مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة – علمية – محكمة

رقم الإيداع : (١٤٢٩/٣٣٠٢هـ بتاريخ ١٤٢٩/٦/٧هـ)
الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

كل بحث نشر في المجلة
يعبر عن رأي صاحبه

أسرة المجلة

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية:

- د. أحمد بن محمد العضيب

رئيس التحرير، رئيس اللجنة العلمية في الجمعية

- أ. د. عبدالرحمن بن محمد العمار

أعضاء هيئة التحرير:

- أ. د. وليد بن إبراهيم قصّاب
- أ. د. عبدالرحمن بن عثمان الهليل
- أ. د. صالح بن ناصر الشويرخ
- أ. د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني
- د. سعود بن عبدالله آل حسين
- د. سليمان بن سليمان العنقري

أمانة التحرير:

- د. علي بن موسى آل شبير
- د. أحمد بن محمد هزازي

طبيعة المجلة:

- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
- مجلة علمية محكمة.
- تُعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكّمة.
- دورية نصف سنوية، تصدر بداية السنة الهجرية ومنتصفها.

شروط النشر:

- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
- أن يكون مكتوبًا على مقاس ورق (A 4).
- أن يتّسم بالجِدّة والابتكار مع الأصالة وسلامة الاتجاه.
- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
- أن يقدم الباحثُ نسختين حاسوبيتين من بحثه: إحداهما بصيغة (الوورد) متضمنة اسمه الرباعي وجهة عمله، والأخرى بصيغة (البي دي إف) مجردة من اسم الباحث، وملخّصاً باللغة العربية لا يزيد على صفحة.
- أن يلتزم الباحث بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
- أن يوقع الباحث إقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله.
- أن تكون الهوامش أسفل كل صفحة.
- ألا يكون البحثُ، كله أو بعضه- منشوراً، أو مقدّماً للنشر في مجلة أخرى.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث المنشورة وغير المنشورة إلى أصحابها.

المراسلات:

تكون المراسلات باسم:

رئيس تحرير المجلة العلمية للجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

على عنوان الجمعية:

العنوان البريدي على الشبكة: arabic1429@gmail.com

العنوان البريدي: المملكة العربية السعودية

الرياض: 1432 – ص.ب. 5762 (الجمعية)

الهاتف: ٢٥٨٥٥٨٩ /٠١١ – الناسوخ: ٢٥٨٥٥٩٠ /٠١١

(للاستفسار عن الاشتراك في المجلة يمكن المراسلة عن طريق العنوان السابق).

موقفُ ابن الفخَّار الإلبيري في شرح الجمل من آراء ابن مالك[١]

جمعاً ودراسةً

د. عبدالله بن محمد السديس
معهد تعليم اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(١) تقدم به للمجلة في تاريخ ١٤٣٨/٥/٩هـ، وقبل للنشر في تاريخ ١٤٣٨/٦/٢٩هـ.

الحمدُ للّه ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعدُ:

فكنتُ قضيتُ زمنًا في مطالعة شرح الإمام الشاطبي لألفية ابن مالك الذي سمَّاه «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية»، ولَفَت نظري أنه عُنيَ في مواضعَ كثيرةٍ منه بذكر آراء شيخه أبي عبد الله بن الفخَّار، وتردَّد اسمُه على امتداد صفحات الكتاب في أكثر من ثمانين موضعًا[١]، وحقًّا كان الشاطبيُّ شديدَ الاعتزاز بشيخه، كثيرَ التعويل على آرائه، وحيثُما ذكر عبارة: «شيخنا»، أو «الأستاذ»، أو «شيخنا الأستاذ» فإنما يَعْنيه.

واستوقفني في مواضعَ متعددةٍ من كتابه أنه يشير إلى كلامٍ له في الاعتراض على بعض ما ذهب إليه ابنُ مالك من آراءٍ، مثل قوله[٢]: «وقد قيَّد شيخُنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخَّار -رحمةُ الله عليه- في هذه المسألة جُزءًا رَوَيناه عنه، وقيَّدناه من خطِّه، ناظَرَ فيه ابنَ مالك في احتجاجاته». وكان أحيانًا يسوق ما قاله شيخُه من الاعتراض، وقد يكتفي بالإحالة عليه. ورأيتُ أنه نصَّ في موضعين منه على اسم كتابٍ له ذكر فيه اعتراضاته عليه، وهو شرح جمل الزجاجي، يقول[٣]: «وإن نظرتَ إلى ما يُتصوَّر في (لا) على الجملة غيرَ منُوطةٍ بكلام الناظم كثُرت المسائلُ الجائزةُ، وقد رفعها شيخُنا الأستاذُ أبو عبد الله بن الفخار - رحمةُ الله عليه- إلى مئةٍ وإحدى وثلاثين مسألةً سمعناها كلَّها منه، وهي في شرحه للجمل»، ويقول أيضًا[٤]: «وقد تكلَّم معَه [يعني ابن مالك] شيخُنا الأستاذُ -رحمه اللهُ- في شرح الجمل بما لا حاجةَ إلى ذكره هنا لخروجه عن قصد الشرح». وبعد فحص تلك الاعتراضات التي ذكرها عن شيخه وجدتُ أنه يمكن تقسيمُها ثلاثةَ أقسامٍ: أولًا: ما يرويه عنه شِفاهًا، أو عن بعض شيوخه عنه من نظراء ابن الفخَّار، ولا ينسبه إلى كتابٍ معينٍ، وهو الغالبُ. ثانيًا: ما يرويه عنه وينصُّ على أنه قاله في شرح الجمل كالنصَّين السابقين. ثالثًا: ما يرويه عنه ويذكر أنه قاله في كتابٍ له سمَّاه «الطُّرَر على الأُرجُوزة»، ويعني بها ألفية ابن مالك[٥]. والذي يعنيني منها هو الثاني.

(١) يُراجع فهرس الأعلام في المقاصد الشافية ١٠/٢٧٦-٢٧٧.

(٢) في المقاصد الشافية ٤/٥٥٤.

(٣) السابق نفسه ٢/٤٢٩.

(٤) السابق نفسه ٥/٤٤٩-٤٥٠.

(٥) السابق نفسه ١/٤٦٤.

فلما رأيتُ الأمر كذلك، وكان شرحُ شيخه ابن الفخَّار لجمل الزجاجي مما سَلِمَ لنا من تراث علمائنا الأوائل، انقَدَحَ في ذهني العودةُ إليه واستنطاقُه، ومعرفة موقفه من آراء ابن مالك النحوية تعقُّبًا واعتراضًا، أو مُتابعةً ومُوافقةً، ورأيتُ ذلك ميدانًا صالحًا للبحث والدرس والمناقشة. وتحصَّل لي بعد البحث والاستقصاء ثلاثَ عشرةَ مسألةً تعرَّض له فيها، خالفَه في إحدى عشرةَ مسألةً منها، ووافقه في مسألتين اثنتين.

ويُلحظ على مناقشات ابن الفخَّار أن بعضها طويلٌ نوعًا ما، يُفصِّل في الاعتراض على ما قاله ابنُ مالك في أوجهٍ متعددة من النقض والاعتراض، ويُطيل المناقشة معه، وتجده يُفنِّد ما ذهب إليه واحدًا واحدًا، ولا يكتفي بالرد الإجمالي على ما ذكره، وأستشفُّ من مناقشاته معَه أنها ليست نتيجة نَظَرٍ عابرٍ، بل هي مُحصِّلةُ نظرٍ طويلٍ، وتفحُّصٍ دائمٍ، وإعمالٍ للذهن وصولًا إلى تفنيد أقواله في أوجهٍ متعددة من الرد تكون مقنعةً للقارئ، صارفةً له عما ذهب إليه ابنُ مالك، وهي دالةٌ -في جوانب كثيرة منها- على طُول باع ابن الفخار في المناظرة والمناقشة، ورسوخ قدمه في علم العربية، وقدرته على مناظرة علمائها الكبار ومحاورتهم والردِّ عليهم. قال عنه الشاطبي[1]: «فقد كان شيخُنا الشهيرُ أبو عبد الله بنُ الفخار -رحمةُ الله عليه- في هذه الطريقة إمامًا غيرَ مُدافَع، حافظًا لمسائلها، وكان من طرق تعليمه البسطُ والتعليلُ وفصلُ القضية بين المختلفين من أهل البصرتين وغيرهم، وضربُ المسائل بعضها ببعضٍ، والاتساعُ في التنظير، والإمتاعُ في المسألة المنظور فيها، إلى غير ذلك من التحصيلات المُحكَمة، والنُّكت المُجتلَبة المنقولة عن شيوخه والمُفترَعة له».

واقتضت طبيعةُ البحث تقسيمه في تمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ، على النحو الآتي:

- **التمهيد:** المُتبَع عادةً في التمهيد في هذا النوع من البحوث هو الترجمة للأعلام الذين يدور البحث عليهم، وبما أن أول من عُنيَ بهما البحث هنا هو ابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) الغنيُّ بسيرورة ذِكْره وشهرته عن الترجمة، فقد أعرضتُ عن ترجمته بالكُليَّة، والثاني منهما هو ابنُ الفخَّار، وهو وإن كان محتاجًا إلى شيءٍ من الترجمة له والتعريف به فقد كفاني مؤونةَ ذلك د. حمَّاد الثُّمالي الذي حقَّق

(١) السابق نفسه ٤٨٧/٩.

شرحَه لجمل الزجاجي[١]، فقد أدار جزءًا من بحثه في بيان سيرته، ولم يندَّ عنه إلا ما لا خَطَرَ له[٢]؛ ولذا أوجزتُ ترجمته إيجازًا، وترجمتُ له من حيث: اسمُه ونسَبُه وكنيتُه وشهرتُه، وحياتُه ورحلاتُه، وصفاتُه وثناءُ العلماء عليه، ومُصنفاتُه، وشيوخُه، وتلاميذُه، ووفاتُه.

- **المبحث الأول- الاعتراضات:** وفيه إحدى عشرة مسألةً، مِلتُ إلى ترجيح رأي ابن مالك في سبعٍ منها، ورجَّحتُ ما ذهب إليه ابنُ الفخار في الأربع الباقية. ويرى محققُ شرحه[٣] أن الدافع وراء اعتراض ابن الفخَّار لابن مالك هو إعظامُه إياه؛ إذ عَظُمَ عليه أن يقع فيما يحسبه هو وهمًا، واستند فيما قال على وصفه ابنَ مالك بـ «الإمام»[٤]، وأن احتفاله بالرد عليه ليكون الردُّ على قدر منزلة المردود عليه. ولكن يُعكِّر صَفْوَ ما قال أن ابن الفخار في هذه المسألة نفسها التي وصفه فيها بالإمام قال عنه: وقولُه كلُّه تخليطٌ وإفسادٌ، وأنه صاحب تخيُّلٍ ضعيفٍ، وعدم شعُورٍ بالفرق بين المُشتبهَين. ووصَفَه في موضعين آخرَين بالغفلة، والسهو[٥]. وإن كان هذا لا ينفي أنه كان -في الجملة- عفَّ اللسان حافظًا لآداب الخلاف.
- **المبحث الثاني- المُوافقات:** وفيه مسألتان وافقه فيهما، ونقل رأيه مُؤيِّدًا.
- **الخاتمة:** وذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها.

وأما طريقة الدراسة التي **سرتُ** عليها فكانت مُتَّصفةً بالآتي:

١. وضعتُ عنوانًا مناسبًا لكل مسألةٍ يُلائم موضوعها.

٢. جعلتُ تلك الاعتراضات أو الموافقات في مسائل، ورتَّبتها حسبَ ورودها في شرح ابن الفخَّار.

---

(١) في رسالته لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى سنة ١٤٠٩-١٤١٠هـ، وعنوانها: «أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل».

(٢) وهناك أيضًا رسالة للباحث إسماعيل السُّحيباني تقدم بها لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٢٦-١٤٢٧هـ، وعنوانها: «منهج التفكير النحوي عند ابن الفخار في شرحه لجمل الزجاجي»، وخصَّص مبحثًا فيها لترجمة ابن الفخار.

(٣) في قسم الدراسة ٩٣/١.

(٤) في شرح الجمل ٧٣٩/٢.

(٥) السابق نفسه ٢٥٨/١، ٥٣٣/٢.

٣. قدَّمتُ للمسألة بذكر نُبذةٍ مختصرةٍ عنها، أو بعرض الخلاف فيها إن كان ثمةَ خلاف مستوفيًا أقوال النحويين مدلولًا عليه في مُصنَّفاتهم ما وسِعَني ذلك.

٤. ذكرتُ رأي ابن مالك واحتجاجَه أولًا في أغلب المسائل، ثم أردفتُه باعتراض ابن الفخار له وما ردَّ به عليه.

٥. جعلتُ عنوانًا لذكر ما ترجَّح لي في المسألة، وما غلَبَ على ظنِّي أنه الأقربُ إلى الصواب بدليله.

وختامًا أسألُ اللَّهَ تعالى أن يجعل أعمالَنا خالصةً لوجهه الكريم، والحمدُ للّٰه أولًا وآخرًا.

التمهيد- ابنُ الفخَّار[(١)]:

اسمُه ونسبُه وكنيتُه وشهرتُه: هو محمد بن علي بن أحمد الخَوْلانيُّ الإلبِيرِيُّ[(٢)]، وكنيتُه أبو عبد اللّٰه، وشهرتُه ابن الفخَّار.

حياتُه ورحلاتُه: لم يُشِر أيٌّ من المترجمين إلى شيءٍ من تأريخ ولادته وكيفية نشأته، ولعله قضى أعوامه الأولى في غرناطة التي هي إحدى مدن إلبيرة التي نُسب إليها. وأما رحلاته فهناك إشاراتٌ متفرِّقة في شرحه للجمل تَشِي بأنه تنقَّل في بعض البلاد، ومن ذلك حاضرة «سبتة» التي ذكر في الشرح[(٣)] أنه قرأ بها على عددٍ من الشيوخ، ويُستشَفُّ من بعضها أنه يعتمد آراءَهم، ويرى رأيهم، وقد يكون أكثرَ تحديدًا في بعض المواضع فيذكر أنه درس في مسجد القفَّال بسبتة[(٤)]، وقد يُسمِّي شيخَه الذي تعلَّم عنده فيه كتسميته أبا إسحاق الغافقي[(٥)] الذي أخذ عنه ولازمه. كما نرى في

(١) ينظر في ترجمته: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٣٦-٣٩، وغاية النهاية ٢/٢٠٠-٢٠١، والدرر الكامنة ٤/١٧٦، وبغية الوعاة ١/١٧٤-١٧٥، ونفح الطيب ٥/٣٥٥-٣٥٩، وشذرات الذهب ٦/١٧٦، وشجرة النور الزكية ٢٢٨، والموسوعة الميسرة ٣/٢٢٧٦-٢٢٧٧.

(٢) نسبة إلى إلبيرة، وهي كُورة في بلاد الأندلس، تضم مدنًا عدة منها غرناطة التي أقام فيها ابن الفخار آخر حياته حتى توفي فيها، ونصَّ ياقوت في معجم البلدان ١/٢٤٤ على أنها بقطع الهمزة وكسرها، ولكنَّ عددًا كبيرًا من العلماء ينسبون إليها بالتخفيف بإسقاط الهمزة واللام: البيري.

(٣) ينظر مثلًا: ٣/١٠٨٦، ويُراجَع فهرس المواضع ٣/١٢٤٧.

(٤) السابق نفسه ١/١٦٢، ٣/٧٨٠.

(٥) السابق نفسه ٣/٧٨٠، وينظر: الإحاطة ٣/٣٦.

الشرح أيضًا[١] أنه حضر درسًا في مدينة «فاس» لأبي الحسن الصغير وهو يشرح معنى (الأقراء) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، كما نجد فيه أيضًا[٢] أنه حضر فيها مجلسًا آخر أُلقِيت إليه مسألةٌ في الباء من قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، ثم بعد ذلك انتصَبَ للتدريس في «مالَقة»[٣]، وألقى عصا التسيار أخيرًا في «غرناطة»، وأصبح أستاذًا كبيرًا فيها، ودرَّس في المدرسة النَّصْرية التي أُنشِئت في عهد السلطان يوسف أبي الحجَّاج (ت ٧٥٥هـ)، وكانت من أشهر أمكنة التدريس في غرناطة، قال عنها لسانُ الدين بنُ الخطيب[٤]: «فجاءت نسيجةَ وحدِها بهجةً وصدرًا وظرفًا وفخامةً».

صفاتُه وثناءُ العلماء عليه: وصَفَه ابنُ الخطيب[٥] بقوله: «كان -رحمه الله- فاضلًا، تقيًّا، مُنقبِضًا، عاكفًا على العلم، ملازمًا للتدريس ... مقتصدًا في أحواله، وقورًا، مُفرِطَ الطُّول، نحيفًا، سريعَ الخَطْو، قليلَ الالتفات والتعريج، متوسِّطَ الزِّي، مُتبذِّلًا ...، قليلَ الدهاء والتصنُّع، قريبَ النزعة، جامعًا بين الحرص والقناعة».

وكان مشاركًا في كثيرٍ من العلوم، إضافة إلى علم العربية الذي اشتُهر به، قال ابنُ الخطيب[٦]: «أستاذ الجماعة، وعَلَم الصناعة، وسيبويه العصر، وآخر الطبقة من أهل هذا الفنِّ ... إمامُ الأئمة غير مُدافَعٍ، مُبرِّزًا أمامَ أعلام البصريين من النحاة، منتشرَ الذِّكْر، بعيدَ الصِّيت، عظيمَ الشهرة، مُستبحِرَ الحفظ، يتفجَّر بالعربية تفجُّرَ البحر، ويسترسِل استرسالَ القَطْر، قد خالطت دمَه ولحمَه، لا يُشكِل عليه منها مُشكِلٌ، ولا يُعْوزُه توجيهٌ، ولا تشذُّ عنه حجةٌ، جدَّد بالأندلس ما كان قد دَرَسَ من لسان العرب من لدن وفاة أبي علي الشلوبين، مقيمٌ على عهده، وكانت له مشاركةٌ في غير صناعة العربية؛ من قراءاتٍ وفقهٍ وعَرُوضٍ وتفسيرٍ ... وقلَّ في الأندلس مَن لم يأخذ عنه من الطلبة ... وخرَّج، ودرَّب، وأقرَأَ، وأجازَ، لا يأخذ على ذلك أجرًا». هذه مقالةُ تلميذه

(١) السابق نفسه ٦١٠/٢.

(٢) السابق نفسه ٣٨٧/٢.

(٣) ينظر: الإحاطة ٩٧/٢، والإفادات والإنشادات ١٣٥، ونفح الطيب ٣٧٩/٣.

(٤) في الإحاطة ٥٠٩/١.

(٥) السابق نفسه ٣٥/٣-٣٦.

(٦) فالسابق نفسه.

ابن الخطيب فيه، وشاركه في الثناء عليه تلميذُه الآخر الإمام الشاطبي الذي يقول بعد أن حكى روايةً عنه[١]: «وإنما أتيتُ بكلامه هنا وإن كان قد تقدَّم معناه تبرُّكًا بكلام أستاذي وأستاذ أساتيذي». ويقول في ختام كتابه[٢]: «فقد كان شيخُنا الشهيرُ أبو عبد الله بنُ الفخار -رحمةُ الله عليه- في هذه الطريقة إمامًا غيرَ مُدافَع، حافظًا لمسائلها، وكان من طرق تعليمه البسطُ والتعليلُ وفصلُ القضية بين المُختلِفين من أهل البصرتين وغيرهم، وضربُ المسائل بعضها ببعضٍ، والاتساعُ في التنظير، والإمتاعُ في المسألة المنظور فيها، إلى غير ذلك من التحصيلات المُحكَمة، والنُّكت المُجتلَبة المنقولة عن شيوخه والمُفترَعة له».

وذكر أبو عبد الله المُجاري[٣] عن شيخه الشاطبي أنه أخذ عنه ألفية ابن مالك بالإجازة، وأجاز له روايته كتابَ سيبويه، ويذكر عنه أيضًا[٤] أنه قرأ على ابن الفخَّار بالقراءات السبع في سبع ختمات. وقال ابنُ الخطيب وهو يترجم لنفسه[٥]: «ولازمتُ قراءةَ العربية والفقه والتفسير على الشيخ الأستاذ الخطيب أبي عبد الله بن الفخار البيري الإمام المُجمَع على إمامته في فنِّ العربية، المفتوح عليه من الله فيه حفظًا واطِّلاعًا ونقلًا وتوجيهًا بما لا مطمعَ فيه لسواه». وقال عنه ابنُ الجزري[٦]: «الأستاذ الأوحد، المُقرئ البارع، خاتمة النحاة والقُرَّاء في بلاد الأندلس». وقال عنه المقَّري[٧]: «الأستاذ المحقق العلَّامة الكبير النحوي ... كان شيخَ النحاة بالأندلس غيرَ مُدافَعٍ». ومما يدلُّ على اتِّساع ثقافته ما ذكره د. الثمالي[٨] من كتب أهل العلم التي كان هو طريقَ روايتها، وفيها دليلٌ على سَعة اطِّلاعٍ وتنوُّعٍ في الثقافة وخُصُوصًا في القراءات والفقه والعَرُوض والتفسير والأدب.

(١) في المقاصد الشافية ٣٣٢/٩.

(٢) السابق نفسه ٤٨٧/٩.

(٣) في برنامجه ١١٦.

(٤) السابق نفسه ١١٩.

(٥) في الإحاطة ٤٥٨/٤، ونقل بعضَه المقري في نفح الطيب ٣٥٥/٥.

(٦) في غاية النهاية ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٧) في نفح الطيب ٣٥٥/٥.

(٨) في قسم الدراسة ١٤-١٩.

مصنفاتُه: لم أقف على مَن ذكر له شيئًا من المُصنَّفات، إلا ما كان من شرحه لجمل الزجاجي الذي دار هذا البحثُ على مسائلَ محددة منه، وكتاب آخر له سمَّاه الشاطبي[١] «الطُّرَر على الأُرجُوزة»، ويعني به ألفية ابن مالك[٢].

شيوخُه: هذا مسردٌ بأهم شيوخه الذين تلقى عنهم مُرتَّبين ألفبائيًّا:

١. إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيلي، أبو إسحاق (ت٧١٦هـ)[٣].
٢. عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي، أبو محمد (ت ٧٤٩هـ)[٤].
٣. قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري، أبو القاسم بن الشَّاط، (ت ٧٢٣هـ)[٥].
٤. محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي الحضرمي، أبو عبد الله (ت ٧١٢هـ)[٦].
٥. محمد بن عبد المنعم الصنهاجي السبتي الحميري، أبو عبد الله (ت ٧٥٠هـ)[٧].
٦. محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي، أبو عبد الله (ت ٧٣٤هـ)[٨].
٧. محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رُشَيد الفهري، أبو عبد الله (ت ٧٢١هـ)[٩].

تلاميذُه: وهذا مسردٌ بأهم تلاميذه الذين أخذوا عنه مُرتَّبين ألفبائيًّا:

١. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الإمام الشاطبي أبو إسحاق (ت ٧٩٠هـ)[١٠].
٢. أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي الرُّعيني، أبو جعفر (ت ٧٧٩هـ)[١١].

---

(١) في المقاصد الشافية ٤٦٤/١.

(٢) وخلط في هدية العارفين ١٥٩/٢ بين ابن الفخار صاحبِنا وابن الفخار المالقي الجذامي (ت ٧٢٣هـ) فذكر مصنفات الثاني للأول، ومنها هذا المصنف.

(٣) ينظر في ترجمته: غاية النهاية ٨/١، وبغية الوعاة ٤٠٥/١، وشذرات الذهب ٣٨/٦، ودرة الحجال ١٧٦/١.

(٤) ينظر في ترجمته: الإحاطة ١١/٤، وبغية الوعاة ١١٦/٢، وجذوة الاقتباس ٤٤٤، ودرة الحجال ١٧٢/٢، ونفح الطيب ٤٦٥/٥.

(٥) ينظر في ترجمته: برنامج الوادي آشي ١٦٨، والإحاطة ٢٥٩/٤، والديباج المذهب ١٥٢/٢، ودرة الحجال ١٧٠/٣.

(٦) ينظر في ترجمته: المرقبة العليا ١٣٢-١٣٣، والدرر الكامنة ١٥٢/٤.

(٧) ينظر في ترجمته: الإحاطة ١٣٤/٣-١٣٥، وبغية الوعاة ١٦٤/١، وجذوة الاقتباس ٣١٦، واختصار الأخبار ٢٠.

(٨) ينظر في ترجمته: الإحاطة ١٤٣/٣، وغاية النهاية ٢١١/٢، وبغية الوعاة ١٩٢/١، ودرة الحجال ١١٢/٢.

(٩) ينظر في ترجمته: الإحاطة ١٣٥/٣، وغاية النهاية ٢١٩/٢، وبغية الوعاة ١٩٩/١، وجذوة الاقتباس ٢٨٩، ودرة الحجال ٩٦/٢.

(١٠) ينظر في ترجمته: نيل الابتهاج ٤٦-٥٠، وبرنامج المجاري ١١٦-١٢٢، وشجرة النور الزكية ٢٣١.

(١١) ينظر في ترجمته: غاية النهاية ١٥١/١، والدرر الكامنة ٤٣٠/١، وبغية الوعاة ٤٠٢/١، وشذرات الذهب ٢٦٠/٦.

٣. عبد اللّٰه بن محمد بن أحمد بن محمد بن جُزي الكلبي الغرناطي، أبو محمد[١].

٤. فرج بن قاسم بن أحمد بن لُبٍّ الغرناطي، أبو سعيد (ت ٧٨٣هـ)[٢].

٥. محمد بن أحمد بن زيد بن أحمد بن زيد بن منخل الغافقي، أبو بكر (ت٧٦٢هـ[٣].

٦. محمد بن عبد اللّٰه السلماني، أبو عبد اللّٰه لسان الدين بن الخطيب (ت ٧٧٦هـ[٤].

٧. محمد بن علي بن أحمد بن محمد البلنسي الغرناطي، أبو عبد اللّٰه (ت ٧٨٢هـ[٥].

٨. محمد بن يوسف بن محمد الصريحي، أبو عبد اللّٰه بن زُمرك (ت ٧٩٢هـ)[٦].

وفاتُه: بعد جهادٍ طويلٍ في ميدان العلم تعلُّمًا وتعليمًا وتدريسًا وتثقيفًا لقي أبو عبد اللّٰه بُن الفخَّار وجهَ ربه في غرناطةَ، ولعل أصحَّ تأريخٍ لوفاته ما ذكره تلميذُه لسان الدين بنُ الخطيب[٧] أنها كانت ليلةَ الاثنين الثاني عشر من شهر رجب سنةَ أربع وخمسين وسبع مئة ٧٥٤هـ[٨]، رحمه اللّٰهُ رحمة واسعة، وجزاه خير ما جزى عباده الصالحين.

المبحث الأول- الاعتراضات:

المسألة الأولى- نعتُ الأعمِّ بالأخصِّ:

قسَّم النحويُّون عُمومًا المعارفَ خمسةَ أقسام: المُضمَرات، والأعلام، والمُبهَمات وهي أسماء الإشارة، وما عُرِّف بالألف واللام، وما أُضيف إلى واحدٍ منها، وهي مختلِفةٌ في جواز نعتها والنعت بها، فمنها ما لا يُنعَت ولا يُنعَت به وهي المضمرات، وما يُنعَت ولا يُنعَت به وهي الأعلام، وما يُنعَت ويُنعَت به وهي المبهمات وما عُرِّف بالألف واللام أو المضاف وفق اشتراطاتٍ وتفصيلاتٍ مذكورةٍ في كتب النحويين.

(١) ينظر في ترجمته: الإحاطة ٣/٣٩٢-٣٩٩، وبرنامج المجاري ٨٤-٩٢، ونفح الطيب ٥/٥٣٩-٥٤٠.

(٢) ينظر في ترجمته: الإحاطة ٤/٢٥٣-٢٥٤، وغاية النهاية ٨/٢، وبغية الوعاة ٢/٢٤٣، وشذرات الذهب ٦/٢٨٠.

(٣) ينظر في ترجمته: الإحاطة ٢/١٣٣-١٣٦، والدرر الكامنة ٤/٤٠٦.

(٤) ينظر في ترجمته: جذوة الاقتباس ٣٠٨-٣١١، ونفح الطيب ٥/٧٥-٨٠، وترجم هو لنفسه في الجزء الرابع من كتابه الإحاطة.

(٥) ينظر في ترجمته: الإحاطة ٣/٣٨-٣٩، والدرر الكامنة ٤/٢٠٧-٢٠٨، وبغية الوعاة ١/١٩١.

(٦) ينظر في ترجمته: الإحاطة ٢/٣٠٠-٣١٤، ونيل الابتهاج ٢٨٢-٢٨٣.

(٧) في الإحاطة ٣/٣٩.

(٨) ويذكر التنبكتي في نيل الابتهاج ٤٨ أن الشاطبي لازم شيخَه ابن الفخار إلى أن مات.

ومن الأمور التي اشترطها جمهورُ البصريين في الصفة أن يكون الموصوفُ أخصَّ منها أو مساويًا لها[١]، فالصفةُ تأتي وَفْقَ الموصوف؛ فإن كان نكرةً فصفتُه نكرةٌ، وإن كان معرفة فصفتُه معرفةٌ. والعلةُ في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو ما بينهما من المخالفة؛ لأن النكرة تدلُّ على الشِّياع والعموم فهي كالجمع، والمعرفة تدلُّ على الاختصاص فهي كالمفرد، فكما لا يُوصَف الواحدُ بالجمع، ولا الجمع بالواحد فكذلك لا تُوصَف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة[٢]، وعلى هذا فلا تكون الصفةُ أخصَّ من الموصوف، بل يُوصَف الاسم بما هو دونَه في التعريف نحو: «رأيتُ زيدًا الفاضلَ»، أو بما يُساويه نحو: «رأيتُ الرجلَ الصالحَ». وعلَّل الجمهورُ ذلك بأن المخاطب إذا كان قصدُه تعريفَ مُخاطَبه وجب أن يذكُر له أخصَّ الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص حتى يستغني بها عن التطويل بالنعت، وإذا ذكر أخصَّها لم يخلُ المخاطب من أن يعرفه أو لا يعرفه، فإن عَرَفَه لم يحتج إلى زيادة بيانٍ، وإن أشكَلَ عليه بُيِّنَ بأخصِّ صفةٍ فيه حتى يعرفَه[٣]. وذكر ابن يعيش[٤] أن ذلك لوجهين؛ الأول: أن الصفة تتمةٌ للموصوف وزيادةٌ في بيانه، والزيادةُ لا تكون دون المزيد عليه، فوجهُ الكلام أن يُبدأ بالأعرف فإن كفى وإلا أُتبع ما يزيده بيانًا. الثاني: أن الصفة خبرٌ في الحقيقة، والخبرُ لا يكون إلا أعمَّ من المخبَر عنه أو مساويًا له.

ويترتَّبُ على هذا الشرط أن تُعرَف مراتبُ المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى يُبنى عليه الأمر في قولهم: «الموصوف أخصُّ من الصفة أو مساوٍ لها»[٥]، فمذهبُ جمهور البصريين أن الأعرف هو المضمرات، ثم الأعلام، ثم المُبهَم، ثم ما عُرِّف

(١) ينظر: الكتاب ٧/٢، والمقتضب ٢٨٢/٤-٢٨٤، والأصول ٣٢/٢-٣٣، والانتصار ١١٩-١٢٠، والجمل ١٤-١٥، واشتقاق أسماء الله ٢٧٠، وشرح السيرافي ٨٣/٦-٨٥، والإيضاح للفارسي ٢٧٩، والتعليقة ٢٢٣/١، وعلل النحو ٣٨١، والتبصرة ١٧١/١، وشرح ابن بَرْهان ٢٠٤/١، والمقتصد ٩٢٠/٢، والنكت ٤٤٣/١، والمفصل ١٦٣، وشرح ابن خروف ٣٠٤/١، والتخمير ١٠١/٢-١٠٦، وأمالي ابن الحاجب ٥١٨/٢، وشرح المقدمة الكافية ٦٣٣/٢، وشرح الوافية ٢٥٨، وشرح ابن يعيش ٤٧/٣، ٥٧-٥٨، وشرح ابن عصفور ١٩٩/١، ١٣٧/٢، والمقرب ٢٢١/١، وشرح الأبذي ٥٣٤/٢ (تحقيق الغامدي)، وشرح الرضي ٩٩٦/٢/١-٩٩٧، والبسيط ٣١٣-٣١٤، وشرح ابن القواس ٧٥٣/٢/١، والتذييل والتكميل ٢٤٢/١٢-٢٤٤، والارتشاف ١٩١١/٤-١٩١٢، وتوضيح المقاصد ٩٥٠/٢، وشرح الشذور ٤٤٠، والمساعد ٤٠٣/٢، والمقاصد الشافية ٦٣٠/٤-٦٣١، والهمع ١٧٢/٥، وشرح الأشموني ٣٠٢/٤، وحاشية الصبان ٨٩/٣، ودراسات لأسلوب القرآن ٤١٣/٣/٣-٤١٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٤١٧/٢.

(٣) ينظر: علل النحو ٣٨١.

(٤) في شرح المفصل ٥٨/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٩٩٧/٢/١.

بالألف واللام، وما أُضيف إلى شيءٍ منها فهو في رتبته إلا المضاف إلى المضمر فهو في رتبة العَلَم[١]، وهو منسوبٌ إلى سيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن المُبهَم أعرفُ من العَلَم، وعُزيَ إليهم أن العَلَم أعرف، وهو منسوبٌ إلى سيبويه أيضًا، وهي مسألةٌ خلافيةٌ على كل حالٍ[٢].

ويتحصَّل من هذا أن مذهبَ الجمهور أن النعت يكُون في درجة المنعُوت تعريفًا أو دونَه في التعريف، أما أنْ يكون أعرفَ منه فلا، ونقل أبو علي الشلوبين[٣] عن الفرَّاء جوازَ مجيء النعت أخصَّ من المنعوت نحو: «مررتُ بالفاضلِ أخيكَ»[٤]، قال الشلوبين: وهو الصحيحُ[٥]، وروى ابنُ مالك هذه الرواية أيضًا عن شيخه الشلوبين[٦]، وأجاز ما أجازه، ولم يُشِر إلى هذه المسألة في ألفيَّته، وذكر الشاطبي[٧] أنه لعله ذهب فيها مذهبَه في التسهيل[٨] فوافق الفراء والشلوبين.

وقد اعترض عددٌ من النحويين ابنَ مالك في مخالفته مذهبَ الجمهور، وخصوصًا بعض شُرَّاح التسهيل[٩]. وكان ممن اعترضه من غيرهم ابنُ الفخَّار[١٠] الذي ذكر مذهب الجمهور، وتثَّنى بما قاله ابنُ مالك فيما رواه عن الشلوبين عن الفراء، وردَّ عليه بما نصَّ عليه عددٌ من البصريين من أن مجيء النعت أخصَّ من المنعوت جائزٌ باتفاقٍ في النكرات نحو: «هذا رجلٌ فصيحٌ»، و«ذاك غلامٌ يافعٌ»، أما مجيئُه في

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١١٣/٢، ٢٤٣/١٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٦٩-٥٧١، وأسرار العربية ٢٣٧، واللباب للعكبري ٤٩٤/١-٤٩٦، وشرح ابن يعيش ٥٦/٣، ٨٧/٥، وشرح الرضي ٩٩٥/٢/١، وشرح ابن القواس ٦٣٢/١، ٩٩٧، ٥٤٦/١/٢، والتذييل والتكميل ١١٢/٢-١١٤، والارتشاف ٩٠٨/٢، وائتلاف النصرة ٦٩.

(٣) في حواشي المفصل ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) يرى الجمهور أن «أخيك» هنا بدلٌ لا نعتٌ؛ لأنه مضاف إلى الضمير، وهو أعرفُ مما عُرِّف بالألف واللام، ينظر: شرح الشذور ٤٤٠.

(٥) وهو خلاف مذهبه في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٥٩/٢، والتوطئة ١٩٣؛ إذ ذهب فيهما مذهب الجمهور.

(٦) في شرح التسهيل ٣٠٧/٣-٣٠٨، وشرح عمدة الحافظ ٦٠٢/٢.

(٧) في المقاصد الشافية ٦٣١/٤.

(٨) التسهيل ١٦٧.

(٩) كأبي حيان في التذييل ٢٤٢/١٢، والمرادي في شرح التسهيل ٧٨٦، وابن عقيل في المساعد ٤٠٣/٢، والسلسيلي في الشفاء ٧٤٨/٢، وناظر الجيش في التمهيد ٣٣١٦/٧-٣٣١٨، وخالد الأزهري في الموصل ١٠٤١/٣-١٠٤٢.

(١٠) في شرح الجمل ١٣٤/١-١٣٥.

المعارف فممنوعٌ، وبيَّن سبب التفرقة بين النكرة والمعرفة بأن المعارف موضوعةٌ على الاختصاص، وأعرفُها المُضمَراتُ ثم الأعلام، ولا يُنعَت بشيءٍ من ذلك، وما بعدهما هو الذي يُنعَت به، وحقُّ المُخبِر أن يبدأ بالأخصِّ على سبيل الإعذار، وإذا كان كذلك لم يبقَ إلا المساوي أو الدُّون، وأما النكرات فأولُها وضعًا الأجناسُ، وبعدها في الترتيب المشتقاتُ الموضوعةُ لرفع الاشتراك الوضعي في آحاد الأجناس، فإذا أُريد رفعُ ذلك الاشتراك لم يكن إلا بما هو أخصُّ، وهو أحدُ تلك الأوصاف بما تضمَّنته في المعنى الذي وقع به الاختصاصُ، بخلاف المعرفة الموضوعة على الاختصاص فإنه يوجد معَها غالبًا ما هو دونَها وفي طبقتها في الموضعين.

ودافع ابنُ مالك[1] عن مذهبه هذا وبيَّنه، وذكر أن ما ذهب إليه جمهور البصريين مُخالِفٌ للدليل النظري والدليل السماعي، وأن المقصود بالمجيء بالنعت هو تكميلُ المتبوع وزيادة وضوحه، وذلك حاصلٌ بالأخصِّ والأعمِّ والمساوي، و«أن مَن قَصَرَ الجواز على بعضها دون بعضٍ فقد تحكَّم بغير دليلٍ، وحادَ عن أوضح سبيلٍ»، و«أن مَن قَصَرَ الاستعمال على بعضها فقد ضيَّق واسعًا، واستبدل بدَانٍ شاسعًا». فدليلُ السماع وقوعُه في كلام العرب كثيرًا كقولهم: «رجلٌ لَحيانٌ وعِنِّينٌ»، و«غلامٌ نافعٌ ويافعٌ»، و«هذه امرأةٌ عذراءُ وخَودٌ»، إلى أمثال ذلك كثير، وأن مَن أغفل هذه الأمثلة التي وقع فيها النعتُ بالأخص «فقد استصحب غفلةً بيِّنةً، واستوجب مُخالفةً مُتعيِّنةً».

وبما أن البصريين يذكرون أن المنعَ هو مذهبُ سيبويه؛ فإن ابن مالك يذكر أن سيبويه أجاز النعت بالأخصِّ في بابين من كتابه؛ الأول في «باب مجرى نعت المعرفة عليها» حين قال[2]: «ومن الصفةِ: أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ، ومررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ ... لأنك إنما أردتَ بهذا الكلام هذا الرجل البالغ في الكمال». قال ابنُ مالك: فجعل «كلُّ الرجلِ» صفةً للرجل مع أنه أخصُّ منه. الثاني: في «باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة» حين قال[3]: «وذلك أنك تقول فيما كان وصفًا: هذا رجلٌ خيرٌ منك، وهذا فارسٌ أولُ فارسٍ». فجعل «أولُ فارسٍ» وصفًا لفارس وهو أخصُّ منه. وأبَانَ ابنُ مالك السببَ الذي مالَ الشلوبين لأجله إلى كلام الفراء دون كلام سيبويه، أنَّ كلام الفراء في

(١) في شرح عمدة الحافظ ٥٩٨/٢-٦٠٥.

(٢) في الكتاب ١٢/٢.

(٣) السابق نفسه ١١٠/٢.

هذه المسألة لم يُعارضه غيرُه من كلامه، وأما كلامُ سيبويه فمُتعارِضٌ، وأن ما ذكره آنفًا من كلامه يُشير إلى جواز مجيء النعت أخصَّ من المنعوت، كما أنه عارَضَه أيضًا بقوله[١]: «وإنما مَنع أخاك أن يكون صفةً للطويل أن الأخَ إذا أُضيف كان أخصَّ لأنه مضافٌ إلى الخاصِّ، فإنما ينبغي لك أن تَبدأ به، وإن لم تكتفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزداد به معرفةً ... فلذلك صار هذا يُنعَت بالطويل، ولا يُنعَت الطويلُ بـ هذا؛ لأنه صار أخصَّ من الطويل». قال ابنُ مالك[٢]: «فظاهرُ هذا الكلام أن المعرَّف بالألف واللام يُنعَت به (أخوك)، و(هذا)، ولا يُنعتان به لأنهما أخصُّ منه، فيُحمَل هذا الكلامُ على مراعاة الأولى لا على أنه واجبٌ البتةَ؛ ولذلك قال: فإنما ينبغي لك أن تبدأ به، وإن لم تكتفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزداد به معرفةً، فلو أراد أن ذلك واجبٌ لا محيصَ عنه لَعَبَّر بعبارةٍ تقتضي ذلك». وأنه بهذا التأويل ينتفي التعارُضُ ويعتضد بعضُ كلامه ببعض. وذكر وجهًا آخر للجمع بين كلام سيبويه المُتعارِض -كما يقول- بأن يكون النعتُ بالأخصِّ جائزًا في النكرتين نحو: «هذا فارسٌ أولُ فارسٍ»، و«مررتُ بفتًى أكرَمِ فتًى»، و«هذا عالِمٌ حقٌّ عالِمٍ»، وفي المعرفتين بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما هما فيه ممتنعًا إذا كان أحدهما مُعرَّفًا بغير الألف واللام وبغير الإضافة إلى ما هما فيه كـ «أخيك» و«هذا» في «مررتُ بأخيك الطويل»، و«بهذا الطويل». وخَتَمَ ابنُ مالك كلامَه بأن الصحيحَ هو الجوازُ مطلقًا كما يراه الفراءُ.

الترجيح: أما ما استدلَّ به ابنُ مالك من السماع على جواز وقوع النعت بالأخصِّ فجميعُ ما مثَّل به مما اتُّفق على جوازه لمجيئه في النكرات، فهو محلُّ إجماعٍ من الفريقين، وأما الاعتراض لسيبويه بالمثالين اللذين ذكرهما وهما: «أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ»، و«هذا فارسٌ أولُ فارسٍ» على أنه قائلٌ بالجواز فقد نصَّ ابن ولَّاد، والسيرافي، والأعلَم[٣] على أن المنع هو مذهبُ سيبويه، وهو ما نصَّ عليه أيضًا جمهورُ البصريين، وأما المثال «هذا فارسٌ أولُ فارسٍ» فهو مما وقع في النكرات، وأما «أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ» فلا يُسلَّم لابن مالك أن المضاف لما فيه الألف واللام أخصُّ مما هما فيه، بل نصَّ ابنُ ولَّاد والسيرافي على أن مذهب سيبويه أن المضاف إلى ما فيه الألف واللام

(١) السابق نفسه ٢/٧.

(٢) في شرح عمدة الحافظ ٢/٦٠٤.

(٣) ينظر تباعًا: الانتصار ١١٩-١٢٠، وشرح السيرافي ٦/٨٣-٨٥، والنكت ١/٤٤٣.

مِثلُ ما فيه الألف واللام، سواءً بسواء، يقول سيبويه[١]: «فأما الألفُ واللامُ فتُوصَف بالألف واللام، وبما أُضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتًا ... وذلك قولُك: مررتُ بالجميلِ النبيلِ، ومررتُ بالرجلِ ذي المال». وكان المُبردُ ردَّ على سيبويه في أن ما ذكره من أن الأخصَّ يُوصَف بالأعمِّ، وما كان معرفةً بالألف واللام فهو أخصُّ مما أُضيف إليه الألف واللام، فلا ينبغي على هذا القياسِ أن يُقال: «رأيتُ غلامَ الرجلِ الظريفَ» إلا على البدل، فأجابه ابنُ ولَّاد والسيرافي[٢] بأن ما ذكره لا يلزمُ؛ لأن سيبويه يقول: إن ما أُضيف إلى الألف واللام إنما يُعرَّف ويُخصَّص من حيث يُعرَّف ما فيه الألفُ واللام، وليس أحدُهما بأخصَّ من الآخر؛ لأن الألفَ واللام عرَّفتهما جميعًا فهما مُتساويان؛ فَبَانَ من هذا أنْ ليس ثمةَ تعارضٌ فيما قاله سيبويه كما ادَّعاه ابنُ مالك. وأما ما أشار إليه من تعبير سيبويه بـ «ينبغي» في قوله: «فإنما ينبغي لك أن تبدأَ به» التي تدلُّ على مراعاة الأَوْلى لا على الوجوب، وأنه لو أراده لعبَّر عنه بما يقتضيه، فعلى فرض التسليم له بهذا إلا أن هاهنا عبارةً لسيبويه تدلُّ على الوجوب والحصر، وهي قوله[٣]: «والمضافُ إلى المعرفة يُوصَف بثلاثة أشياء: بما أُضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة». وشَرَحَ ابنُ ولاد والسيرافي عبارته بأن ما أُضيف كإضافته هو المساوي له، وما فيه الألف واللام هو الأعمُّ منه، ومعنى هذا أنه يمنع نعت المعرفة بالأخص، وهو ما فهمه الجمهورُ قاطبةً.

وعلى الرغم من كلِّ هذا فإن المذهب المُترجِّحَ عندي هو جوازُ نعت الأخصِّ بالأعمِّ، وإن كان الأكثرُ هو ما ذهب إليه الجمهورُ، وذلك لأمورٍ: منها أن التابع قد يفضُل المتبوعَ كما في إبدال المعرفة من النكرة، وأن التخصيصَ الذي قال به الجمهورُ مجردُ دعوى لا دليلَ عليها؛ قال أبو حيان[٤]: «وكان ابنُ خروف يرى أن ما ذكره النحاةُ من هذا التخصيص في المعارف دعوى بلا دليلٍ». كما أن هذا النوعَ من النعت لا يخلُو من فائدةٍ، وهو ما يجبُ اعتباره عند القول بالجواز أو المنع، وأما ما ذكره الجمهور

(١) في الكتاب ٧/٢.

(٢) في الانتصار ١١٩-١٢٠، وشرح السيرافي ٨٤/٦-٨٥.

(٣) السابق نفسه ٧/٢.

(٤) في التذييل ٢٤٣/١٢، والارتشاف ١٩١٢/٤.

من حِكمةٍ في منع ذلك فلا يَقوى حجةً لمعارضة أدلة من أجاز؛ إذ إن تقدير الحكمة أمرٌ نِسبيٌّ مُختلَفٌ فيه، وبناءً عليه يكون اعتراض ابن الفخار لابن مالك مدفوعًا بما قدمتُ، والله أعلمُ.

المسألة الثانية- عطفُ الاسم الظاهر على الضمير المخفوض:

اختلف النحويون في عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض على أربعة مذاهب[(١)]:

الأول: وجوب إعادة الخافض مع المعطوف إلا في ضرورة شِعرٍ، وهو مذهبُ جمهور البصريين، سواء كان الخافض اسمًا كقوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ (البقرة: ١٣٣)، أم حرفًا كقوله تعالى: ﴿يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ (الأنعام: ٦٤)، واحتجوا لمذهبهم بالآتي:

١. أن ضمير الخفض شبيهٌ بالتنوين من جهة أنه زيادةٌ في آخر المضاف إليه، ومُعاقِبٌ للتنوين، فكما لا يجوز العطفُ على التنوين لم يجز العطفُ على ما أشبهه.

٢. أن حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصلُحا لحُلُول كلِّ واحدٍ منهما محلَّ الآخر، وضميرُ الخفض غيرُ صالحٍ لحلوله محلَّ ما يُعطف عليه فامتنع العطفُ عليه إلا معَ إعادة الخافض.

٣. أن اتصال المضمر المخفوض بخافضه أشدُّ من اتصال المضمر المرفوع برافعِه، فلما كان ممنوعًا العطفُ على المضمر المرفوع دون شرطٍ امتنع العطفُ على المضمر المخفوض دون شرطٍ، وهو أولى بالقيد من المضمر المرفوع؛ لأنه لا يكون مُضمرًا مُنفصلًا في موضعٍ، والمُضمرُ المرفوعُ ينفصل في مواضعَ.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨١-٣٨٢، والمقتضب ٤/ ١٥٢، والأصول ٢/ ١١٩، والجمل ١٨، واشتقاق أسماء الله ١٢٩-١٣٠، وشرح السيرافي ٩/ ٩٥، والتعليقة للفارسي ١/ ١٦٢-١٦٣، والبغداديات ٥٦١-٥٦٤، والبصريات ١/ ٦٣٥، ٢/ ٨٧٤، واللمع ١٥٧، والخصائص ١/ ٢٨٥-٢٨٦، ٢/ ١٩، والتبصرة ١/ ١٤٠-١٤٤، وشرح ابن برهان ١/ ٢٦٥-٢٦٦، والإعراب للواحدي ٥٥٧-٥٥٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٣٠-٤٣٢، والمقتصد ٢/ ٩٥٩-٩٦١، والمفصل ١٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٢-١٠٤، وكشف المشكلات ١/ ١٥٩-١٦٠، ٢٨٥، والإنصاف ٣٧١-٣٧٩، وشرح ابن خروف ١/ ٣٣١، والتخمير ٢/ ١٣٠-١٣٢، واللباب ١/ ٤٣٢-٤٣٣، وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٧-٧٩، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٣٣، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٣٩، وشرح الوافية ٢٥٩-٢٦٠، وشرح ابن عصفور ١/ ٢٤٣-٢٤٥، والمقرب ١/ ٢٣٣، وضرائر الشعر ١٤٧-١٤٩، وشرح الأبذي ٢/ ٦٤١-٦٤٣ (تحقيق الغامدي)، وشرح الرضي ١/ ٦٢٥-٦٢٦، ١٠٢٢-١٠٢٦، والبسيط ١/ ٣٤٥-٣٤٧، وشرح ابن القواس ٢/ ٧٩٦-٧٩٨، وشرح ابن الفخار ١/ ١٧٥-١٨٠، والمقاصد الشافية ٥/ ١٥٥-١٦٢، وائتلاف النصرة ٦٢-٦٣، والتصريح ٢/ ١٨٢-١٨٤، وحاشية الصبان ٣/ ١٦٩-١٧١.

٤. أن المسألة محمولةٌ على عكسها من جهة أن الواو موضوعةٌ لمُطلق الجمع من غير ترتيبٍ، فالمُتأخِّر معها في حكم المُتقدِّم، فإذا قلتَ: «مررتُ بك وزيدٍ» فكأنك قلتَ: «مررتُ بزيدٍ وكَ»، فكما يلزم تكرار الخافض هنا فكذلك في عكسها، وهذه حجةُ ابن الفخَّار.

الثاني: أن العطفَ دون إعادة الخافض قبيحٌ، وعزاه النحَّاس[١]، والزجَّاجي[٢] إلى الكوفيين عُمومًا، وهو أحدُ قولي الفراء[٣].

الثالث: أنه جائزٌ مطلقًا، وهو معزُوٌّ إلى يونُس، وقُطْرب، والأخفش[٤]، وإلى الكوفيين عُمومًا[٥]، واختاره الشلوبين[٦]، وابنُ مالك، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي[٧].

الرابع: أنه جائزٌ بشرط توكيد المضمر؛ فإن أُكِّد جاز وإلَّا فلا إلا في ضرورةٍ، نحو: «مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ»، و«مررتُ بكَ نفسِكَ وزيدٍ»، وهو معزُوٌّ إلى الجَرمي والزِّيادي، ونسبه أبو حيان والمرادي إلى الفراء.

هذه خلاصةُ مذاهب النحويين في المسألة، ويتبيَّنُ منها أن ابنَ مالكٍ ممن يرى الجوازَ المطلق، وهو ما نصَّ عليه في عددٍ من مُصنفاته كما بينتُه، وهو مذهبُه أيضًا

(١) في إعراب القرآن ٤٣١/١.

(٢) في مجالس العلماء ٢٤٥-٢٤٦.

(٣) في معاني القرآن ٢٥٢/١-٢٥٣، وحكم عليه مرةً أخرى بالقِلَّة دون تخصيصٍ بالشعر ٨٥/٢-٨٦، وأجازه مطلقًا في موضع ثالث ٢٩٠/١.

(٤) كذا ذكره عن الأخفش بعضُ النحويين، وما في معانيه ١٨٤/١، ٢٤٣ نصٌّ على موافقة الجمهور في المنع، ولعله رجع إلى قول أصحابه بعدُ.

(٥) توقَّف بعضُ الباحثين مثل د. عيَّاد الثبيتي في حواشيه على البسيط ٣٤٥/١-٣٤٦، ود. محمد الدالي في حواشيه على كشف المشكلات ٢٨٥/١ في نسبته إلى الكوفيين لأمرين؛ ما نقله ثعلبٌ في مجالسه ٣٢٤ عن الكسائي من منع العطف على المضمر، ولأن الفراء نصَّ على قُبحه، وأن محلَّه ضرورة الشعر. وبينتُ من قبلُ أن قول الفراء مُختلفٌ في المسألة؛ فلعل مَن نسب إليه الجواز المطلق لم يطلع على قوله الآخر، ويُضاف إلى ما ذكراه أن الواحدي روى في التفسير البسيط ٤١٤/٣ عن أبي بكر بن الأنباري الكوفي المنعَ من العطف إلا بإعادة الخافض.

(٦) رواه عنه ابن مالك في معظم كتبه، وبقية النحويين من بعدُ، وينظر حواشيه على المفصل ٣٥٢/٢.

(٧) ينظر تباعًا: التسهيل ١٧٧-١٧٨، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣-٣٧٨، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٥/٢-٦٤٦، ٦٥٩-٦٦٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣-١٢٥٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ٥٣-٥٧ (كلها لابن مالك)، والارتشاف ٢٠١٣/٤-٢٠١٤، وتذكرة النحاة ١٥١، والبحر المحيط ١٥٦/٢-١٥٨، ١٦٥-١٦٦، ٤٣/٨ (كلها لأبي حيان)، ، والدر المصون ٣٩٤/٢-٣٩٦، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣-٣٩٣، وشرح الشذور ٤٥٥ (كلاهما لابن هشام)، والمساعد ٤٧٠/٢-٤٧١، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٣-٢٤٠ (كلاهما لابن عقيل)، والهمع ٢٦٨/٥-٢٦٩، ومعترك الأقران ٥٠٠/٣ (كلاهما للسيوطي)، ولكن ابن هشام عاد ووافق الجمهور في مغني اللبيب ٥٤/٦-٥٥، وشرح القطر ٣٨٤.

في ألفيَّته، واحتجَّ لمذهبه بالسماع؛ فاحتجَّ من القرآن الكريم بمثل قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ (النساء: ١) بالخفض[١]. ومن الحديث الشريف بقوله ﷺ: «إنما مَثَلُكُم واليَهودِ والنصارى كرجُلٍ استعمَلَ عُمَّالًا ...»[٢]. ومن قول العرب نثرًا: «ما فيها غيرُهُ وفرَسِهِ»، وشعرًا بمثل قوله:

فَاليَومَ قَرَّبتَ تَهجُونَا وَتَشتُمُنَا فَاذهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وغيرُ ذلك كثيرٌ مما تراه في كتبه التي دللتُ عليها. وردَّ حجج المانعين، وحَكَم عليها بالضعف: فضعَّف احتجاجَهم بشَبَه ضمير الخفض بالتنوين بأنَّ هذا لو مَنَعَ من العطف عليه دون إعادة الخافض لمنع منه مع الإعادة؛ لأنَّ التنوين لا يُعطَف عليه بوجهٍ، ولأنه لو مَنَعَ من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدالِ منه؛ لأن التنوينَ لا يُؤكَّد ولا يُبدَل منه، وضميرُ الخفض يُؤكَّد ويُبدَل منه إجماعًا، فللعطفِ أُسوةٌ فيه، بل العطفُ أولى بالجواز؛ لأنه تابعٌ بواسطةٍ تقوم مقامَ إعادة العامل. وضعَّف احتجاجَهم بصلاحية حُلُول المعطوف والمعطوف عليه محلَّ الآخر بأنه لو كان الحُلُولُ شرطًا في صحة العطف لم يجُز نحو: «رُبَّ رجُلٍ وأخيهِ»، ولا: «كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ»، ولا: «رأيتُ زيدًا وأخاهُ»، وأشباه ذلك مما لا يصحُّ فيه حلول المعطوف محلَّ المعطوف عليه.

واعترضه ابنُ الفخَّار[٣]، وردَّ عليه تضعيفَه هذا بأن حجتَه الأولى فيها تحامُلٌ على سيبويه؛ وذلك أنك إذا قلتَ: «مررتُ بكَ وزيدٍ قائمًا» فـ «زيدٌ» معطوفٌ على الكاف نفسِها وشريكُه في الخافض، وإذا قلتَ: «مررتُ بكَ وبزيدٍ» بتكرار الخافض فليس العطفُ على الكاف نفسِها، هذا مُحالٌ لِما يلزمُ عليه من دخول الخافض على مثلِه تقديرًا، وإنما عطفتَ جارًّا ومجرورًا على جارٍّ ومجرورٍ على سبيل استقلال كل واحدٍ منهما بالعامل حتى كأنه قال: «مررتُ بكَ ومررتُ بزيدٍ». وأما البدلُ فإنه في حكم الاستقلال فله حُكم نفسه، وأما التوكيدُ فإنه مع المؤكَّد بمنزلة شيءٍ واحدٍ؛ إذ إنه ليس على تقدير عاملٍ، وأما العطفُ فإنه يستلزمُ الغيريَّةَ على كل حالٍ، مَعَ ما قاله سيبويه من أنه إذا شُبِّه شيءٌ بشيءٍ لم يلزَم أن يكون مثلَه في جميع أحكامِه، وإنما

(١) ينظر: السبعة ٢٢٦، والتيسير ٢٦٠، والنشر ٢٤٧/٢، والإتحاف ٥٠١/١-٥٠٢، وبما أنها قراءةٌ متواترة فلا يصحُّ أبدًا حكمُ الفراء عليها في معانيه ٢٥٢/١ بالقُبْح، ولا حُكم المبرد عليها في الكامل ٩٣١/٢ بعدم الجواز، ولا حكم الزجَّاج عليها في معانيه ٦/٢-٧ بالتخطئة، ولا حُكم الفارسي عليها في الحجة ١٢١/٣ بالضعف والقلَّة، وأفظَعُ من هذا وأشنَعُ ما قاله الرضي من عدم التسليم بتواتُر القراءات السبع في شرح الكافية في موضعين ٩٤٢/٢/١، ١٠٢٥، فهذا كلُّه غُلُوٌّ في القول وسَرَفٌ، ما كان لهم أن يفُوهُوا به عفا الله عنا وعنهم.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ١٣٢/٢ (٢٢٦٩) باب الإجارة إلى صلاة العصر.

(٣) في شرح الجمل ١٧٦/١-١٨٠.

هـو تَعليـلٌ للغالـبِ. وأن حجتَـه الثانيـة ضعيفـةٌ؛ لأن الأصـلَ في المعطـوف أن يكـون جاريًـا علـى حُكم المعطـوف عليـه لأنـه شـريكُه في العامـل، وأن هـذه الأمثلـةَ التـي اجتَلَبهـا جاريـةٌ علـى خـلاف الأُصُـول؛ ولـذا تكلَّـف النحويـون فيهـا التقديـرَ لتكـون جاريـةً علـى مـا أصَّلُـوه، وأن مسـألةَ عطـف الظاهـر علـى ضميـر الخفـض دائـرةٌ بـين إجرائهـا وفـقَ الأصـول، وبـين إلحاقهـا بمـا هـو خـارجٌ عنهـا، وقـام الدليـلُ علـى صحـة القاعـدة التـي قرَّرهـا جمهـور البصريـين مـن أن مـا جـاء غيـرَ مكـررٍ معـه الخافضُ نـادرٌ في جَنـب مـا كُـرِّر معـه، وذلـك النـادرُ محمـولٌ علـى تقديـر خافـضٍ محـذوفٍ منـه لتقـدُّم ذكـره وبقـي عملُـه.

الترجيح: هـذا مُجمَـلُ حُجَـج ابـن مالـك ورد ابـن الفخَّـار عليـه، ولـم يُسلِّم البصريـون بمـا احتُـجَّ بـه ابـنُ مالـك مـن السـماع علـى الجـواز، وتأوَّلُوهـا بأنـواعٍ مـن التأويـل، وهـي في مجملهـا تأويـلاتٌ مُتمحَّلـةٌ تضعُـفُ أمـام السـماع الوافـر[(١)]، وأميـلُ إلـى رجاحـة مـا ذهـب إليـه ابـنُ مالـك مـن جـواز عطـف الاسـم الظاهـر علـى المضمـر المخفـوض دون إعـادة الخافـض، وإن كان الأكثـر والأشـهر إعـادة الخافـض؛ وذلـك لأمـورٍ[(٢)]، منهـا كثـرة الشـواهد الـواردة فيـه[(٣)]، وليـس صحيحًـا أنـه إنمـا جـاء في بيتـين أو ثلاثـةٍ كمـا ذكـر عبـدُ القاهـر[(٤)]. وكـذا ضَعـفُ حُجـج المانعـين، وأنـه يمكـن نقضُهـا بمثلِهـا أو بمـا هـو أقـوى منهـا[(٥)]، ويمكـن ردُّ النقـض بمثلـه، أو بمـا هـو أضعـفُ منـه، ويكفـي في ردِّهـا أنهـا أَقيسـةٌ عقليـةٌ وَرَدَ السـماعُ بخلافهـا، والقيـاسُ يتضـاءَل عنـد السـماع ولا سـيما بمثـلِ هـذه الأقيسـةِ الواهِنـة. وأخيـرًا فـإن ضميـرَيِ النصـب والرفـع يُعطَـف عليهمـا، وليـس ثمـةَ مانـعٌ قـويٌّ يمنـع مـن أن يُحمَـل عليهمـا ضميـرُ الجـر في أصـل الجـواز، مـعَ التسـليم بـأنَّ الأكثـرَ هـو عَـودُ الخافـض مـع المعطـوف، كمـا أن الأكثـرَ في العطـف علـى ضميـر الرفـع توكيـدُه أو الفصـلُ بينـه وبـين المعطـوف، والله أعلـمُ.

---

(١) ذكر الشاطبي في المقاصد الشافية ١٦٢/٥ أن أمثلَ ما يُتعلَّق به في جواز هذه المسألة هو السماعُ.

(٢) وينظر: نزع الخافض في الدرس النحوي ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) نصَّ على كثرتها الزجاجيُّ في اشتقاق أسماء الله ١٣٠، وأورد ابن مالك في مصنفاته طائفةً كبيرةً منها.

(٤) في المقتصد ٩٦٠/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣-٣٧٨، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٩/٢-٦٦٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٧/٣-١٢٤٨، وشواهد التوضيح والتصحيح ٥٣-٥٤.

المسألة الثالثة- العاملُ في الحالَينِ في «هذا بُسرًا أَطْيبُ منه رُطَبًا»:

القياسُ في «أفعل» التفضيل عندما يقتضي حالَينِ، ويكون عاملًا فيهما أن تتأخَّر الحالان عنه؛ لأنه لو اقتضى حالًا واحدة وجب تأخيرُها عنه، إلا أنه استُثني من ذلك إذا كان «أفعل» التفضيل عاملًا في حالين لاسمين مُتَّحدي المعنى أو مختلفين وأحدُهما مُفضَّلٌ على الآخر فإنه يجب تقديمُ حال الفاضل كهذا المثال الذي معَنا. واختلف النحويون في العامل في هذين الحالَين على أربعة أقوال[(١)]:

الأول: أن يكونا منصُوبَين بـ «أفعل» التفضيل «أطيبُ»، فـ «بُسرًا» حالٌ من الضمير المستكن في «أطيبُ»، و«رطبًا» حالٌ من الضمير المجرور في «منه»، والعاملُ فيهما جميعًا «أفعل»، وذهب إلى هذا المازنيُّ[(٢)]، وابنُ كَيسان[(٣)]، والفارسي في تذكرته[(٤)]، وابن جني[(٥)]، وابن خَروف[(٦)]، وهو مذهب ابن مالك أيضًا[(٧)]، وذهب إليه نحويون آخرون[(٨)]. وإنما أجازوا إعمال «أفعل» في الحالين؛ لأنه تضمَّن معنى فعلٍ يتعلَّق بمصدرَين، وتقديرُ الكلام: هذا يَزيدُ طيبُه بُسرًا على طيبِه رُطبًا، ثم حُذف، وضُمِّن «أفعل» التفضيل معنى «يزيد» المتعلِّق بمصدرَين، فـ «بُسرًا» و«رُطبًا» في الحقيقة معمولان

(١) ينظر: الأصول ٢٢٠/١-٢٢١، ٣٦٠/٢-٣٦١، والشيرازيات ٢٨٤/١، والإعراب للواحدي ٣٦٨، والمفصل ١١٢، والكافي ٣٦٤/٢، وأوضح المسالك ٣٣١/٢، ٣٤١، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/٢-٢٧٤، وشرح المكودي ٣٧٧/١-٣٧٨، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٣-٤٨٠، والتصريح ٥٩٧/١-٥٩٩، والهمع ٣١/٤-٣٢، وشرح الأشموني ٧٢/٣-٧٣، وحاشية الصبان ٢٧٢/٢-٢٧٣. وللسيوطي رسالةٌ صغيرةٌ سمَّاها «تُحفة النُّجَبا في قولهم: هذا بسرًا أطيبُ منه رُطبا»، أودعها آخر كتابه الأشباه والنظائر ٢٩٠/٨-٣٠٠، وهي مسلوخةٌ برُمَّتها من كلام ابن القيم في بدائع الفوائد ٥٧٧/٢-٥٩٢، وعوّل ابنُ القيم على ما ذكره السُّهيلي في نتائج الفكر ٣٩٩-٤٠٥، نبَّه إلى ذلك كله العلَّامةُ الطناحيُّ -رحمه الله- في حواشيه على أمالي ابن الشجري ٧/٣.

(٢) في التذييل والتكميل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ٧١٤/٢، والمساعد ٣٠/٢.

(٣) في شرح التسهيل ٣٤٥/٢، وشرح ابن الناظم ١٣٢، والتذييل والتكميل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، والمساعد ٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٠/٣، وابن كيسان النحوي ١٩٨.

(٤) في شرح التسهيل ٣٤٥/٢، وشرح ابن الناظم ١٣٢، والتذييل والتكميل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، والمساعد ٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٠/٣.

(٥) في شرح التسهيل ٣٤٥/٢، وشرح ابن الناظم ١٣٢، والتذييل والتكميل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، والمساعد ٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٠/٣.

(٦) في التذييل والتكميل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، وشرح ابن الفخار ٢٥١/١، والمساعد ٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٩/٣-٤٨٠.

(٧) في شرح التسهيل ٣٤٤/٢-٣٤٥، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٨/١، وشرح الكافية الشافية ٧٣٢/٢.

(٨) ينظر: نتائج الفكر ٣٩٩-٤٠٠، والتبيان ٣٠٨/١، والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/١-٣٠٥، والأمالي ٨٥٧/٢، وشرح المقدمة الكافية ٥١١/٢، وشرح الوافية ٢٢٢-٢٢٣، والمقرب ١٥٥/١، وشرح ابن الناظم ١٣١-١٣٢، وشرح الرضي ٦٦٥/٢/١، ٦٦٧، والتذييل والتكميل ١١٣/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، وتوضيح المقاصد ٧١٤/٢، ومغني اللبيب ٣٠١/٥-٣٠٢، وشرح الشذور ٤٢٣.

لمصدرٍ محذوفٍ، فلما ضُمِّن «أفعل» معنى هذين المصدرَين لدلالته على «يزيد» المتعلِّق بهما جاز أن يعمل فيهما مراعاةً للأصل.

واعترض ابنُ الفخَّار[١] ابنَ مالك ومَن وافقه بأن ما ذهبوا إليه فيه نَظَرٌ من وجهين: الأول: أن «أفعل» التفضيل في طبقة المعاني العاملةِ في الأحوال، والمعاني لا تقدَّم على الأحوال فكذلك «أفعل» التفضيل. والثاني: أنها من قبيل الموصولات اعتبارًا بالتقدير، والموصول لا يُقدَّم عليه شيءٌ من صِلته فكذلك هذا، وأنه إنما اغتُفِر ذلك في الظرف والمجرور لاتِّساع العرب فيهما، ولم يأتِ ذلك في الحال.

الثاني: أن يكون «بُسرًا» منصوبًا بـ «هذا» بما فيه من معنى الإشارة، أو بحرف التنبيه[٢]، ويكون «رطبًا» منصوبًا بـ «أفعل» التفضيل، واقتصر عليه الفارسيُّ في المسائل المنثورة[٣]، وجوَّزه في المسائل الحلبيات[٤] مع تضعيفه إياه، وأشار إلى أنه يمكن فهمُه من كلام سيبويه، وردَّه ابنُ الحاجب بردودٍ عدة[٥]، وردَّه السهيلي وابنُ الفخَّار بعدم الاطِّراد؛ لأنه يمكن أن يجيء دون اسم الإشارة.

الثالث: أن يكونا منصُوبَين بـ «كان» الناقصة المضمَرة على أنهما خبران لها، ونسبه أبو حيان إلى بعض أصحابه[٦].

الرابع: أن يكونا منصُوبَين بـ «كان» التامة المضمرة؛ صلة لـ «إذا» في المستقبل، ولـ «إذ» في الماضي؛ والتقدير: هذا إذا كان بسرًا أطيبُ منه إذا كان رطبًا، وذلك عندما تُشير إليه وهو بَلَحٌ، فإن أشرتَ إليه وهو تَمرٌ قلتَ: هذا إذْ كان بسرًا أطيبُ منه إذْ كان رطبًا، فـ «بُسرًا» في التأويلين حالٌ من الضمير المستتر في «كان» الأولى، و«رطبًا» حالٌ

(١) في شرح الجمل ٢٥١/١-٢٥٢.

(٢) لشيخنا د. إبراهيم البُعيمي بحث عنوانه: «المنصوب على التقريب»، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة، س٢٩، ع١٠٧، ١٤١٨-١٤١٩هـ، ص ٤٩٨-٥٢٨، تحدث فيه عن الخلاف في إعمال اسم الإشارة وحرف التنبيه في الحال، وللدكتور خالد المساعفة بحث عنوانه: «عامل التقريب في النحو الكوفي»، منشور في مجلة اتحاد الجامعات للآداب، م٩، ع١ب، ٢٠١٢م، ص ٢٥٥-٢٨٠.

(٣) ص ٣٥.

(٤) ص ١٧٨، ونُسب إليه هذا في نتائج الفكر ٤٠٤، وإيضاح ابن الحاجب ٣٠٢/١، وشرح المقدمة الكافية ٥١٥/٢، وشرح ابن يعيش ٦٠/٢-٦١، وشرح الرضي ٦٦٥/٢/١، وشرح ابن الفخار ٢٥١/١، ٢٥٤.

(٥) تُراجَع في الإيضاح ٣٠٢/١-٣٠٥، وشرح المقدمة الكافية ٥١٠/٢-٥١٥، وشرح الوافية ٢٢٢-٢٢٣، وتعقبه الرضي في شرح الكافية ٦٦٦/٢/١-٦٦٧ في بعضها.

(٦) في التذييل والتكميل ١١٢/٩، والارتشاف ١٥٨٨/٣، ومنهج السالك ٢٠٢، ويعني به المغاربة كما نبَّه إليه ابنُ عقيل في المساعد ٣٠/٢.

من الضمير المستتر في «كان» الثانية، ويكون العاملُ في الظرفين حينئذٍ «أفعل» التفضيل حتى وإن كان أحدُهما مُتقدِّمًا عليه؛ لأن الظروف والمجرورات تتقدَّم على عاملها وإن كان معنى فعلٍ، وهو مذهب المبرد[١]، والزجاج، وابنُ السرَّاج[٢]، والسيرافي[٣]، والفارسي في أحد أقواله[٤]، وغيرهم من النحويين[٥].

وردَّ ابنُ مالك[٦] هذا الوجهَ -وخصَّ السيرافيَّ بردِّه- بأنه خلافُ قول سيبويه، وأن فيه تكلُّفَ إضمار ستة أشياء من غير حاجةٍ، وهي: إذا أو إذ، وكان أو يكون، والضميرُ المستتر فيهما، ولأن «أفعل» هنا هو «أفعل» في قوله تعالى: ﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ﴾(آل عمران: ١٦٧) في أن القصد بهما تفضيلُ شيءٍ على نفسه باعتبار مُتعلقَين؛ فكما اتَّحد هنا المُتعلقُ به كذا يتَّحد في الأمثلة المشار إليه. وأنه بعد التسليم بهذا الإضمار فإنه يلزم إعمالُ «أفعل» التفضيل في «إذا» و«إذ»؛ فيكون ما وقع فيه شبيهًا بما فرَّ منه، وذكر ابن مالك أن مُختارَه هذا هو مذهبُ سيبويه[٧]؛ لأنه قال[٨]: «فإن شئتَ جعلتَه حِينًا قد مضى، وإن شئتَ جعلتَه حِينًا مُستقبَلًا. وإنما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يُستقبَل، وإذْ كانَ فيما مضى؛ لأن هذا لَمَّا كان ذا معناهُ أَشْبَهَ عندهم أن يَنتصب على إذا كان». وأن هذا نصٌّ من شيخ الصَّنْعة على أن تقدير «كان» لم تَدْعُ إليه حاجةٌ من قِبَل العمل، بل من قِبَل تقريب المعنى، وإنما العاملُ فيه «أفعلُ».

---

(١) في المقتضب ٣/٢٥٠-٢٥١.

(٢) ينظر مذهب الرجلين في التذييل والتكميل ٩/١١٠، والارتشاف ٣/١٥٨٧، ومنهج السالك ٢٠٢، والمساعد ٢/٣٠.

(٣) في شرح الكتاب ٦/١٩.

(٤) في الإيضاح ٢٠١-٢٠٢، والحلبيات ١٧٦-١٧٩، والتعليقة ١/٢١٣-٢١٤، ووصف الباقوليُّ في شرح اللمع ١/٤٦٩ رأي الفارسي بالاضطراب.

(٥) ينظر: المقتصد ١/٦٨١، والنكت ١/٤١٩-٤٢٠، وأمالي ابن الشجري ٣/٧، وشرح الباقولي ١/٤٦٩، وشرح ابن يعيش ٢/٦٠-٦١، والملخص ٣٨٩، وشرح ابن الفخار ١/٢٥١-٢٥٢، والتذييل والتكميل ٩/١١٠، والمساعد ٢/٣٠.

(٦) في شرح التسهيل ٢/٣٤٤-٣٤٥، وأشار الشاطبي في المقاصد الشافية ٣/٤٨٠-٤٨١ إلى أن أصل أدلته من كلام ابن خروف.

(٧) هو مسبوقٌ في نسبة هذا إلى سيبويه بابن خروف كما ذكره عنه الشاطبي في المقاصد ٣/٤٧٩-٤٨٠، ووافقهما في نسبته المراديُّ في توضيح المقاصد ٢/٧١٤، وابنُ عقيل في المساعد ٢/٣٠.

(٨) في الكتاب ١/٤٠٠.

واعترضه ابنُ الفخَّار[١] بأن ردَّه ضعيفٌ لا يُردُّ به على مَن دون السيرافي؛ لأن قوله: «لأنه خلافُ قول سيبويه» جُمودٌ على فَرْض أنه كذلك، وأن ابن مالك إنما أوَّلَ قولَ سيبويه ليُوافِق مذهبَه، وأنّ ليس لسيبويه نصٌّ في المسألة. وأما استدلالَه على صحة قوله بالآية الكريمة فاستدلالٌ ضعيفٌ؛ لأنه غاب عنه الفرق بين الحال والظرف والمجرور، وهو أن الظرف والمجرور يعمل فيهما المعنى مطلقًا ظاهرًا ومحذوفًا، ومقدَّمًا ومؤخَّرًا، والحالُ لا يعمل فيها المعنى إلا ظاهرًا مقدَّمًا، وأن الظرف والمجرور يُتَّسع فيهما اتِّساعًا يخصُّهما، وليست الحالُ كذلك، ألا ترى أن الظرف والمجرور يُفصل بهما بين «كان» وأخواتها وأسمائها وإن كانا أجنبيَّين منها، ولا يكون ذلك في الحال أصلًا. وأما قوله: «فيه تكلُّف إضمار ستة أشياء من غير حاجةٍ». فليس بصحيحٍ، بل الحاجةُ داعيةٌ إليه معَ وجود كثرة النظائر حيث يلزمُه الإقرارُ بذلك في نحو: «ضربي زيدًا قائمًا». ومن أوجه الحاجة إليه امتناعُ تقدُّم «أفعل» التفضيل عليه، ومنه ما فيه من حكاية الحال الماضية والمستقبلة وهو على خلاف الأصول، والأصلُ في الحال أن تكون ظرفًا لعاملها؛ فإذا أَعملتَ فيها «أفعل» التفضيل كانا معًا ظرفَين له في حالٍ واحدة، وهو مُحالٌ حتى يُتكلَّف لذلك وجهٌ من التأويل، وإذا قدَّرتَ «إذا» أو «إذ» لم يكن فيه ذلك التكلُّف.

الترجيح: الرأيُ المختار هو الأولُ لسلامته من الحذف والتقدير؛ لأن إضمار «كان» فيه ادِّعاءُ شيءٍ لم تلفظ به العرب قطُّ[٢]، كما أن «كان» لا تُضمر كما صرَّح به سيبويه[٣]، وإذا لم يجز إضمارها على انفرادها فكيف يجوز إضمار «إذا»، أو «إذا» معها؟! وأنه لو قال أحدٌ: «سآتيك جاء زيدٌ»، يريد: سآتيك إذا جاء زيدٌ، كان خَلْفًا من الكلام بإجماعٍ، فإذا كان إضمارُ الظرف هاهنا بعيدًا كلَّ البُعد فإضماره مع «كان» أبعدُ[٤]. ومما رُدَّ به هذا التقدير أنه لا يعُمُّ جميع المسائل؛ لأنه عند الإخبار عن المحكوم عليه بـ «أفعل» التفضيل حالةَ التباسه بإحدى الحالين فإنه لا يصحُّ هذا التقدير، كما يلزمُ منه مخالفة سائر العوامل القوية في العمل من حيث نصبُ «أفعل» التفضيل لظرفين من غير عطفٍ ولا بدَلٍ، فيترجَّح بذلك العاملُ الضعيفُ على العامل القوي وهو الفعل[٥].

(١) في شرح الجمل ٢٥٢/١-٢٥٤.

(٢) قاله أبو حيان في التذييل والتكميل ١١٣/٩.

(٣) في الكتاب ٢٦٤/١.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٤٠٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١١٣/٩-١١٤.

المسألة الرابعة- وقوعُ الفعل الماضي المُثبَت حالًا:

اختلف النحويُّون في الفعل الماضي المُثبَت الواقع حالًا[١]؛ فذهب جماعةٌ إلى أنه لا يجوز إلا بشرط اقترانه بـ «قد» لأنها تُقرِّب الماضيَ من الحال فيجري مجرى الحاضر، وذهب إلى هذا جمعٌ من النحويين كالفراء، والمُبرد، وثعلب، والزجاج، وابن السرَّاج، وابن الأنباري، والنحاس، والفارسي، وابن جني[٢]، وجمعٌ من النحويين[٣]، وهو منسوبٌ إلى البصريين[٤]. و«قد» هذه إما ظاهرة كقوله تعالى: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾ (آل عمران: ٤٠)، أو مُقدَّرة كقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (النساء: ٩٠).

وذهب الأخفشُ[٥] إلى جواز وقوعه حالًا دون شرطٍ، ووافقه ابنُ خروف، وأبو حيان، والمرادي، والسمين، وابن هشام، وابن عقيل[٦]، وهو منسوبٌ إلى الكوفيين[٧]. وممن اختاره ابنُ مالك[٨]، واستدل له بالسماع والقياس؛ فمن الأول آية سورة النساء السابقة، ويعضُدُها قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي:﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾[٩]، وبقول امرئ القيس[١٠]:

(١) ينظر: الأصول ٢٥٤/١-٢٥٥، والبغداديات ٢٤٥، ٣٩٧، وشرح ابن الناظم ١٣٥، والمقاصد الشافية ٥١٢/٣-٥١٧، والهمع ٤٩/٤-٥٠، وشرح الأشموني ١١٨/٣، والخزانة ٢٥٤/٣-٢٥٥، وحاشية الصبان ٢٨٣/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٣٢٣/٢/١-٣٢٤.

(٢) ينظر تباعًا: معاني القرآن للفراء ٢٣/١-٢٤، ٢٨٢، والمقتضب ١٢٤/٤، وتهذيب اللغة ٢٣١/٤، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٧/١، ٨٩/٢، والأصول ٢١٦/١، والزاهر ٥٣٨/١، وشرح القصائد السبع ٣٧-٣٨ كلاهما لابن الأنباري، وإعراب النحاس ٢٠٦/١، ٤٧٩، ومعانيه ١٥٦/١، والإيضاح ٢٧٦-٢٧٧، وكتاب الشعر ٥٥/١-٥٦، والإغفال ٦٢/١-٦٣ (الثلاثة للفارسي)، وسر الصناعة ٦٤١/٢، والمحتسب ٢٥٠/١ (كلاهما لابن جني).

(٣) ينظر: المقتصد ٩١٤/٢-٩١٥، والمفصل ١١٤، والكشاف ٢٤٨/١، ١٢٤/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٧/٢، ٢٧٥، ٤٨٠، ١٢/٣-١٣، وكشف المشكلات ٢٣٤/١، ٣١٩، ١١٨٧/٢، والإنصاف ٢١٢-٢١٦، والبيان ٢٦٣/١، والمقدمة الجزولية ٩٢، والتبيين ٣٨٦-٣٩٠، والتبيان ٤٥/١، ٣٧٩، واللباب ٢٩٣/١-٢٩٤، والتخمير ٤٤٠/١، وشرح ابن يعيش ٦٧/٢، وشرح الجزولية للشلوبين ٧٣٩/٢، والتوطئة ٢١٥، وحواشي المفصل ٢٢٢/١، والإيضاح لابن الحاجب ٣١٠/١-٣١١، وشرح المقدمة الكافية ٥١٩/٢، وشرح الوافية ٢٢١، وشرح ابن عصفور ٥٢٧/١، والمقرب ١٥٣/١، شرح الجزولية للأبذي ٨٦١/٢ (تحقيق الغامدي)، وشرح الرضي ٦٧٨/٢/١، وشرح ابن القواس ٥٥٨/٢/١-٥٥٩.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢١٢-٢١٦، والتبيين ٣٨٦-٣٩٠، وائتلاف النصرة ١٢٤.

(٥) في معاني القرآن٢٦٣/١.

(٦) ينظر تباعًا: شرح ابن خروف ٣٨٤/١-٣٨٥، والتذييل والتكميل ١٨٩/٩، والارتشاف ١٦١٠/٣، ومنهج السالك ٢١٤، والبحر المحيط ٣٣٠/٣ (الأربعة لأبي حيان)، وتوضيح المقاصد ٧٢٤/٢، والجنى الداني ٢٥٦ (كلاهما للمرادي)، والدر المصون ٦٦/٤، ومغني اللبيب ٥٣٦/٢-٥٣٧، ٢٥٤/٥-٢٥٥، ٤٧١/٦، والمساعد ٤٧/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢١٢-٢١٦، والتبيين ٣٨٦-٣٩٠، وائتلاف النصرة ١٢٤.

(٨) في شرح التسهيل ٣٧١/٢-٣٧٣، وينظر: شرح عمدة الحافظ ٤٥٠/١.

(٩) ينظر: مختصر ابن خالويه ٢٧-٢٨، والبحر المحيط ٣٣٠/٣، والنشر ٢٥١/٢، والإتحاف ٥١٨/١.

(١٠) في ديوانه ١٩ (طبعة أبو الفضل إبراهيم).

فَيَا لَكَ مِن لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وغير ذلك كثيرٌ.

وردَّ ابنُ مالك مذهب المُشترطِين لـ «قد» بأن دعواهم هذه دعوى لا تقومُ عليها حجةٌ؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود «قد» لا يزيد معنًى على ما يُفهَم به إذا لم توجد، وأن حقَّ المحذوف المقدَّر ثبوتُه أن يدلَّ على معنًى لا يُدرَك بدونه؛ فيكون وجودُ «قد» وعدمُها سواء. فإن قيل: «قد» تدلُّ على التقريب، قيل: دلالتها هذه مُستغنًى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية كما استُغني عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتًا أو خبرًا. ولو كان الماضي لا يقع حالًا إلا وقبله «قد» مقدرةً لامتَنَع وقوعُ المنفي بـ «لم» حالًا، ولكان المنفيُّ بـ «لَمَّا» أولى منه بذلك؛ لأن «لم» لنفي «فَعَل»، و«لَمَّا» نفي «قد فَعَل».

واعترضه ابنُ الفخَّار[1] بأن قوله: إن الأصل عدم التقدير قولٌ صحيحٌ، ولكن يجب القولُ به إذا دعت إليه الحاجةُ. وأن تسويتَه بين وجود «قد» وعدمها مع الماضي الواقع حالًا غيرُ صحيحةٍ؛ لأنها حرفُ معنًى موضوعٌ للتقريب وتوقُّع ما تدخل عليه واتصاله بزمان الحال، فإذا أراد المتكلمُ تحصيلَ ذلك في نفس السامع لزمه اقترانُ الفعل بها، ولا يُستغنَى عنها إلا بقرينةٍ حاليةٍ أو لفظيةٍ. وأن قولَه: إن ما تدلُّ عليه من التقريب مدلولٌ عليه بسياق الكلام، فسياقُ الكلام إنما هو مُحرِزٌ لما هو لها بالأصالة، وهي في ذلك كغيرها من الحروف التي لا تُحذَف ويبقى معناها إلا بشرط وجود المحرز كنواصب الأفعال وجوازمها وخوافض الأسماء وما أشبه ذلك. وأن قوله: كما استُغني عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتًا أو خبرًا غفلةٌ منه عن الفرق بين الموضعين، وهو أن الحال بمنزلة ظرف الزمان، فإذا قلتَ: «جاء زيدٌ ضاحكًا» فإن معناه: جاء وقتَ الضحك، ولذلك قال سيبويه[2] في قوله تعالى: ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (آل عمران: ١٥٤) تأويله: يغشى طائفةً منكم إذ طائفة قد أهمَّتهم أنفسُهم، فقدَّرها بـ «إذ» التي هي ظرفُ زمان، ولا بُدَّ من اقتران الزمان بعامله المظروف له ضرورةً، وليس ذلك في النعت ولا في الخبر. وأن قولَه: ولو كان كما

(١) في شرح الجمل ١/٢٥٨-٢٥٩.

(٢) في الكتاب ١/٩٠.

قالوا لكان وقوعُ المنفي بـ «لَمَّا» حالًا أولى من المنفي بـ «لم»، فنعم هو أولى، وأما وقوعُ المنفي بـ «لم» حالًا بمنزلة وقوع «فَعَل» المجرد حالًا لأن «لم يفعل» نفيُ «فَعَل»، و«لَمَّا يفعل» نفيُ «قد فعل»، والأصلُ هو المطابقةُ.

الترجيح: من خلال سبر حجج الفريقين فإني أميلُ إلى ترجيح ما اختاره ابنُ مالكٍ؛ وذلك لكثرة المسموع من دون تقدير «قد»، ولأن الأصلَ عدمُ التقدير -كما قاله ابنُ مالك- وليس ثمة حاجة تُلجئُ إليه؛ قال أبو حيان[1]: «والصحيحُ جوازُ ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويلُ الشيء الكثير ضعيفٌ جدًّا؛ لأنَّا إنما نبني المقاييسَ العربيةَ على وجود الكثرة». وهذه النصوص المُتكاثرة دون «قد» تُجيز لنا القياس عليها، وتجعل مسألة التأويل لجميع ما ورد بعيدةً مُتمَحَّلةً، يقول أبو حيان[2]: «ويجوزُ أن يكونَ في موضع الحال ولا يحتاجُ إلى إضمار (قد)؛ لأنه كثُر وقوعُ الماضي حالًا في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياسُ عليه»، ويقول[3]: «وقد أجاز الأخفشُ من البصريين وقوعَ الماضي حالًا بغير تقديرِ (قد)، وهو الصحيحُ؛ إذ كثُر ذلك في لسان العرب كثرةً تُوجب القياسَ، ويبعُدُ فيها التأويلُ». واللهُ أعلمُ.

المسألة الخامسة- تقديم خبر «ليس» عليها:

اختلف النحويون في هذه المسألة، واضطربت فيها نسبةُ الأقوال إلى أصحابها، ويمكن أن نتبيَّن لهم فيها قولين مشهورين[4]:

الأول: منعُ تقديم خبر «ليس» عليها، وهو مذهب الكوفيين[5] عدا الفراء، ووافقهم

(١) في التذييل والتكميل١٨٩/٩، ومنهج السالك ٢١٤.

(٢) في البحر المحيط ٣٣٠/٦.

(٣) السابق نفسه ٤٧٢/٧.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٣٨-١٤٣، والتبيين ٣١٥-٣٢٣، واللباب ١٦٨/١-١٦٩، والتبيان ٦٩٠/٢، والتخمير ٢٩٨/٣-٢٩٩، والإيضاح لابن الحاجب ٨٢/٢، وشرح الوافية ٣٦٧-٣٦٨، وائتلاف النصرة ١٢٣، والتصريح ٢٤٥/١، والأشباه والنظائر ١٧١/١، ٤٣٥/٢، وشرح الأشموني ٣٥٥/١، وحاشية الصبان ٣٧٠/١-٣٧١، ودراسات لأسلوب القرآن ٤١٧/٣/١-٤١٨، ٣٢٢/١/٣، ٣٦٢-٣٦٣.

(٥) هذا ما في أغلب المصادر، واضطرب قولُ الفارسي وابن جني في بيان مذهبهم، وتناقَض قولُهما فيه، ينظر: الحلبيات ٢٨٠، والخصائص ١٨٨/١، واختلفت فيه كلمةُ العكبري في التبيين ٣١٥، واللباب ١٦٨/١.

من البصريين المُبرد[١]، والزجَّاج[٢]، والسيرافي[٣]، وابن السرَّاج، والزجاجي، وابن بابشاذ، وعبد القاهر[٤]، وهو مذهبُ ابن مالك[٥]، وسواهم من النحويين[٦].

الثاني: جواز تقديم خبر «ليس» عليها، وهو مذهب الفراء[٧]، ونُسِب إلى قدماء البصريين، وإلى جمهورهم كالأخفش[٨]، والسيرافي، والفارسي، والوزَّاق البغدادي، وابن جني، والصيمري، وابن بَرْهان[٩]، وسواهم من النحويين[١٠].

---

(١) كذا نسبه إليه الفارسي في البغداديات ٢٥٧ من روايته عن ابن السرَّاج عنه، ورواه عنه أيضًا في الحلبيات ٢٨٠، ثم تتابعت كتبُ النحويين على نقله عنه في الخصائص ١٨٨/١، وشرح ابن برهان ٥٨/١، والإنصاف ١٣٨، وشرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الشلوبين ٧٧٣/٢، وشرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٧/١، وشرح الرضي ١٠٤٩/٢/٢، وشرح ابن الناظم ٥٣، والبسيط ٦٧٤/٢، والكافي ٧٦٤/٣، والملخص ٢١٧، وشرح ابن القواس ٨٦١/٢/١، والتذييل والتكميل ١٧٨/٤، والارتشاف ١١٧١/٣، والبحر المحيط ٢٠٦/٥، ومنهج السالك ٥٥، وتوضيح المقاصد ٤٩٧/١، وشرح ابن الفخار ٣١٤/١، وشرح القطر ٢٢٩، والمساعد ٢٦٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/١-٢٧٨، والمقاصد الشافية ١٧٠/٢، وتعليق الفرائد ٢٠٤/٣، والهمع ٨٨/٢، وشرح الأشموني ٣٥٥/١، ولكننا نرى في المقتضب ١٩٤/٤-١٩٥، ٤٠٦ ما يُوحي بالجواز.

(٢) كذا نُسب إليه في التذييل ١٧٨/٤، والارتشاف ١١٧١/٣، ومنهج السالك ٥٥، وتوضيح المقاصد ٤٩٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١، والهمع ٨٨/٢، وشرح الأشموني ٣٥٥/١، ولكننا نرى في معاني القرآن ٤٠/٣ ما يُوحي بالجواز.

(٣) كذا نُسب إليه في شرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٦/١، وشرح ابن القواس ٨٦١/٢/١، والتذييل ١٧٨/٤، والارتشاف ١١٧١/٣، وتوضيح المقاصد ٤٩٧/١، والهمع ٨٨/٢، وشرح الأشموني ٣٥٥/١، ولكننا نرى في شرح الكتاب١٦٥/٣ النصَّ على الجواز.

(٤) ينظر تباعًا: الأصول ٨٩/١-٩٠، والجمل للزجاجي ٤٢، وشرح المقدمة المحسبة ٣٥٥/١، والمقتصد ٤٠٧/١-٤٠٩.

(٥) في التسهيل ٥٤، وشرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٦/١-٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ٣٩٧/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ١٤١-١٤٣، وأسرار العربية ١٠٥، والمقدمة الجزولية ١٠٦، وشرح ابن خروف ٤١٨/١-٤١٩، وشرح الرضي ١٠٤٩/٢/٢-١٠٥٠، والتذييل ١٧٨/٤-١٧٩، والارتشاف ١١٧١/٣-١١٧٢، ومنهج السالك ٥٥-٥٦، والبحر المحيط ٢٠٦/٥، والدر المصون ٢٩٢/٦، وأوضح المسالك ٢٤٤/١-٢٤٥، وشرح القطر ٢٢٩، ومغني اللبيب ٥٥/٦، والمساعد ٢٦٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/١-٢٧٨، والمقاصد الشافية ١٧٣/٢-١٧٥.

(٧) في شرح ابن يعيش ١١٤/٧، والارتشاف ١١٧٢/٣.

(٨) ذكره عنه الفارسي في الحلبيات ٢٨٠، وابن جني في الخصائص ١٨٨/١.

(٩) ينظر تباعًا: شرح الكتاب ١٦٥/٣، والإيضاح ١٠١، والشيرازيات ٢٤/١ (كلاهما للفارسي)، وعلل النحو ٢٥٣-٢٥٤، واللمع ٨٨، والخصائص ١٨٨/١-١٨٩، ٤٠٠/٢، والتمام ١٧٤ (الثلاثة لابن جني)، والتبصرة ١٨٧/١، وشرح ابن برهان ٥٨/١-٥٩. وأُنبِّه إلى أنه جاء في الارتشاف ١١٧١/٣، وتوضيح المقاصد ٤٩٧/١، والمقاصد الشافية ١٧٠/٢، وشرح الأشموني ٣٥٥/١ أن الفارسي اختار المنعَ في الحلبيات، ورجعتُ إلى ما قاله فيها ٢٨٠-٢٨١ فلم أره يقطع برأي في المسألة، وإنما اقتصر على ذكر الخلاف واستدلَّ للمذهبين، وهو ما لحظه أيضًا من قبلُ د. فيصل الحفيان في حواشيه على الكافي ٧٦٤/٣.

(١٠) ينظر: المفصل ٣٦٢، والتبيين ٣١٥، واللباب ١٦٨/١، والفصول الخمسون ١٨١، وشرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الشلوبين ٧٧٣/٢، والتوطئة ٢٢٨، وشرح الأبذي ٩٦٨/٢-٩٦٩ (تحقيق الغامدي)، وشرح ابن عصفور ٣٨٨/١-٣٨٩، والمقرب ٩٥/١، والبسيط ٥٧٩/٢، ٦٧٦-٦٧٨، والكافي ٧٦٤/٣-٧٦٦، والملخص ٢١٧.

وأما إمامُ الصَّنْعة سيبويه فاختلف النقلُ عنه بين الإجازة والمنع[١]، وقيل: ليس له نصٌّ في المسألة[٢]، وهو الصحيحُ.

فابن مالك ممن يمنعُ التقديمَ، وهو مذهبُه أيضًا في ألفِيَّته، وذهب ابنُ الفخَّار[٣] إلى جواز التقدُّم، واعترض ابنَ مالك ومَن معَه بأنهم تعلَّقوا بلفظ «ليس»؛ لأنه فعلٌ غير مُتصرِّف اللفظ، وأن سائر النحويين الذين أجازوه تعلَّقوا بالمعنى؛ لأنه وإن كان غير مُتصرفٍ من جهة اللفظ فإنه متصرِّفٌ من جهة المعنى من حيث تُنفى بها الأزمنةُ الثلاثةُ، وأن مما يدلُّ على صحة قول مَن أجاز قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (هود: ٨)، ووجهُ الدِّلالة أن ﴿يَوْمَ﴾ ظرفٌ متعلِّقٌ بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾ الواقع خبرًا لـ ﴿لَيْسَ﴾ فهو معمولٌ لخبرها وقد تقدَّم عليها، والقاعدةُ أن المعمول لا يتقدَّمُ إلا حيث يصحُّ تقديم العامل. فإن قيل: ليس في هذا كبيرُ دليلٍ لاتِّفاقهم على تقدُّم خبر «إنَّ» على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لاتِّساع العرب فيها. فالجوابُ أنه لا فرقَ بين الظرف وغيره في أن تقديمه يُؤذنُ بجواز تقديم العامل، ولو كان الاتِّساعُ في الظرف سببًا في تقدُّمه حيث لا يتقدَّم غيرُه، لجاز أن تُقدِّمه على «إنَّ» نفسها وعلى حرف الاستفهام وغير ذلك مما يتعدَّد، فكنتَ تقول: «في الدار إنَّ زيدًا قائمٌ»، و«يومَ الجمعة هل قام زيدٌ؟»، وفي الإجماع على امتناع هذا دليلٌ قاطعٌ على أن الظرف كغيره. وأما تقدُّمُه في باب «إنَّ» على اسمها فموقوفٌ على محلِّه لخروجه عن القياس فوجَبَ حملُه في الآية الكريمة على مقتضى القياس؛ لأنه لا يُشْبه باب «إنَّ»، والذي يُشْبه باب «إنَّ» تقدُّمُه على اسمها كقولك: «ليس في الدار زيدٌ قائمًا»، ولا خلافَ في جواز هذا، فدلَّ ارتفاعُ الخلاف هنا على الفرق.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣٦٢/٢، ١٦٥/٣، وعلل النحو ٢٥٣، والخصائص ١٨٨/١، والتخمير ٢٩٨/٣، وشرح ابن يعيش ١١٤/٧، وشرح الشلوبين ٧٧٣/٢، وشرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح الأبذي٩٦٧/٢ (تحقيق الغامدي)، وشرح ابن الناظم ٥٣، والكافي ٧٦٤/٣.

(٢) ينظر: المقتصد ٤٠٩/١، والإنصاف ١٣٨، والمقاصد الشافية ١٧٦/٢، وقال أبو حيان في منهج السالك ٥٦: «وليس في كتاب سيبويه ما يشهد بالجواز إلا ما في أبواب الاشتغال من قوله [الكتاب ١٠٢/١]: أزيدًا لستَ مثلَه، كأنه قال: أخالفتَ زيدًا لستَ مثلَه، ولا يجوزُ أنْ يُفسَّر إلا ما يجوز أن يعمل». وروى الشاطبي في المقاصد ١٧٧/٢ عن الفارسي في التذكرة أنه ذكر أن ابن كيسان حكى أن سيبويه يجيز: منطلقًا ليس زيدٌ. قال الفارسيُّ: وليست هذه المسألةُ في الكتاب، فلا أدري من أين له هذا؟ وتنظر النصوص المحتمِلة في الكتاب ٤٦/١، ٨٩، ٢٠١، ٤٠٠/٢.

(٣) في شرح الجمل ٣١٤/١-٣١٥.

ولخَّص أبو حيان[١] ما علَّله ابنُ مالك من سبب المنع بأنَّ «ليس» فعلٌ لا يتصرَّف في نفسه، فلا يتصرَّف في معموله، ودليلُ ذلك فعل التعجب، و«عسى»، و«نِعْمَ» و«بِئس»، مَعَ أنَّ «ليس» شبيهةٌ في المعنى بحرفٍ لا يُشْبه الفعل وهو «ما»، بخلاف «عسى» فإنها شبيهةٌ بحرفٍ يُشبه الفعل وهو «لعلَّ»، وكان مقتضى شبه «ليس» بـ «ما»، و«عسى» بـ «لعلَّ» امتناع توسيط خبريهما كما امتنع توسيط خبر «ما» و«لعلَّ»، لكن قُصِد ترجيحُ ما له فعليةٌ على ما لا فعليةَ له، والتوسيطُ كافٍ في ذلك، فلم تجُز الزيادةُ عليه تجنُّبًا لكثرة مخالفة الأصل.

وأما الآية الكريمة فأجاب عنها ابنُ مالك[٢] بثلاثة أجوبة:

الأول: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: «أمَّا زيداً فاضْرِبْ»، و«عمرًا لا تُهِنْ»، و«حقَّك لن أُضيِّعَ»، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد «إمَّا» تقديمُ الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمُهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر «ليس» تقديمُ الخبر، **الثاني:** أن يُنصب ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بفعلٍ مُضمَر؛ لأن قبلَه ﴿مَا يَحْبِسُهُ﴾، فـ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ جوابٌ،كأنه قيل: يعرفون يومَ يأتيهم، و﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ جملةٌ حاليةٌ مُؤكِّدة أو مُستأنَفة، **الثالث:** أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ مبتدأً بُني لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغٌ مع المضارع كسَوْغه مع الماضي.

الترجيح: هذا مجملُ احتجاج الفريقين، والصحيحُ هو مذهبُ مَن منع تقدُّم الخبر؛ لأن الدليل السماعي الذي عضد به المُجيزون رأيَهم هو آية سورة هود السابقة، ولا يتعيَّن فيها ما حَمَلوها عليه؛ إذ علمتَ ما قاله ابنُ مالك من أوجهٍ في تخريجها على غير ما ذكروه، وإذا أمكن في الآية هذا التخريجُ سقط الاستدلالُ بها[٣]، كما أن المعهود في أساليب النفي أن يكون لها الصدارة في الكلام كـ «ما»، و«لا»، و«لم»، فتُلحق «ليس» بها لمُشاركتها إياها في المعنى. يُضاف إلى ذلك قول أبي حيان[٤]: «وقد تتبَّعتُ جملةً من دواوين العرب فلم أظفَر بتقدُّم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دلَّ عليه

(١) في التذييل والتكميل ٤/١٨٠-١٨١.

(٢) في شرح التسهيل ١/٣٥٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٢/١٧٦.

(٤) في البحر المحيط ٥/٢٠٦.

ظاهرُ هذه الآية، وقولُ الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً وَكُنتُ أَبِيًّا فِي الخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ».

وقوله[(١)]: «وقال السُّهيلي: قائمًا لَسْتُ، وقيامًا لَسْنَا، وخارجين لَسْنَا، ما أظنُّ العرب فاهَتْ بمثله قطُّ». فلهذا كله يترجَّح عندي مذهبُ ابن مالك، وعدم وجاهة اعتراض ابن الفخار إياه، واللّٰهُ أعلمُ.

المسألة السادسة- الإضافة بمعنى «في»:

اختلف النحويُّون في المعاني التي تأتي لها الإضافة المحضة (المعنوية)، ويهمُّنا منها رأيان[(٢)]:

الأول: أنها تأتي لمعنيين؛ معنى «اللَّام» نحو: «غلامُ زيدٍ»، و«بابُ الدارِ»، وهو الأكثرُ، ومعنى «مِن» نحو: «خاتمُ ذهبٍ»، و«بابُ خشبٍ»، وضابطُه أن يكون المُضافُ بعضَ المُضاف إليه وصالحًا للإخبار به عنه، وهذا المعنى أقلُّ من الأول، وهذا مذهبُ جمهور البصريين كالجرمي[(٣)]، والمُبرد، وابن السرَّاج، والسيرافي، والفارسي، والورَّاق البغدادي، وابن جني، والصيمري، وابن بابشاذ[(٤)]، وسواهم من النحويين[(٥)].

الثاني: موافقةُ الجمهور في ذَينِك المَعنَيين، وزيادةُ معنًى آخرَ وهو معنى «في»، وضابطُه أن يكون المُضافُ إليه ظرفًا للمُضاف، وهو مذهبُ عبد القاهر[(٦)]، والزمخشري،

(١) في التذييل والتكميل ١٨٢/٤.

(٢) ينظر: التصريح ٦٧٥/١، والهمع ٢٦٧/٤-٢٦٧٨، وشرح الأشموني ٣٦٩/٣-٣٧٠، وخزانة الأدب ١٠٩/٣-١١٠، وحاشية الصبان ٣٥٨/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٢٦٢/٣/٣-٢٦٣، ٢٧٠-٢٧١.

(٣) في التذييل والتكميل ١٤/١٢، والارتشاف ١٨٠٠/٤، ومنهج السالك ٢٦٥، والمساعد ٣٣٠/٢.

(٤) ينظر تباعًا: المقتضب ١٤٣/٤، الأصول ٥٣/١، ٥/٢، وشرح السيرافي ٤٨/٦، والإيضاح ٢٦٧، والشيرازيات ٢٨٤/١ (كلاهما للفارسي)، وعلل النحو ٢٠٥، واللمع ٨٠، والخصائص ٢٦/٣ وكلاهما لابن جني ، والتبصرة ٢٩٥/١-٢٩٦، وشرح المقدمة المحسبة ٣٣٠/٢-٣٣١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٥٦/١، ٩٧/٣، وشرح ابن خروف ٦٧٥/٢-٦٧٦، والمقدمة الجزولية ١٣١، واللباب ٣٣٨/١، وشرح الشلوبين ٨٤٢/٢-٨٤٣، والتوطئة ٢٤٩، وحواشي المفصل ٣٠٥/٢-٣٠٦، وشرح ابن عصفور ٤٦٨/١، والمقرب ٢٠٩/١، وشرح الأبذي ١١٢-١١٣ (تحقيق الأسمري)، وشرح ابن الناظم ١٤٧، وشرح الرضي ٨٧٩/٢/١-٨٨١، والبسيط ٨٩٧/٢.

(٦) كذا في الارتشاف ١٨٠٠/٤، وشرح المرادي ٧٤٣، وتوضيح المقاصد ٧٨٤/٢، والهمع ٤١٣/٢، ولكنه اقتصر في الجمل ٣٠، والمقتصد ٨٧٠/٢-٨٧١ على مذهب الجمهور.

وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك[١]، وسواهم من النحويين[٢]، وردَّه ابنُ الناظم، والرضيُّ، وأبو حيان[٣].

فابنُ مالك ممن اختار هذا الرأي، وهو مذهبُه في ألفيَّته، ويذكر[٤] أن النحويين أغفلُوا هذا المعنى وهو ثابتٌ في الكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، وقوله: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (سبأ: ٣٣). وقول النبي ﷺ: «فلا يَجدُون أعلَمَ من عالِمِ المدينةِ»[٥]، وقول العرب نثرًا: «عثمانُ شهيدُ الدارِ»، وشعرًا من مثل قوله:

تُسَائِلُ عَن قَرمٍ هِجَانٍ سَمَيدَعٍ لَدَى البَأْسِ مِغوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورِ

وقال بعد أن سرد عددًا من الشواهد[٦]: «فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيحٌ ظاهرٌ لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنًى غيره مُمتنِعٌ، أو مُتوصَّلٌ إليه بتكلُّفٍ لا مزيدَ عليه».

ولم يرضَ عددٌ من النحويين ما ذهب إليه ابنُ مالك، وردُّوا ما احتجَّ به، ومن أولئك ابنُ الفخَّار[٧] الذي اعترضه، وأوَّل شواهده، فأوَّل قوله تعالى:﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، و﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾وما أشبهه بأنه لم يُضَف إلى الظرف حتى نَصب الظرفَ

(١) ينظر تباعًا: الكشاف ١١٦/١، ٤١٦، ٢٨٥/٣، وشرح ابن يعيش ١١٩/٢، والإيضاح ٣٦٨/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٩٠/٢، وشرح الوافية ٢٤٧-٢٤٨ (الثلاثة لابن الحاجب)، والتسهيل ١٥٥، وشرح التسهيل ٢٢١/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٢/١-٤٨٥، وشرح الكافية الشافية ٩٠٢/٢-٩٠٩ (الأربعة لابن مالك).

(٢) ينظر: شرح ابن القواس ٧٣١/٢/١، وشرح المرادي ٧٤٢، وتوضيح المقاصد ٧٨٤/٢، وأوضح المسالك ٨٥/٣، وشرح الشذور ٣٤٢، ٣٤٧، وشرح القطر ٤٢١، والمساعد ٣٢٩/٢-٣٣٠، وشرح ابن عقيل ٤٣/٣-٤٤، وشرح المكودي ٤١٧/١-٤١٨، والمقاصد الشافية ٨/٤-١١، وأشار ابن يعيش في شرحه ١١٩/٢، وابن الحاجب في الإيضاح ٣٦٨/١ إلى أنه مفهومُ كلام الزمخشري في المفصل ١٣٥.

(٣) ينظر تباعًا: شرح ابن الناظم ١٤٧، وشرح الرضي ٨٧٩/٢/١-٨٨١،والتذييل والتكميل ١٤/١٢، والارتشاف ١٨٠١/٤، ومنهج السالك ٢٦٥، والبحر المحيط ١٢٣/٢ (الأربعة لأبي حيان).

(٤) في شرح التسهيل ٢٢١/٣-٢٢٢، وشرح الكافية الشافية ٩٠٦/٢-٩٠٧.

(٥) رواه الترمذيُّ في سننه ٦٠٤ (٢٦٨٠) كتاب العلم، باب ما جاء في عالِم المدينة، والنسائيُّ في السنن الكبرى ٢٦٣/٤ (٤٢٧٧) كتاب المناسك، فضل عالم المدينة، والحاكمُ في المستدرك ١٥٧/١ (٣٠٧) كتاب العلم، وقال: «صحيحٌ على شرط مسلم»، ووافقه الذهبيُّ. ورواه البيهقيُّ في السنن الكبرى ٥٦٧/١ (١٨١٠) كتاب الصلاة، باب ما يستدل به على ترجيح قول أهل الحجاز وعملهم، وضعَّفه الألبانيُّ في السلسلة الضعيفة ٣٨٣/١٠ (٤٨٣٣).

(٦) في شرح التسهيل ٢٢٢/٣-٢٢٣.

(٧) في شرح الجمل ٤٠٥/٢-٤٠٧.

على أنه مفعولٌ به مجازًا؛ فهو من باب إضافة العامل إلى معموله كما قال سيبويه[١] في قولهم:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْــلَ الدَّارِ

إن الليلة مسروقةٌ، لا على تقدير أنها مسروقٌ فيها، فلو كانت كذلك لم تجز الإضافةُ إليها أصلًا، وعلى هذا إجماعُ النحويين، وهو معلومٌ مُقرَّرٌ عند المعربين، فإذا فُسِّر المعنى قيل: إنه على معنى «في» أي أن ذلك في الأصل، لا على أن «في» مُقدَّرةٌ بين المضاف والمضاف إليه في النِّية تقديرَ إعرابٍ، فهذا لا يقولُه أحدٌ. وختم ابنُ الفخَّار حديثه بتأكيد أن جميع ما وقع في كلام النحويين من تقدير «في» فهو تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعرابٍ.

الترجيح: يتبيَّن من عرض القولَين أن اعتراض ابن الفخَّار يعتمد على المجاز أو الاتِّساع الذي حاول من خلاله أن يحمل الإضافةَ في تلك المواضع التي ذكرها ابنُ مالك على معنى اللام، مع أن حَملَها على معنى «في» أقوى وأوضحُ؛ فمذهبُه مُعتمِدٌ على التكلُّف والتأويل، بخلاف مذهب ابن مالك، والقاعدةُ التي عليها العملُ أن عدم التأويل مُقدَّمٌ على التأويل وصَرْفِ الكلام عن جهته، وحُجةُ ابن مالك حجةٌ قويةٌ مُعتمِدةٌ على السماع الكثير الذي إن أمكن قبولُ التأويل في بعضه فلا يمكن قبولُه فيه جميعِه؛ وعليه فإن مذهب التأويل مذهبٌ مرجوحٌ لا يصحُّ الاعتماد عليه، واللهُ أعلمُ.

المسألة السابعة- الخلافُ في «حبَّذا»:

اختلف النحويُّون في إعرابها على أقوالٍ عدة، وما يعنينا منها مذهبان؛ مذهبُ مَن يرى التركيب، وانقسموا فيه قسمين، ومذهبُ مَن لا يرى التركيب، ويمكن تفصيل الخلاف فيها وفق الآتي[٢]:

الأول: مذهب مَن يرى أن «حبَّذا» أصلها فعلٌ وفاعلٌ، وتركَّب «حبَّ» مَعَ «ذا» وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وخبرُه ما بعده، وليست «حبَّ» بباقيةٍ على ما كانت عليه من الفعلية، وهو مذهبُ المُبرد، وابن السرَّاج، والزجَّاجي، والسيرافي، والورَّاق

(١) أنشده في الكتاب ١/١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٩٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٤/٥٥٢-٥٥٤، والتصريح ٢/٨٨-٩٠، والهمع ٥/٤٥-٤٦، وشرح الأشموني ٤/٢٣٥، وحاشية الصبان ٣/٥٧.

البغدادي، وابن جني، والصيمري، والأعلم[١]، وسواهم من النحويين[٢]. ونسبه أبو البركات الأنباري، وابن أبي الربيع، وأبو حيان، والشاطبي إلى أكثر النحويين[٣]، وهذا مذهبُ مَن يرى أن «حبَّذا» المُركَّبة من فعلٍ واسمٍ تغلَّبَ فيها الاسمُ على الفعل؛ لأن جهة الاسمية أصلٌ، والاسم أكثر تصرُّفًا لأن الخبر يستقِلُّ به، وهو أقوى من الفعل، فلما رُكِّب أحدُهما معَ الآخر كان التغليبُ للأقوى الذي هو الاسمُ دون الأضعفِ الذي هو الفعلُ، ولأنه وُجِد في الأسماء اسمان جُعِلا بمنزلة اسمٍ واحد نحو: «بَعلَبكَّ»، و«خمسةَ عشَرَ»، فوجب حملُ «حبَّذا» على الاسمية لوجود النظير، ولم يجز حملُها على الفعل لعدم النظير، ولوقوع «حبَّذا» كثيرًا في لسان العرب بعد حرف النداء مما لا يمكن في جميعه التأويلُ كقول جرير[٤]:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِن جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَن كَانَا

الثاني: مذهب مَن يرى أن «حبَّ» و«ذا» تركَّبا، وغُلِّب جانبُ الفعل، فصارا جميعًا فعلًا ماضيًا، وفاعلُه هو المخصوص بالمدح، وهو مذهب الزُّبيدي[٥]، وعَزَاه أبو حيان، والمرادي، وابنُ عقيل، وخالد الأزهري إلى الأخفش، وخطَّاب المارديّ[٦]، وزاد ابنُ عقيل ابنَ درستويه[٧]، وذكر الشاطبي[٨] أنه ظاهرُ كلام الجرمي في «الفرخ»، وهذا مذهبُ مَن يرى تغليبَ الفعل على الاسم؛ لأن الجزءَ الأول من «حبَّذا» فعلٌ، فغُلِّب جانبُه؛ لأن القوةَ للأول، ولأنه الأكثر حروفًا، ولأن المعنى الذي هو المدح إنما هو في الفعل الذي

(١) ينظر تباعًا: المقتضب ١٤٣/٢، والأصول ١١٤/١-١١٥، ١٤١/٢، والجمل للزجاجي ١١٠، وشرح السيرافي ٣٠/٣ب-٣١/أ، وعلل النحو ٢٩٦-٢٩٧، واللمع ٢٠٢، وسر الصناعة٢٢٢/١-٢٢٣ (كلاهما لابن جني)، والتبصرة ٢٨٠/١، والنكت ٥٣٧/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٧٣، والفصول الخمسون ١٧٨، وشرح الرضي ١١٣٠/٢/٢، وشرح ابن عصفور ٦١٠/١-٦١١، والمقرب ٧٠/١، والملخص ٤٤٩، وشرح ابن القواس ٩٧٤/١/٢-٩٧٥.

(٣) ينظر تباعًا: أسرار العربية ٨٥-٨٦، والملخص ٤٤٩، والارتشاف ٢٠٥٩/٤، والمقاصد الشافية ٥٥٣/٤، وفي البصريات ٨٤٧/٢ أنه مذهب النحويين.

(٤) في ديوانه ١٦٥.

(٥) في الواضح ١١٥.

(٦) ينظر تباعًا: التذييل والتكميل ١٥٤/١٠، والارتشاف ٢٠٥٩/٤-٢٠٦٠، ومنهج السالك ٤٠٣، وتذكرة النحاة ٢٨٥ (الأربعة لأبي حيان)، وشرح المرادي ٦٣٧، وتوضيح المقاصد ٩٢٩/٢، والمساعد ١٤١/٢-١٤٢، والتصريح ٨٩/٢.

(٧) في المساعد ١٤١/٢، وشرح الألفية ١٧١/٣.

(٨) في المقاصد الشافية ٥٥٢/٤.

هو «حبَّ»؛ فالحكمُ له. وردَّ ابنُ مالك[١] هذا المذهبَ بأنه قولٌ في غاية الضعف، وأنه دعوى مجرَّدةٌ من الدليل، معَ ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما، ومن ادِّعاء تركيب فعلٍ من فعلٍ واسمٍ، وهو مما لا نظيرَ له، وردَّه ابنُ أبي الربيع[٢] بأن التركيب لا يكون في الأفعال، وتابعه ابن الفخار[٣].

الثالث: مذهب مَن يرى أن «حبَّذا» غيرُ مركَّبةٍ، بل هي مكوَّنةٌ من «حبَّ» الفعل الماضي، و«ذا» فاعلُه، فهي كـ «نِعْمَ» في الإعراب والدِّلالة على المدح، إلا أنها تُشْعِر بأن الممدوح محبوبٌ وقريبٌ من القلب؛ لأن «حبَّ» فعلٌ قلبيٌّ، و«ذا» تدلُّ على قُرب المُشار إليه من القلب، والمخصوصُ بعدهما بمنزلته بعدها، وهو ظاهرُ كلام ثعلبٍ[٤]، وذهب إليه الفارسي، وابن بَرْهان، وابن بابشاذ، وعبدالقاهر[٥]، وسواهم من النحويين[٦]. ونُسِب إلى ابن كيسان[٧]، وابن درستويه[٨]. وهذا المذهب ليس فيه تغليبٌ لإحدى الكلمتين على الأخرى، بل تُترَك كلٌّ واحدة منهما على ما استقرَّ لها.

وأما ما يخصُّ شيخ النحويين سيبويه فله نصٌّ مُشْكِلٌ في المسألة، يقولُ -رحمه اللّه[٩]: «وزعَم الخليلُ -رحمه اللّه- أن حبَّذا بمنزلة: حبَّ الشيءُ، ولكنَّ ذا وحبَّ بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ نحو: لولا، وهو اسمٌ مرفوعٌ كما تقول:يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقولُ للمؤنث: حبَّذا، ولا تقولُ: حبَّذِهِ؛ لأنه صار معَ حبَّ على ما ذكرتُ لك،

(١) في شرح التسهيل ٢٦/٣.

(٢) في الملخص ٤٤٩.

(٣) في شرح الجمل ٥٣٠/٢.

(٤) في مجالسه ٥٥٧.

(٥) ينظر تباعًا: البغداديات ٢٠١-٢٠٤، والبصريات ٨٤٤/٢، ٨٤٧، وكتاب الشعر ٩٧/١ (كلها للفارسي)، وشرح ابن برهان ٤٢٠/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢-٣٨٤، والجمل لعبد القاهر ٢٩.

(٦) ينظر: المفصل ٣٧١، والمقدمة الجزولية ١٦٢، وشرح ابن خروف ٥٩٩/٢، واللباب ١٨٨/١، والتخمير ٣٢٢/٣، وشرح ابن يعيش ١٣٩/٧-١٤١، وشرح الشلوبين ٩٠٩/٣، والتوطئة ٢٧٤، والإيضاح لابن الحاجب ٩٧/٢-٩٨، وشرح المقدمة الكافية ٩٣٥/٣، وشرح الوافية ٣٧٧، وشرح الأبذي ٥١٥-٥١٧ (تحقيق الأسمري)، وشرح ابن الناظم ١٨٥، وشرح المرادي ٦٣٦، وتوضيح المقاصد ٩٢٨/٢-٩٢٩، ومغني اللبيب ١٢٢/٦-١٢٤، وأوضح المسالك ٢٨٤/٣-٢٨٥، والمساعد ١٤٠/٢-١٤٢، وشرح ابن عقيل ١٧٠/٣-١٧١، وشرح المكودي ٥٢٤/١-٥٢٥.

(٧) في تهذيب اللغة ٤٧٠/٤، والتذييل والتكميل ١٥٤/١٠، ١٥٥، والارتشاف ٢٠٥٩/٤، ومنهج السالك ٤٠٣، والمقاصد الشافية ٥٥٢/٤، والتصريح ٨٩/٢، وابن كيسان النحوي ٣١٨.

(٨) في التذييل والتكميل ١٥٤/١٠، والارتشاف ٢٠٥٩/٤، ومنهج السالك ٤٠٢، والتصريح ٨٩/٢.

(٩) في الكتاب ١٨٠/٢.

وصار المذكرُ هو اللازمَ؛ لأنه كالمَثَل». فعبارةُ سيبويه عن الخليل مُوهِمةٌ؛ فقوله: «وهو اسمٌ مرفوعٌ» هو منشأُ الخلاف بين النحويين[١]، فهل الضمير «هو» راجعٌ إلى «حبَّذا» بتمامها فيتغلَّبُ جانبُ الاسمية، أو هو راجعٌ إلى «ذا» وحدَه فتكونُ «حبَّذا» جملةً فعليةً مكوَّنةً من فعلٍ لازمٍ، وفاعلُه اسمُ الإشارة «ذا»؟ النصُّ مُحتمِلٌ لكلا الأمرين، ومن ثَمَّ نشأ الخلاف، وانقسم النحويون في فهم عبارته -رحمه الله- قسمين؛ فابنُ خروف يقول[٢]: «إعرابُ حبَّذا كإعراب: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، حبَّ فعلٌ ماضٍ غير مُتصرِّفٍ، وذا فاعلُها، وزيدٌ مبتدأٌ، وخبرُه حبَّذا، هذا قولُ سيبويه -رحمه الله-، وأخطَأَ مَن زعَمَ عليه غيرَ ذلك». وعدَّه ابنُ مالك ظاهرَ كلام سيبويه[٣]، ونَقَلَ أبو حيان عن شيخِهِ أبي جعفر بن الزبير قولَه[٤]: «لا تعلُّقَ لمن ينسب إليه [يعني سيبويه] أن حبَّذا كلَّه اسمٌ بهذا اللفظ؛ إذ ليس صريحًا، بل لو قيل إن ظاهِرَه رَعْيُ الفَصْل لكان الوجهَ، ألا ترى تنظيره بـ ابن عم، وقوله: فالعمُّ مجرورٌ، وتعويلَه على تعليل بقاء ذا مع المذكَّر والمؤنث على صورةٍ واحدةٍ، فلهذا عوَّل ابنُ خروف وأبو علي الشلوبين على هذا المفهوم، ومال إلى الأول السيرافيُّ». في حين يرى ابنُ سِيده[٥]، وابنُ هشام اللخمي[٦]، وابنُ عصفور[٧]، وابنُ أبي الربيع[٨]، وابنُ الفخار[٩] أن مذهبَ سيبويه هو الأولُ[١٠].

وممن اختار المذهبَ الثالثَ ابنُ مالك[١١]، وذكر أنه هو الصحيحُ، وأفسَدَ القولَ

(١) ينظر: المساعد ١٤١/٢.

(٢) في شرح الجمل ٥٩٩/٢.

(٣) في شرح التسهيل ٢٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٨٠١/٢، وشرح الكافية الشافية ١١١٨/٢، ووافقه الأُبذي في شرح الجزولية ٥١٥ (تحقيق الأسمري)، وأبو حيان في التذييل والتكميل ١٦٠/١٠، ومنهج السالك ٤٠٢، والمرادي في شرح التسهيل ٦٣٦، وتوضيح المقاصد ٩٢٨/٢، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٤/٣، وابن عقيل في المساعد ١٤١/٢.

(٤) في التذييل والتكميل ١٦٠/١٠، ومنهج السالك ٤٠٢-٤٠٣.

(٥) في المحكم ٣٨١/٢.

(٦) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٢٣/٣، وشرحي الألفية للمرادي ٦٣٦، ولابن عقيل ١٧٠/٣، والمساعد ١٤١/٢.

(٧) ينظر رأيه في توضيح المقاصد ٩٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٣٥/٤.

(٨) في الملخص ٤٤٩.

(٩) في شرح الجمل ٥٣٢/٢.

(١٠) ومشى على هذا المذهب صاحبُ العين ٣٢/٣، والجوهري في الصحاح (حبب) ١٠٦/١.

(١١) في التسهيل ١٢٩، وشرحه ٢٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٨٠١/٢، وشرح الكافية الشافية ١١١٧/٢.

بغيره، وهو مذهبُه أيضًا في ألفيَّته، وأبطل[١] ما ذهب إليه المُبرد وابن السرَّاج ومَن وافقهما من أن «حبَّذا» اسمٌ مبتدأٌ بالأوجه الآتية:

١. أن «حبَّ» معَ «ذا» لم يتغيَّرا بعد التركيب لفظًا ولا معنى؛ فوجب بقاؤُهما على ما كانا عليه كما بقيت حرفيةُ «لا» واسميةُ ما تركَّب معها في نحو: «لا غلامَ لَك»، معَ أن التركيب قد أحدَث في اسم «لا» لفظًا ومعنًى لم يكن.

٢. أنه لو كان «حبَّذا» مُركبًا تركيبًا مُخرِجًا له من نوعٍ إلى نوعٍ لكان لازمًا كلزوم تركيب «إذما»، وتركيب «حبَّذا» لا يلزم لجواز الاقتصار على «حبَّ» عند العطف كقول عبد الله بن رواحة[٢]:

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا

أي وحبَّذا دينًا، فحُذِف «ذا» ولم يتغيَّر المعنى، وهذا لا يكون معَ «إذما».

٣. أنه لو كان «حبَّذا» مبتدأً لدخلت عليه نواسخُ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت فيقال: «إنَّ حبَّذا زيدٌ»، و«كان حبَّذا زيدًا»، وفي امتناع ذلك دلالةٌ على أن «حبَّذا» ليس بمبتدأ.

٤. أنه لو كان ذلك كذلك لَلَزم إذا دخلت عليه «لا» أن يُعطف عليه منفيٌّ بـ «لا» أخرى، فكان يمتنع أن يُقال: «لا حبَّذا زيدٌ» حتى يُقال: «ولا مرضيٌّ فعلُه» كما يُفعل معَ المبتدأ الذي «حبَّذا» مُؤدٍّ معناه.

واعترضه ابنُ الفخَّار[٣] فيما قال، وردَّ عليه بالآتي:

١. أن قوله: «حبَّذا» لم يتغيَّر بعد التركيب، سَهوٌ منه؛ بل تغيَّرا لفظًا ومعنًى، ففي المعنى نُقِلا من باب الخبر إلى باب إنشاء المدح، فمعناه حاصلٌ في زمن النطق به لا في أصل الوضع، وفي اللفظ اقتُصر به على صورةٍ واحدةٍ وهي إفرادُ اسم الإشارة وتذكيرُه، والاقتصارُ على أحد الأوجه الجائزة يُسمَّى تغييرًا.

٢. أن مسألة «لا رجلَ» مُفارِقةٌ للمسألةِ محلِّ البحث؛ لأنها جوابٌ لمن قال: «هل مِن كذا؟»، وحقُّ الجواب أن يُطابِق السؤالَ، وأن الذي يُشْبه المسألةَ هنا هو «إذما»؛

(١) في شرح التسهيل ٣/٢٣-٢٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/٨٠١-٨٠٣.

(٢) في ديوانه ١٤٢، وتخريجه فيه ١٧٦-١٧٧.

(٣) في شرح الجمل ٢/٥٣٣-٥٣٦.

فـ «إذْ» كانت قبل التركيب ظرفًا ثم صارت بالتركيب حرفًا، وقد تغيَّر في اللفظ والمعنى؛ أما تغيُّر اللفظ فإنه كان مضافًا إلى ما بعده، فلما تركَّب مع «ما» لم يُضف، وهذا تغيُّرٌ في اللفظ، وأما تغيُّر المعنى فبالتحويل من حقيقة الاسمية إلى حقيقة الحرفية، ومن المضيِّ إلى الاستقبال.

٣. أن تفريقَه بين «حبَّذا» و«إذما» بأن تركيبَ «إذما» لازِمٌ، وتركيبَ «حبَّذا» غيرُ لازمٍ لجواز الاقتصار على «حبَّ» عند العطف غيرُ مُستقِيمٍ ومُناقِضٌ لما قدَّمه؛ أما كونه غيرُ مستقيم فإن «حبَّ» في قوله: «وحبَّ دينًا» أصلُ بناءٍ، وليس فرعًا لـ «حبَّذا»، وإنما هو من باب ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ (الكهف: ٥) مُرادًا به التعجبُ، وليس ذلك مقصورًا على عطفٍ أصلًا. وأما كونُه مُناقِضًا فَلِمَا قدَّم من قوله: «ولكنه جرى مجرى المَثَل»، والأمثالُ تُؤدَّى كما وقعت.

٤. أن قوله: «ولو كان حبَّذا مبتدأً لدخلت عليه نواسخُ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت» غاب عنه فيه أن «حبَّذا» لإنشاء المدح، ونواسخُ الابتداء لا تدخل على مثل هذا؛ لأن ذلك يُخرجُه من باب الخبر المَحْض فيبطل معنى الإنشاء الذي وُضِع اللفظُ له، وأنه يلزم من قوله إدخالُ النواسخ على «ما» التعجبية، وعلى أسماء القَسَم المرفوعة بالابتداء، ولا قائلَ بذلك، فظهَرَ أن إلزامَه غيرُ لازمٍ.

٥. أن قوله: «لو كان كذلك للزم إذا دخلت عليه لا أن يُعطف عليه منفيٌّ بـ (لا) أخرى، فكان يمتنع أن يُقال: «لا حبَّذا زيدٌ» حتى يُقال: «ولا مرضيٌّ فعلُه» غيرُ مُستقيمٍ أيضًا؛ لأن ما ألزَمَهُ لازمٌ له، وذلك أن المبتدأ إذا دخلت عليه «لا» وكانت غير عاملةٍ لزِمَ تكرارُها نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا في السوق»، وكذا إذا دخلت على الماضي غيرَ مرادٍ به الدُّعاء نحو: «لا تكلَّمَ زيدٌ ولا سكتَ»، وكقوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ (القيامة: ٣١).

٦. أن قوله: «كما يُفعل معَ المبتدأ الذي حبَّذا مُؤدٍّ معناه» غيرُ صحيحٍ؛ لأن المبتدأ المُؤدَّى معناه معَ غيره خبرٌ محضٌ، و«حبَّذا» معَ خبره لإنشاء المدح فلذلك لا يلزمُ معَها تكرارُ النفي.

الترجيح: لِتَلَمُّس المذهب الأقرب إلى الصواب من ذينِك المذهبين لا بُدَّ من الإجابة عن هذا السؤال: هل تركيبُ «حبَّ» معَ «ذا» غيَّر الكلمةَ عما كانت عليه قبله أم لا؟

فابنُ مالكٍ -كما نقلتُ عنه- ينفي تغيُّرَهما بعد التركيب، ويؤكد أنهما لم يتغيَّرا بعده لفظًا ولا معنى. وما قاله فيه نظرٌ؛ إذ أشار غيرُ واحدٍ من علماء العربية إلى هذه المسألة، ووضَّحوا أن الكلمة إذا رُكِّبت بطل ما كان لها حال الإفراد، وحدث لها بالتركيب حكمٌ آخر، فهذا ابنُ جني عَقَدَ في الخصائص بابًا سمَّاه «عكس التقدير»[١]، وذكر أنه موضعٌ من العربية غريبٌ، وذلك أن تعتقد فى أمرٍ من الأمور حُكمًا مَّا وقتًا مَّا، ثم تحُورُ في ذلك الشيء عينِه في وقتٍ آخرَ فتعتقِدَ فيه حُكمًا آخر، ثم ضرب أمثلةً على ذلك[٢]. ويُؤكِّد أبو البركات الأنباري هذا المعنى فيقول[٣]: «وكذلك كلُّ حرفين رُكِّب أحدُهما معَ الآخر فإنه يبطل حكمُ كل واحدٍ منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث له بالتركيب حكمٌ آخر، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركَّبة من أشياءَ مختلفةٍ فإنه يبطل حكمُ كل واحدٍ منها عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لها بالتركيب حكمٌ آخر». وأشار العكبري إلى نحو هذا[٤]، ونبَّه ابنُ هشام[٥] إلى أنه قد يكون للشيء إعرابٌ إذا كان وحدَه، فإذا اتَّصل به شيءٌ آخرُ تغيَّر إعرابُه. وهذا التغيُّر في الإعراب يستلزم تغيُّرًا في الكلمة لفظًا ومعنًى، فظهر أن حال الإفراد مُختلِفٌ عن حال التركيب في الأحكام، ويُضاف إلى ما ذكره ابنُ الفخار من اعتراض ابن مالك في هذه النقطة تحديدًا من حصول التغيُّر اللفظي والمعنوي لـ «حبَّذا» بعد التركيب فإن معنى «حبَّ» هو المدح مع التعجب، فهي مثلُ «ساء»، و«حسُنَ» وغيرهما من الأفعال التي حُوِّلت إلى وزن «فَعُلَ» للدِّلالة على المدح مع تضمُّن معنى التعجب، فإذا لم يُستعمل معَها «ذا» جاز نقل حركة العين إلى الفاء، فقد رُوي قول الأخطل[٦] بالوجهين:

فَقُلتُ اقْتُلُوهَا عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وأما معَ تركيبها معَ «ذا» فلا وجهَ إلا الفتح فتقول: «حَبَّذا»، وهذا تغيُّرٌ في اللفظ،

(١) في الخصائص ٢٧٢/١-٢٧٩.

(٢) وأشار إلى شيءٍ من هذا أيضًا في المحتسب ٨٦/١، وسر الصناعة ٣٠٥/١-٣٠٦ (ونقله في هذا الموضع ابنُ سيده في المحكم ٢٨/١٢-٢٩).

(٣) في الإنصاف ٢٣٠، وكرَّره في لمع الأدلة ١٣٠، وهو في الاقتراح للسيوطي ٣٢١ منسوبًا.

(٤) في اللباب ١٢٣/٢، وكذا نصَّ عليه ابن يعيش في شرحه ٨٥/١، ١٦/٧، ٤٥/٨، والرضي في شرحه ١٣٣٣/٢/٢، وأبو حيان في التذييل ٦/١٠.

(٥) في مغني اللبيب ٦٢١/٦، وهو في الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٠١/٢ دون نسبةٍ.

(٦) في ديوانه ٢٣، وفيه: وأَطْيَبٌ بها، ولا شاهدَ حينئذٍ.

وابنُ مالك نفسُه مُقِرٌّ بأن التركيب في نحو: «لا غلامَ لَك» قد أحدث في اسم «لا» لفظًا ومعنًى لم يكن، لكنه لا يقبل هذا التغيير في «حَبَّذا»، وهو منقُوضٌ بما سبق. وأما قوله: لو كان «حبَّذا» مُركبًا تركيبًا مُخرجًا له من نوعٍ إلى نوعٍ لكان لازمًا كلزوم تركيب «إذما»، وتركيب «حبَّذا» لا يلزم لجواز الاقتصار على «حبَّ» عند العطف كقول عبد الله بن رواحة:

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا

أي وحبَّذا دينًا، فحُذِف «ذا» ولم يتغير المعنى ...، فقد رده أبو حيان[1] بأن القواعد تأباه؛ لأنه إن كان فاعلًا فلا يجوز حذفُه، وإن كان جزءًا من المُركَّب الذي حُكِم عليه بأنه اسمٌ كله أو الذي حُكِم عليه أنه فعلٌ كله فلا يجوز حذفُه؛ لأنه حالة التركيب صار جزءًا من أجزاء الاسم أو أجزاء الفعل، فكما لا يصحُّ حذفُ الاسم ولا بعض الفعل كذلك لا يصحّ في حَبَّذا. وأمَّا قوله «وحَبَّ دينا» فلا حجةَ فيه على حذف ذا؛ لأنَّ لِـ «حَبَّ» استعمالين: أحدهما: أن تليها «ذا»، وتُضَمَّن المبالغة في المدح. والثاني: ألا تليها «ذا»، وتكون مما بُني على «فَعُلَ»، وأجري مُجرى «نِعمَ» و«بئسَ»، ويتخرَّج «وحَبَّ دينًا» على أن تكون «حَبَّ» استُعملت هذا الاستعمالَ الثاني، فيكون في «حَبَّ» ضمير يُفسِّرُه قوله «دِينا»، ويكون قد حذف المخصوص وتقديره: «وحَبَّ دينًا دينُنا»، كما أنك تقول لمن ذكر زيدًا: «نِعمَ رجلًا»، تريد: نِعمَ رجلاً زيدٌ ... وإذا احتمل أن يكون من باب «نِعمَ» و«بئسَ» لم يكن في قوله: «وحَبَّ دِينًا» دليلٌ على جواز حذف «ذا». ا.هـ كلامه. كما أن ادِّعاء التركيب في «حَبَّذا» ليس مُستبعَدًا تمامًا؛ إذ ذهب الكسائي[2] إلى أن نحو: «نِعمَ الرجلُ»، و«بِئسَ الرجلُ» اسمان مَحكِيَّان بمنزلة «تأبَّط شرًّا»، و«بَرَقَ نحرُهُ»، وهما في الأصل جملتان نُقِلا عن أصلهما وسُمِّي بهما، فلا عجبَ بعدُ من قبول القول بالتركيب في «حَبَّذا». ومما يُقوِّي مذهبَ التركيب أنه لما رُكِّب الفعلُ مع الفاعل في «حَبَّذا» لم يجز تأنيثُ الفعل ولا تثنيتُه ولا جمعُه؛ لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يجوز فيه شيءٌ من ذلك، والذي يدلُّ على أنهما بُنِيا وجُعِلا شيئًا واحدًا أنه لا يجوز أن يُفصَل بين الفعل فيه وبين «ذا» بشيءٍ فلا يُقال:

(١) في التذييل والتكميل ١٠/١٧٢-١٧٣، وأشار إليه في الارتشاف ٤/٢٠٦٣.

(٢) في التذييل والتكميل ١٠/٧٥، والارتشاف ٤/٢٠٤١.

«حبَّ في الدار ذا»، ولا «حبَّ اليومَ ذا»[١]. كما أنه لا يقال: «حَبَّذا» ويُكتفَى به كلامًا تامًّا مُكوَّنًا من فعل وفاعل، وهذا يدلُّ على أنه مُركَّبٌ تركيبًا يُغيِّر حالَ الكلمة عمَّا كانت عليه، ومن نظائره في التركيب الإسنادي «تأبَّط شرًّا»، و«بَرَقَ نحرُهُ». وأما قوله: ولو كان حبَّذا مبتدأً لدخلت عليه نواسخُ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت، فإضافة إلى ما ذكره ابن الفخار من الاعتراض فإنه يُجاب عنه أيضًا بما ذكره ابنُ مالك نفسُه[٢] من أن عدم جواز ذلك راجعٌ إلى كون «حَبَّذا» جاريةً مجرى المثل، والمَثَل وما جرى مجراه لا يُغيَّران. معَ لحظ أن هذا الحكم وهو عدم جواز دخول النواسخ على «حَبَّذا» لم يرضَهُ أبو حيان[٣] الذي أشار إلى أنه لا تظهر عِلةٌ في المنع، وإنما الرجوع في ذلك إلى الاستقراء. وأما قوله: إنه لو كان لَلَزم إذا دخلت عليه «لا» أن يُعطف عليه منفيٌّ بـ «لا» أخرى ...، فإن في دخول «لا» على «حبَّذا» إشكالًا في القولين جميعًا ذكره أبو حيَّان[٤]؛ وهو إمَّا أن تُفرَّع على أن «حبَّذا» كلَّه فعلٌ، أو «حبَّ» فعلٌ، و«ذا» اسمٌ، وكلاهما لا ينبغي أن تدخل عليه «لا»؛ لأنَّ «لا» لا تدخل على الماضي غير المُتصرِّف، وتدخل على المتصرف قليلًا. أو تُفرَّع على أنه بمجموعه اسمٌ، ولا ينبغي أن تدخل عليه؛ لأنه إما أن تُقدِّره منصوبًا بها، وليس بجيدٍ؛ لأن النصبَ على العموم نحو: «لا رجلَ»، ولا يصحُّ هنا لأنه خصوصٌ، وإما أن تُقدِّره مرفوعًا، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ الأصحَّ تكرار «لا»، فلا بُدَّ منه، ولا يجوز أن تكون غير مُكرَّرة إذا ارتفعت الأسماءُ بعدها بالابتداء إلا على مذهب الأخفش والمُبرد. فظهر من هذا كلِّه رُجحانُ مذهب التركيب الذي رضيه ابنُ الفخار، واللّٰه أعلمُ.

المسألة الثامنة- حكمُ المُضاف إلى ياء المُتكلِّم:

إذا أُضيف الاسمُ المُفرَدُ صحيحُ الآخر، أو المُعتلُّ الجاري مَجراه، أو جمع التكسير، أو جمع الإناث إلى ياء المُتكلِّم فإنه يُكسَر ما قبل الياء لتسلمَ من التغيير والانقلاب نحو: «غُلامِي»، و«دَلْوِي»، و«أَولادِي»، و«مُسْلِماتِي». واختلف النحويُّون في هذه الحركة

(١) ينظر: شرح ابن يعيش ١٤٠/٧.

(٢) في شرح التسهيل ٢٧/٣.

(٣) في التذييل والتكميل ١٦٥/١٠.

(٤) في التذييل والتكميل ١٦٣/١٠، وأشار إليه في الارتشاف ٢٠٦٠/٤.

على أربعة أقوال[١]:

الأول: أنها حركةُ إعرابٍ، فهو معربٌ في الأحوال الثلاثة مُقدَّر فيه الحركات الإعرابية لانشغال المحلِّ بحركة المُناسبة للياء، ونسبه أبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والأشموني[٢] إلى الجمهور، وذكر ابنُ الحاجب[٣] أنه مذهبُ المُحقِّقين، وهو مذهبُ جمعٍ من النحويين[٤].

الثاني: أنها حركةُ بِناءٍ، وهي مثلُ حركة التقاء الساكنَين في نحو: «لم يخرُجِ القومُ»[٥]، وهو مذهبُ عبد القاهر، وابن الشجري، وابن الخشَّاب، والمُطرِّزي[٦]، ويحتمله كلامُ ابن السرَّاج[٧]، وهو ظاهرُ كلام الزمخشري[٨]، ونسبه العكبري والرضي[٩] إلى الجمهور، ونسبه ابنُ مالك إلى ابن الخبَّاز[١٠]، وإنما أوجبوا البناءَ لأمورٍ؛ منها أن الكسرة لم تحدُث بعاملٍ، وإنما حدثت لعِلَّة وقوع الياء بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل، ولأنهم لو أعربُوه لم تسلم الياء مع الضمِّ والفتح؛ إذ الضمُّ يقتضي قلبَها واوًا، والفتحُ يقتضي قلبَها ألفًا، فلما تعذَّر رفعُ الحرف المُتصل بالياء ونصبه كسَرُوه

(١) ينظر: التصريح ٧٣٩/١، والهمع ٥٨/١، ٦٠، ١٨١، والأشباه والنظائر ٣٦٨/١-٣٧١، وحاشية الصبان ٤٢٧/٢، وبحث: «حكم المضاف إلى ياء المتكلم من حيث البناء والإعراب أو التوسط بينهما»، د. إبراهيم الصبيحي، مجلة جامعة طيبة، العلوم التربوية، السنة الأولى، العدد الثالث، ١٤٢٦هـ.

(٢) ينظر تباعًا: التذييل ١٥٣/١٢، والارتشاف ١٨٤٧/٤ (كلاهما لأبي حيان)، وشرح التسهيل ٧٧٠، وتوضيح المقاصد ٨٣٤/٢ (كلاهما للمرادي)، والمساعد ٣٧٣/٢، وشرح الأشموني ٥٥٢/٣.

(٣) في الإيضاح ٤٠٤/١.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٢٤٣، وشرح ابن يعيش ٣٢/٣، والتوطئة ١٢١، والإيضاح لابن الحاجب ٨٣/١-٨٤، ٤٠٤، وأماليه ٨٥٣/٢-٨٥٤، وشرح المقدمة الكافية ٢٥٤/١-٢٥٦، وشرح الوافية ١٣٤-١٣٥، وشرح ابن عصفور ٩٩/٢-١٠٠، والمقرب ٢١٦/١، وشرح ابن الناظم ١٥٩، وشرح الرضي ٩١/١/١-٩٢، ٩٥، والملخص ١٠٤-١٠٥، والفاخر للبعلي ١٥٤، والتذييل والتكميل ١٥٣/١٢، ومنهج السالك ٣٠٥، وشرح المرادي ٧٧٠، وتوضيح المقاصد ٨٣٤/٢، وشرح ابن الفخار ٧٠٩/٢، وشرح الشذور ٩٤، وشرح القطر ١٠٩، والمساعد ٣٧٣/٢-٣٧٥.

(٥) نصَّ عليه الفارسيُّ في التكملة ٥.

(٦) ينظر تباعًا: الجمل ١١، والمقتصد ٢٤٠/١ (كلاهما لعبد القاهر)، وأمالي ابن الشجري ٣/١-٤، والمرتجل ١٠٧، ١٠٩،والمصباح ٥٦.

(٧) في الأصول ١٢٤/٢، ٣٦٥.

(٨) في المفصل ١٥٣، ووافقه الخوارزمي في التخمير ٦٥/٢.

(٩) في اللباب للعكبري ٩٥/٢، وشرح الرضي ٩٥/١/١.

(١٠) في شرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢، وأحال محققُه إلى الغرة المخفية ١١، واقتبس نصًا منها يَشِي بذلك، وتصفَّحتُ توجيه اللمع فلم أجد فيه شيئًا، ورجعتُ إلى النهاية في شرح الكفاية ١٢٤/١-١٢٥، ١٢٨-١٢٩ فرأيتُه اكتفى بذكر الخلاف، ولم يقطع برأيٍ في المسألة.

ليَسلَمَ، واستدلوا أيضًا بأنه حين أُضيف الاسمُ إلى اسمٍ مبنيٍّ بُني مثلُه. وردَّ هذا المذهبَ القائلُون بالإعراب.

الثالث: أن لها حُكمًا بين حكمين، فلا هي حركةُ إعرابٍ، ولا هي حركةُ بناءٍ، بل وسَطٌ بينهما، أما كونُها ليست حركةَ إعرابٍ فلأنَّ الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه فدلَّ على أنها غيرُ حركة إعرابٍ، وأما كونُها ليست حركةَ بناءٍ فلأنَّ الكلمة لم يوجد فيها شيءٌ من أسباب البناء، فدلَّ على أنها معربةٌ مُتمكِّنةٌ لم يعرض فيها ما يخرجها من التمكُّن، وأنْ لا فرقَ بين «غلامي»، و«غلامك» في التمكُّن واستحقاق الإعراب، وهو مذهبُ ابن جني[١]، ووافقه المُهلَّبي[٢]، ونسبه البعليُّ إلى ابن بابشاذ[٣]، وردَّه ابنُ الشجري، وعقد العكبري مسألةً لرده[٤].

الرابع: أن يكون ظاهرُ الحركة الإعرابية في حالة الجر، وتُقدَّر فيه في حالتي الرفع والنصب، وهو مذهبُ ابن مالك[٥]، ومالَ إليه من المُحدَثين عبَّاس حسن[٦]، وذكر أبو حيان أنه لا يَعرفُ لابن مالك سَلَفًا في هذا المذهب، وأن قولَه مخالفٌ لمذاهب الناس في المسألة، وأنه ليس بشيءٍ[٧]، وردَّه ابنُ هشام[٨] أيضًا، واستظهر الشاطبيُّ[٩] من عبارة ابن مالكٍ في ألفِيَّته أنه قائلٌ بالإعراب التقديريِّ، ويُؤيِّد استظهارَه ما في الكافية الشافية[١٠]، وهو ما نصَّ عليه في شرحها؛ فيكون مختارُه هنا مذهبًا آخرَ له.

وردَّ ابنُ مالك[١١] مذهبَ عبد القاهر ومَن معَه في أن سبب بنائه إضافته إلى غير

(١) في الخصائص ٣٥٦/٢، ٥٧/٣.

(٢) في نظم الفرائد ١٤٥.

(٣) في الفاخر ١٥٤، ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من مصنفات ابن بابشاذ.

(٤) في التبيين ١٥٠-١٥٢، وينظر أيضًا: اللباب ٦٧/١.

(٥) في التسهيل ١٦١، وشرحه ٢٧٩/٣-٢٨٠.

(٦) في النحو الوافي ٢٠٢/١، ١٧٠/٣-١٧١.

(٧) في التذييل والتكميل ١٥٣/١٢، ١٥٤، والارتشاف ١٨٤٧/٤، ومنهج السالك ٣٠٦، ووافقه في الأولى المرادي في شرح التسهيل ٧٧٠.

(٨) في شرح الشذور ٩٤.

(٩) في المقاصد الشافية ١٩٣/٤.

(١٠) شرح الكافية الشافية ٩٩٧/٢.

(١١) في شرح التسهيل ٢٨٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢.

مُتمكِّنٍ بثلاثة أوجه: **أحدُها**: استلزامُه بناءَ المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى كل الأسماء التي لا تَمَكُّنَ لها، وذلك باطلٌ، وما استلزمَ باطلًا فهو باطلٌ. **والثاني**: أن ذلك يستلزمُ بناءَ المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤُه باطلٌ، وما يستلزم باطلًا فهو باطلٌ. **والثالث**: أن المضاف إلى غير مُتمكِّنٍ لا يُبنى لمجرَّد إضافته، بل للإضافة مع كونه قبلها مُناسِبًا للحرف في الإبهام والجمود كـ «غَير»، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسرِ آخره، فدلَّ ذلك على أنه غير مُستحِقٍّ للبناء. وزاد في الرد أيضًا أن لبناء الأسماء أسبابًا كلُّها منتفيةٌ منه، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفةُ النظائر[١]. وبيَّن مذهبَه بقوله[٢]: «والصحيحُ أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء مُعرَبٌ تقديرًا في الرفع والنصب؛ لأن حرفَ الإعراب منه في الحالين قد شُغِل بالكسرة المُجلُوبة تَرْعِيةً للياء، فتعذَّر اللفظُ بغيرها، فحُكم بالتقدير كما فُعل في المقصور. وأما حال الجرِّ فالإعرابُ ظاهرٌ للاستغناء عن التقدير، وقال: هذا عندي هو الصحيحُ، ومن قدَّر كسرةً أخرى فقد ارتكب تكلُّفًا لا مزيدَ عليه، ولا حاجةَ إليه». واعترضه ابنُ الفخَّار[٣] وردَّ عليه مذهبَه، ولكنه لم يذكر حُجةً.

الترجيح: المُترجِّحُ من هذه المذاهب ما ذهب إليه الجمهورُ من القول بالإعراب؛ لأنه لم تشُبِ الاسمَ علةٌ من علل البناء التي نصَّ عليها النحويُّون، ولم يعرِض له ما يُخرجُه من التمكُّن المستقِرِّ له أصلًا، فهو مُعربٌ متمكِّن قبل الإضافة وبعدها، كما أن القول بإعرابه مَقِيسٌ على القول بإعراب غيره مما يُضاف إلى الضمائر، وأما القول بالتوسُّط فغيرُ سديدٍ؛ لأنه مُخالِفٌ للقِسْمة العقلية للاسم وكونه إما معربًا أو مبنيًّا، ولا وجودَ لثالثٍ بينهما.

وأما مذهبُ ابن مالك هنا فقد كفى أبو حيان[٤] ابنَ الفخَّار مؤُونةَ الرد عليه؛ إذ ردَّه بأن الكسرة من مقتضيات الياء بدليل ثبوتها في الرفع والنصب وفي المبني على

(١) في شرح التسهيل ٢٧٩/٣-٢٨٠، وإن كان ذكر وجهين في الانتصار لمذهب عبد القاهر قال عنهما: «وهذا التوجيهُ والذي قبلَه من المعاني التي انفردتُ بالعثور عليها دونَ سبقٍ إليها». كما احتجَّ لمذهبه أيضًا أبو حيان في التذييل والتكميل ١٥٢/١٢-١٥٣، ومنهج السالك ٣٠٥.

(٢) في شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

(٣) في شرح الجمل ٧٠٩/٢.

(٤) في التذييل ١٥٤/١٢-١٥٥، ومنهج السالك ٣٠٦.

السكون، وفي المبني على الفتح، وما كان من مقتضى شيءٍ لا يكون مقتضًى لغيره مع وجود ذلك المُقتضي، ونظَّر لذلك بالمحكي بعد «مَن» الاستفهامية نحو: «مَن زيدٌ؟» سؤالًا لمن قال: «قام زيدٌ»، و«مَن زيدًا؟» لمن قال: «رأيتُ زيدًا»، و«مَن زيدٍ» لمن قال: «مررتُ بزيدٍ»، فالحركات التي بعد «مَن» أوجبتها الحكايةُ، و«زيدٌ» في الأحوال الثلاثة كلِّها خبرٌ للمبتدأ «مَن»، فعلامةُ الرفع والنصب والجر حركاتٌ مقدَّرةٌ في الدال من «زيدٌ» منع من ظهورها اشتغال الدال بحركة الحكاية، ولا تقول إنه من قال: «مَن زيدٌ» حكايةً لقول من قال: «قام زيدٌ» إنَّ حركة الدال في «زيد» بعد «مَن» حركةُ إعرابٍ؛ لأنها حركة حكايةٍ، يدلُّ على ذلك النصبُ والجرُّ، فكما أن الحركة فيهما حركة حكاية فكذلك في الرفع، والله أعلمُ.

المسألة التاسعة- ترخيمُ ما سُمِّي به من جمع المُعتلِّ اللَّام:

للترخيمُ لغتان؛ **الأولى:** حذفُ آخر الاسم وبقاءُ ما قبل المحذوف على حاله من حركةٍ أو سكون، وتُسمى هذه لغةَ مَن ينتظر، أو مَن ينوي؛ لأنه ينتظر المحذوف وينويه ويجعله بمنزلته ملفوظًا به. **الثانية:** حذفُ آخر الاسم ويكون الباقي بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيءٌ، وتُسمى هذه لغةَ مَن لا ينتظر، أو مَن لا ينوي. فمثال الأولى قولك في حارث ومالك وجعفر: «يا حارِ»، و«يا مالِ»، و«يا جعفَ»، وتضمَّ هذه الحروف في اللغة الثانية، واللغةُ الأولى أكثرُ استعمالًا.

فإن كان في آخر الاسم المُنادى زيادتان زيدتا معًا كالألف والنون في نحو: «سَلْمان»، و«عِمْران»، و«مَرْوان» فإنهما يُحذفان فيقال: «يا سَلْمَ»، و«يا عِمْرَ»، و«يا مَرْوَ». فإذا رُخِّم نحو: «قاضُون» و«مُصطَفَون» من جمع المُعتلِّ اللام عَلَمًا قيل: «يا قاضِي»، و«يا مُصطفَى» في اللغتين جميعًا؛ لأن أصل قاضُون قاضِيُون، فنُقلت ضمةُ الياء إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان؛ فحُذِفت الياءُ، فلما أُريد ترخيمُها بُنِيت على ما كانت تُعرَب به وحُذفت الزيادتان منها وهما الواوُ والنون، وحينئذٍ وَجَبَ ردُّ الياء فقيل: «يا قاضِي»؛ لزوال ما أوجَبَ حذفَها؛ لأنها إنما حُذِفت لسكونها وسكون الواو بعدها، فلما حُذفت الواوُ زال بذلك سببُ حذف الياء؛ فوَجَبَ ردُّها، فلما رجعت وَجَبَ كسرُ ما قبلها؛ لأن ضمَّهُ إنما كان بنقل ضمة الياء عند حذفها، فلما رجعت الياءُ وَجَبَ تحريكُ الحرف بحركة أصله. والفرقُ في المسألة بين اللُّغتين أن الكلمة مبنيةٌ على الواو المحذوفة على

لغة مَن ينتظر؛ لأنها في حكم الملفوظ به، والمُنادَى المقصود يُبنى على ما كان يُرفَع به، وأما على لغة مَن لا ينتظر فهو مبنيٌّ على ضمةٍ مُقدَّرةٍ على الياء؛ لأنه بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيءٌ، فلا فرقَ بين اللغتين إلا بالتقدير. هذا مذهبُ الخليل وسيبويه والنحويين عمومًا[1]، وهو مذهبُ ابن مالك في الكافية الشافية إذ يقول:

وَنَحوُ قَاضِينَ عَلَى الوَجهَينِ مَا
عَن رَدِّ لَامِهِ غِنًى إِنْ رُخِّمَا

وشَرَحَه بقوله[2]: «ولو سُمِّي بـ قاضين ونحوه من جمع المُعتلِّ اللام لقيل في ترخيمه: يا قاضي على الوجهين؛ لأن الياء التي هي لامُ الكلمة حُذفت لملاقاة ياء الجمع، فلما حُذفت ياءُ الجمع ونونُه ترخيمًا عادت الياءُ الأصليةُ لزوال سبب حذفها، ولا فرقَ في هذا بين لغة مَن نوى، ولغةِ مَن لم ينوِ، إلا أنَّ مَن لم ينوِ يُقدِّر ضمة الياء، ومَن نوى لا يُقدِّرها». وذكر[3] أن هذا هو مذهبُ أكثر النحويين، وأنهم يُشبِّهونه بردِّ ما حُذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وَقْفًا كقول الواقف في «هل تفعَلُنْ هل تفعلُون» بردِّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفهما وهو ثبوتُ نون التوكيد وصلًا. ولكنه حَكَمَ على هذا التشبيه بالضَّعْف، لأن الحذفَ لأجل الترخيم غيرُ لازمٍ، فيصح معه أن يُنوى ثُبُوتُ المحذوف، وحذفَ نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازِمٌ، فلا يصحُّ معه أن يُنوى ثبوت المحذوف. وذكر أنهم احتجُّوا أيضًا بأن ياء «قاضي»، وألف «مصطفى» حُذفتا لمُلاقاة الواو، فإذا حُذفت الواوُ للترخيم رُدَّت الياء والألف كما تُردَّان إذا حُذف المضاف إليه في نحو: «إن مُدْمِني البِرِّ وافرُو الأجرِ»، لأنه لو لم يُردَّا لكان حذفُهما دون سببٍ. وتَعَقَّب هذا الاحتجاجَ بأنه يستلزم أن يُعاد إلى كل مُتغيرٍ بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقُّه لو لم يكن ذلك السببُ موجودًا أصلًا، فكان يقالُ في ترخيم كَرَوان:

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٦٢-٢٦٣، والأصول ١/٣٦٣-٣٦٤، وشرح السيرافي ٨/٨٧-٨٨، والتعليقة ٢/٥-٦، ١٣، والمسائل المنثورة ٢٣٩، والتبصرة ١/٣٧١، والنكت ١/٥٨٨-٥٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٨، وحواشي المفصل ١/١٥٤-١٥٥، والإيضاح لابن الحاجب ١/٢٦٦، وشرح المقدمة الكافية ١/٤٤٧-٤٤٨، وشرح الأبذي ٢٠٧ (تحقيق حسن الحربي)، وشرح ابن عصفور ٢/١١٦، والمقرب ١/١٨٨، وشرح الرضي ١/٤٨٧، والملخص ٤٨١-٤٨٢، وشرح ابن القواس ٢/١/١٠٧٣، والارتشاف ٥/٢٢٣٤، وشرح المرادي ٨٥١-٨٥٢، وتوضيح المقاصد ٣/١١٣٩-١١٤٠، وشرح ابن الفخار ٢/٧٣٥، والمساعد ٢/٥٥٥، والمقاصد الشافية ٥/٤٤٧-٤٤٨، والتصريح ٢/٢٥٧، ٢٦٠، والهمع ٣/٨٩-٩٠، وحاشية الصبان ٣/٢٦٤.

(٢) في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٦.

(٣) في التسهيل ١٨٩، وشرحه ٣/٤٢٤.

«يا كَرَا»، قولًا واحدًا؛ لأن سببَ تصحيح واوه هو تلاقي الساكنين وقد زال، ومعَ ذلك يُبْقون الحكمَ المرتَّبَ عليه لكون المحذوف مَنوِيَّ الثبوت، ولا فرقَ بين نيَّة ثبوته ونيَّة ثبوت سبب حذف ياء «قاضُون» وألف «مُصطَفَون» حين يُرخَّمان، فعلى هذا يقال في ترخيمهما على مذهب مَن ينوي المحذوف: «يا قاض»، و«يا مصطف» بالضمِّ والفتح، ليدُلَّ بذلك على تقدير ثبوت المحذوف، وأما على مذهب من يجعل ما بقِيَ مقدَّرَ الاستقلال فيجوز أن يُقال: «يا قاضِ»، و«يا قاضي»، و«يا مصطفَ»، و«يا مصطفى».

واعترضه ابنُ الفخَّار[1] بأن قولَه كلَّه تخليطٌ وإفسادُ قاعدةٍ أثبَتَها الأئمةُ الموثوقُ بعلمهم بتخيُّلٍ ضعيفٍ، وعدمِ شعُورٍ بالفرق بين مُشتبِهَين، وذلك أنهم جعلوا جميعَ ما هو راجعٌ إلى اللفظ قِسمًا على حِياله، وجعلوا ما هو راجعٌ إلى الأحكام التصريفية قسمًا آخر، فما هو راجعٌ إلى اللفظ جعلوا فيه السببَ مربُوطًا بسببه وجودًا وعَدَمًا، وما هو راجعٌ إلى الأحكام التصريفية فرَّقُوا في ترخيمه بين لغة مَن نوى ولغة مَن لم ينوِ، وبيانُ ذلك أن حذف ياء «قاضي» وألف «مصطفى» مع واو الجمع إنما كان لتعذُّر النطق بالساكن، فوَجَب تعلُّقُ الحكم به ضرورةً، فلما زال ذلك بالترخيم وجَبَت مراجعةُ الأصل على اللغتَين معًا؛ لأنها تكون بأدنى سببٍ، فضلًا عن أقوى سببٍ.

وأما ترخيمُ «كروان» و«نزوان» و«ثمود» وما أشبهه فإن كان على لغة مَن نوى قيل: «يا كرو»، و«يا نزو»، و«يا ثمو»؛ لأن النطقَ بنحو هذا غيرُ مُتعذِّر. فإذا قيل: ينبغي أن تنقلب الواوُ في الأوَّلَين ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، والضمةُ كسرةً، والواوُ ياءً في نحو: «ثمو»؛ لأنه لا يوجد في الأسماء المعربة اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمة، ومتى أدَّى قياسٌ إلى ذلك رُفِضَ، وقُلبت الضمةُ كسرةً، والواوُ ياءً؛ أُجيب بأن المسألةَ تصريفيةٌ، والتصريفُ يُراعَى فيه المعاني دون مجرد الألفاظ، فوَجَب لذلك أن يُفرَّقَ بين لغة مَن نوى ولغة مَن لم ينوِ فيُقال: ما كان على لغة مَن نوى فإنه يبقى الشيءُ فيه على صورته قبل الترخيم؛ لأنه في معنى ما لم يُحذَف منه شيءٌ، وما كان على لغة مَن لم ينوِ جرى عليه حكمُ التصريف؛ لأنه بمنزلة ما لم يُحذَف منه شيءٌ.

الترجيح: الذي أراه أن المذهبَ الذي عليه جمهورُ النحويين -وهو ما نصره ابنُ الفخَّار هنا- وهو ردُّ المحذوف لأجل الساكنين عند الترخيم هو الأرجحُ؛ لأن الساكن الثاني لما حُذِف للترخيم لم يكن لبقاء الأصلي غيرَ مرجوعٍ وجهٌ إذ كان مُوجِبُ

(١) في شرح الجمل ٢/٧٣٧-٧٣٩.

الحذف قد زال، وعلَّله سيبويه بالقراءة في الدرج: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ (المائدة: ١) فتُحذف ياءُ ﴿مُحِلِّي﴾ فيه، فإذا وُقِف عليها أُثبِتت لزوال ما أوجَبَ حذفَها، واستظهر الشاطبي[١] من حديث ابن مالك في ألفيَّته[٢] في قوله:

وَإِنْ نَوَيتَ بَعدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ

فَالبَاقِيَ استَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

أنه يميلُ إلى ما اختاره في التسهيل وشرحه، وذكر أنه يلزم من قوله ذلك أن يقول في ترخيم «رادٍّ»، و«تُضارٌّ»، و«مُضارٍّ» مُسمًّى بها: «يا رادّ»، و«يا تُضارّ»، و«يا مُضارّ»، لكنه يُقالُ: «يا رادِ»، «يا تُضارِ» أو «يا تُضارَ»، و«يا مُضارِ» أو «يا مُضارَ» فتُحرَّك بحركة الأصل، وإذا كان كذلك فلم يُستعمَل الباقي بما فيه أُلِف من حيث كان المألوفُ فيه السكون، فتُرك إلى التحريك، وبموافقة الجماعة يقول في هذا[٣]؛ فيلزمه التناقُضُ بين ما هنا وما في التسهيل وشرحه. ثم ذكر اعتراضًا على هذه الحجة وهو أن ما ذُكر لا يلزم؛ لأن التحريكَ فيه ضروريٌّ إذ لا يجتمع ساكنان في مثله ما لم يكن الثاني مُدغَمًا بخلاف نحو: «قاضُون»، و«مُصطَفَون» فإنه لا ضرورةَ تدعو إلى ردِّ المحذوف، فوَجَب التنبيهُ عليه دون الأول. وأجاب عنه بقوله[٤]: «الأمر في الجميع واحدٌ؛ إذ هو حكمٌ لفظيٌّ، فإن اعتبرتَ اللفظ بعد الحذف لزمَ أن تقول: يا قاضي، ويا مُصطفَى لزوال الساكن، كما تعتبره في التقاء الساكنين هنا فتقول: يا مُضارَ، وإن اعتبرتَ المحذوف لزم أن تقول: يا مُضارّ بالسكون كما تقول: يا قاضُ، ويا مُصطفَ، لا فرقَ بين الموضعين، فإن التزم هذا هنا حسب ما يقتضيه ظاهرُ لفظه خالفَ الناسَ، والحقُّ في أصل المسألة معَ غيره، ويدُ الله معَ الجماعة». والله أعلمُ.

المسألة العاشرة- دِلالةُ «لا» العاملة عملَ «ليس» على العُمُوم:

هذه المسألةُ من المسائل التي ظهر فيها الارتباطُ الوثيقُ بين علمي النحو والأُصُول،

(١) في المقاصد الشافية ٤٤٧/٥-٤٤٩.

(٢) وهو مما اصطفاه من الكافية الشافية ١٣٦٢/٣.

(٣) ذهب إلى موافقة الجماعة في الرد إلى حركة الأصل في هذه الكلمات في شرح التسهيل ٤٢٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٩/١-٣١٠، وشرح الكافية الشافية ١٣٦٧/٣-١٣٦٨.

(٤) في المقاصد الشافية ٤٤٩/٥.

فتحدَّث عنها الأُصُوليُّون[١] حينما عرضوا لدِلالة النكرة في سياق النفي، ووضَّحوا أن «لا» النافيةَ للجنس العاملةَ عمل «إنَّ» إذا تركَّب معها اسمُها نحو: «لا إلهَ إلا اللهُ»، و«لا رجلَ في الدار» فإنها تكون حينئذٍ نصًّا في العُمُوم والاستغراق، وإنْ زيدت بعدها «مِن» الجارة فهي نصٌّ فيه أيضًا، أما إذا لم تكن «لا» مركَّبةً مع اسمها، فلا تدلُّ على العموم نصًّا، وإنما تدلُّ عليه ظاهرًا، إلا إن دخلت «مِن» الزائدة، قال ابنُ النجَّار[٢]: «اعلَمْ أن دلالة النكرة في سياق العموم قسمان: قسمٌ يكون نصًّا، وصورتُه ما إذا بُنِيت فيه النكرةُ على الفتح لتركُّبها مع لا. وقسمٌ يكون ظاهرًا، وصورتُه ما إذا لم تُبْنَ النكرةُ مع لا، نحو: لا في الدار رجلٌ، بالرفع؛ لأنه يصحُّ أن يُقال بعدُ: بل رجلان... فإن زِيد فيها مِن كانت نصًّا أيضًا». وهذا الذي قرَّره الأُصُوليُّون مُوافِقٌ لما ذكره النحويُّون من أنَّ من معاني «مِن» الزائدة التنصيصَ على العموم، قال سيبويه[٣]: «وقد تدخل (مِن) في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مُستقِيمًا، ولكنها توكيدٌ ... وذلك قولُك: ما أتاني مِن رجلٍ، وما رأيتُ مِن أحدٍ، ولو أُخرِجت (مِن) كان الكلامُ حَسنًا، ولكنه أكَّد بـ (مِن)؛ لأنَّ هذا موضعُ تَبْعيضٍ، فأراد أنه لم يأتِهِ بعضُ الرجال والناس»[٤]. وذكر ابنُ هشامٍ معنى التنصيص على العموم من معاني «مِن» فقال[٥]: «التنصيص على العُمُوم: وهي الزائدة في نحو: ما جاءني مِن رجلٍ، فإنه قبلَ دخولها يحتمل نفيَ الجنس ونفيَ الوَحْدة، ولهذا يصحُّ أن يُقال: بل رجلان، ويمتنع ذلك بعد دُخُول مِن»[٦].

---

(١) ينظر: التقريب والإرشاد ٢٥٧/٣-٢٥٨، والمعتمد ١٩٢/١، واللمع ٦٩، والتبصرة ٢٠٤، والبرهان ١٨٩، والتلخيص ٣٣٥/٢ ، وقواطع الأدلة ٣١٨/٢-٣١٩، والأصول للسرخسي ١٦٠/١، والمستصفى ٩٠/٢، والمنخول ١٤٦-١٤٧، والمحصول ٣٤٣/٢، والتفسير الكبير ١٥٧/٤، ١٠/١٣، ١٢٠/١٤، وروضة الناظر ٦٨٣/٢-٦٨٧، والإحكام للآمدي ٢٠٥/٢، والذخيرة ٨٨/١-٨٩، والعقد المنظوم ٤٨١/١-٤٨٢، ٢٣/٢، وشرح تنقيح الفصول ١٤٣/٢-١٤٤، ونفائس الأصول ١٨٠٠/٤-١٨٠٤، وشرح مختصر الروضة ٤٨٥/٢-٤٨٨، وتلقيح الفهوم ٤٤٢-٤٤٦، وأصول الفقه لابن مفلح ٧٧٢/٢، وجمع الجوامع ٢٢٨، والإبهاج ١٠٣/٢، ورفع الحاجب ٧٢/٣-٧٤، والكوكب الدُّري ٢٨٨-٢٨٩، والتمهيد ٣١٨-٣٢٠، ونهاية السُّول ٣٢٩/٢-٣٣٣، والبحر المحيط للزركشي ١١٠/٣-١١٤، وتشنيف المسامع ٦٧٠/٢-٦٧٤، والبرهان ٣٥١/٤-٣٥٢، ومعنى لا إله إلا الله ٦٩، ٩١-٩٥، والقواعد والفوائد ٢٧٤-٢٧٥، والتحبير شرح التحرير ٦٣٢/٢، ٢٣٦٤/٥، وشرح الكوكب المنير ١٣٨/٣-١٣٩، وإرشاد الفحول ٥٣٢/١-٥٣٣، وفواتح الرحموت ٢٤٥/١-٢٤٦.

(٢) في شرح الكوكب المنير ١٣٨/٣.

(٣) في الكتاب ٢٢٥/٤.

(٤) وينظر: المقتضب ٤٥/١، والأصول ٣٧٩/١.

(٥) في مغني اللبيب ١٦٣/٤.

(٦) وينظر: الأزهية ٣٢٦-٣٢٧، وأمالي ابن الشجري ٥٢٩/٢، ورصف المباني ٣٨٩-٣٩٠، والجنى الداني ٣١٦.

فجمهورُ النحويين على أن سبب بناء «لا رجلَ» هو تضمُّنه معنى «مِن» الاستغراقية، وأن «لا» النافيةَ للجنس تكون قطعيةً في العموم وخُلُوصه له. أما إذا كانت عاملةً عمل «ليس» نحو: «لا رجلٌ قائمًا» فهي لنفي الجنس ظاهرًا لا نصًّا؛ أي أن ظاهرها نفيُ الجنس لكنها ليست نصًّا فيه ولا مقطُوعًا بها؛ لأنها قد يُراد بها نفيُ الوَحْدة، ففي المثال السابق يجوز أن يكون المقصُودُ نفيَ قيام جنس الرجال فتكون لنفي الجنس على سبيل الظُّهور، وأن يكون المراد نفيَ قيام رجلٍ واحدٍ، وأن من قام رجلان أو أكثر فتكون لنفي الوَحْدة.

ولمزيدٍ من الإيضاح يمكن أن تُقسَّم مذاهبُ العلماء في هذه المسألة ثلاثةَ مذاهب:

الأول: مذهبُ مَن يرى التفريق بين كون النكرة بعد «لا» النافية للجنس، وكونها بعد «لا» العاملة عمل «ليس»، فمع «لا» النافية للجنس تكون النكرة نصًّا في الدِّلالة على استغراق الجنس، ومع «لا» العاملة عمل «ليس» تحتمِلُ النكرة استغراقَ الجنس وعدمه بدلالة السياق، وهو قولُ جمهور النحويين[(١)]، وجرى عليه ابنُ مالك[(٢)].

الثاني: مذهبُ مَن يرى عدمَ التفريق بينهما بإطلاقٍ، وهو مفهومُ قول الأصوليين: «النكرةُ في سياق النفي من ألفاظ العموم»، وصرَّح به بعضُ النحويين كابن الفخَّار[(٣)] هنا، وهو ظاهرُ كلام تلميذه الشاطبي[(٤)]، وبعض الأُصُوليين كابن أمير الحاج الحلبي[(٥)]،

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥، ٢٩٥-٢٩٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٥-٢٦، والمقتضب ٤/٣٥٧، ٣٥٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/٦٩، والأصول ١/٣٧٩، وإعراب النحاس ١/١٧٨-١٧٩، وشرح السيرافي ٨/١٠٦-١٠٧، والإيضاح للفارسي ٢٣٩، والحجة للقراء ٢/٢٩١، والتعليقة ٢/٢٠، والمسائل المنثورة ٨٨، ٩٢-٩٣، وعلل النحو ٤٠٦، والتبصرة ١/٣٨٦-٣٨٧، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٧٧، والتفسير البسيط ٢/٣٩، والمقتصد ٢/٧٩٩، ٨١٨، والمفصل ٤١٩، والكشاف ١/٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٢٧-٥٢٩، وأسرار العربية ١٧٥، وشرح ابن خروف ٢/٩٨٢-٩٨٣، والتخمير ١/٤٩٥-٤٩٦، والتبيان ١/١٥، والتبيين ٣٦٣، واللباب ١/٢٢٨، والفصول الخمسون ٢٠٢، ٢٠٩، وشرح ابن يعيش ١/١٠٥-١٠٦، والتوطئة ٣١٢، والإيضاح لابن الحاجب ١/٣٤٨، وأماليه ٤٦٨-٤٦٩، وشرح المقدمة الكافية ١/٣٨٢، وشرح الوافية ٢٤١، وشرح ابن عصفور ٢/٢٧١، والمقرب ١/١٠٤-١٠٥، وشرح الأبذي ٨٢ (تحقيق معتاد الحربي)، وشرح ابن الناظم ٧٠، وشرح الرضي ١/٣٤٢، ٨١٦، والملخص ٥٠٤-٥٠٥، وشرح ابن القواس ٢/٩٣٦-٩٣٧، ورصف المباني ٣٣٥-٣٣٦، والتذييل ٥/٢٢٤، ٣١٠، والارتشاف ٣/١٢٩٥، ومنهج السالك ٨٥-٨٦، وشرح المرادي ٣٦٢، وتوضيح المقاصد ١/٥٤٥، والجنى الداني ٢٩١-٢٩٢، وشرح ابن الفخار ٣/٩٩٧، ومغني اللبيب ٣/٢٩٦-٢٩٧، وأوضح المسالك ٢/٣-٥، وشرح الشذور ٢٣٧، وشرح القطر ٢٧٩، والمساعد ١/٣٣٩، وشرح ابن عقيل ٢/٥، وشرح المكودي ١/٢٤٢، والتصريح ١/٣٣٧، والهمع ٣/١٩٤، والأشباه والنظائر ٨/٢٧، وشرح الأشموني ٢/٤-٨، والخزانة ١/٤٦٧، وحاشية الصبان ٢/٣، ودراسات لأسلوب القرآن ١/٢/٥٣٦، ٥٣٩-٥٤٠.

(٢) في شرح التسهيل ٢/٥٤، ٧١، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢١-٥٢٢، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٥٤-٢٥٥.

(٣) في شرح الجمل ٣/١٠٠٨.

(٤) في المقاصد الشافية ٢/٢٤٨.

(٥) في التقرير والتحبير ١/١٨٧-١٨٨.

ونقله عن علماء الأصول واللغة.

الثالث: مذهبُ مَن يرى أن «لا» العاملة عمل «ليس» لا تأتي إلا لنفي الوَحْدة ليس غيرُ، وهو قولُ الحريري[١]، وغَلَّط ابنُ هشام[٢] هذا المذهبَ.

وأشار ابنُ مالك[٣] إلى موافقة ما ذهب إليه جمهور النحويين والأصوليين من أن «لا» العاملة عملَ «ليس» لا تنصيصَ فيها على العُمُوم، بخلاف «لا» النافية للجنس العاملة عملَ «إنَّ» التي هي نصٌّ في إفادة العموم واستغراق الجنس، واعترضه ابنُ الفخَّار[٤] بأن سيبويه حين قال[٥]: «وإن جعلتَها بمنزلة (ليس) كانت حالُها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداءٍ، وأنها لا تعملُ في معرفةٍ» فإن العلماءَ حملوا قولَه: «في أنها في موضع ابتداءٍ» أنها جوابُ: هل مِن كذا؟ بمنزلة العاملة عملَ «إنَّ»، وإذا كان كذلك كانت نصًّا في الاستغراق بمنزلة العاملة عملَ «إنَّ»؛ ولذلك قال: «وأنها لا تعملُ في معرفةٍ»؛ لأنها جوابُ: هل مِن كذا؟ ولولا أنها كذلك لم يمتنع أن تعملَ في المعارف، وأن هذا هو الصحيحُ خلافًا لابن مالك، وابن مُعطٍ في امتناع اشتراط الاستغراق في العمل.

الترجيح: يمكن التوفيقُ بين ما ذهب إليه ابنُ مالك، وما اعترض به ابنُ الفخَّار بأن قوليهما قريبان من بعضهما، وأن الخلاف بينهما ليس كبيرًا، فهما مُتَّفقان على أن «لا» النافية للجنس إذا تركَّب معها اسمُها فهي نصٌّ في العُمُوم والاستغراق، وأن «لا» العاملة عملَ «ليس» دالةٌ على العُمُوم ظاهرًا، وزاد ابنُ الفخَّار أن دلالة «لا» العاملة عملَ «ليس» على العموم دلالةٌ نصيةٌ، فهما إذن مُتَّفقان على دِلالتها الظاهريَّة على العموم.

وأما قولُ ابن الفخَّار بأن العلماءَ حملُوا قولَ سيبويه: «في أنها في موضع ابتداءٍ» أنها جوابُ: هل مِن كذا؟ بمنزلة العاملة عملَ «إنَّ»، وإذا كان كذلك كانت نصًّا في الاستغراق بمنزلة العاملة عملَ «إنَّ» إلى آخر ما قال، فيُقال: إن كان يعني دلالتها

(١) في درة الغواص ٢٣٨، وينظر: تصحيح التصحيف ٢٨١.

(٢) في مغني اللبيب ٢٩٧/٣.

(٣) في شرح التسهيل ٥٤/٢، ٧١، وشرح الكافية الشافية ٥٢١/١-٥٢٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥٤/١-٢٥٥.

(٤) في شرح الجمل ١٠٠٧/٣-١٠٠٨.

(٥) في الكتاب ٢٩٦/٢.

الظاهرية على الاستغراق، فهو كما قال، وهو ما صرَّح به غيرُ واحدٍ من العلماء، وإن كان يعني الدِّلالة النصيَّة فهذا مما لم أقف عليه عند أحدٍ، لا من شُرَّاح كتاب سيبويه[١]، ولا من سواهم، بل هم يُفرِّقون بينهما بما أوضحتُه من قبلُ.

وبما أن العاملة عملَ «ليس» دالةٌ على العموم ظاهرًا فإن قرينةَ السياق حينئذٍ هي التي تُحدِّد نوع النكرة التالية لـ «لا»، أهي دالةٌ على الجنس أم على الوَحْدة، فمَن أراد بالنفي نفيَ المفرد كانت النكرة دالةً على ذلك، ومَن أراد بالنفي نفي الجنس كانت النكرة دالةً على ذلك. قال أبو حيان[٢]: «وقرأ أبو الشعثاء: ﴿ لَا رَيْبٌ فِيهِ ﴾ (البقرة: ٢) بالرفع ... والمُراد هنا الاستغراقُ، لا من اللفظ بل من دلالة المعنى؛ لأنه لا يريدُ نَفْيَ ريبٍ واحدٍ عنه ... لكنَّ البناءَ يدلُّ بلفظه على قضية العموم، والرفعَ لا يدلُّ؛ لأنه يحتمل العمومَ، ويحتملُ نفيَ الوَحْدة».

ونقل الزركشي[٣] عن ابن الحاجب قولَه: «ولا خلافَ عند أصحاب الفَهْم أنه يُستفاد العمومُ منه كما في المبنية على الفتح، وإن كانت المبنيةُ أقوى في الدِّلالة عليه؛ إما لكونه نصًّا، أو لكونه أقوى ظُهورًا، وسببُ العموم أنها نكرةٌ في سياق النفي فتَعُمُّ». وأنكَرَ القَرافيُّ على الأُصُوليين والنحويِّين الذين أطلقوا إفادة النكرة للعموم إذا كانت في سياق النفي، فقال[٤]: «وأما النكرةُ في سياق النفي فهي من العجائب في إطلاق العلماء من النحاة والأصوليين، يقولون: النكرةُ في سياق النفي تعُمُّ، وأكثرُ هذا الإطلاق باطلٌ، قال سيبويه -رحمه الله- وابن السِّيد في شرح الجمل: إذا قلتَ: لا رجلٌ في الدار بالرفع لا تعُمُّ، بل هو نفيٌ للرجل بوصف الوَحْدة، فتقول العربُ: لا رجلٌ في الدار بل اثنان، فهذه نكرةٌ في سياق النفي وهي لا تعُمُّ إجماعًا». وقال الأصفهاني[٥]: «... النكرةُ في سياق النفي إن رُفِعت لا تعُمُّ كقولك: لا رجلٌ في الدار، بالرفع، وقولُنا: ليس كلُّ حيوانٍ إنسانًا نكرةٌ في سياق النفي ولا تعُمُّ؛ فإن كثيرًا من الحيوان إنسانٌ». وهذه النقولُ تنقُضُ ما ذهب إليه ابنُ الفخار من دلالتها النصية على العموم.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٨/١٠٦-١٠٧، ١٦٢-١٦٣، وشرح الرماني ١/٤٠٧-٤٠٨، والنكت ١/٦٠٥-٦٠٦.

(٢) في البحر المحيط ١/١٦٠.

(٣) في البرهان ٤/٣٥٢.

(٤) في شرح تنقيح الفصول ٢/١٤٤.

(٥) في الكاشف عن المحصول ٤/٢٩٦.

ومن الدليل على دلالة «لا» العاملة عملَ «ليس» على العموم، وأن السياق هو الحكمُ في هذا الخلافُ بين القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٧)، إذ قرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ بالضمِّ فيهما والتنوين، وقرأ بقيةُ السبعة نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامر وحمزةُ والكسائيُّ بالنصب دون تنوينٍ، ولم يختلفوا في النصب في ﴿وَلَا جِدَالَ﴾[١]. وفي هذا دلالةٌ على عُمُوم منع الرفث، والفسق، وأنه لا يجوز أن يُقال على قراءة الرفع: إنَّ النكرة تدلُّ على الوَحْدة؛ لأنَّ هذا يُفهَم منه أن الممنوع بعضُ الرفث والفسق، ويدلُّ على أنَّ القراءتين معناهما واحدٌ اتفاقُ القُراء السبعة على فتح ﴿وَلَا جِدَالَ﴾، وهي بلا شكٍّ معطوفةٌ على الرفث والفسق في كلتا القراءتين، وهذا يمنعُ دلالةَ قراءة الرفع على الوَحْدة، ويُوجِبُ نفيَ الجنس، قال أبو علي الفارسي[٢]: «ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميعَ الرفث والفسوق كما أنه إذا قال: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (البقرة: ٢) فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رَفَعَ ونَوَّنَ فكأنَّ النفيَ لواحدٍ منه ... والفتحُ أولى؛ لأن النفيَ قد عمَّ، والمعنى عليه، ألا ترى أنه لم يُرخَّص في ضَربٍ من الرفَث والفسوق كما لم يُرخَّص في ضربٍ من الجدال ليتناول النفيُ جميعَ جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذ كان في حكمه ... وحجةُ مَن رَفَعَ أنه يعلم من الفَحْوى أنه ليس المنفِيُّ رفثًا واحدًا، ولكنه جميعُ ضروبه».

ومن شواهد ذلك أيضًا خلافُ القُرَّاء في قراءة قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤)؛ إذ قرأ ابن كثير وأبو عمرٍو: ﴿لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ﴾ بالنصب دون تنوينٍ، وقرأ بقيةُ السبعة نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامر وحمزةُ والكسائيُّ بالرفع والتنوين[٣]، وفي كلتا القراءتين اقتضى المعنى نَفْيَ جنس الفداء والخلة والشفاعة يوم القيامة عن غير الله تقدَّس اسمُه، ولو حُمِلت قراءةُ بقية السبعة على نفي الوَحْدة لما أفادت نفي الجنس عمَّا ذُكر في الآية، بل نفي بعضه فقط، وهذا لا يصحُّ بحالٍ، ويُؤيِّد ذلك قولُ الزركشي[٤]: «قُرئ بالرفع والنصب فيهما، والمعنى فيهما واحدٌ». والله أعلمُ.

(١) ينظر: السبعة ١٨٠، والتيسير ٢٣٨، والنشر ٢١١/٢، والإتحاف ٣٨٩/١.

(٢) في الحجة ٢٩١/٢، وهو في حجة القراءات لأبي زُرعة ١٢٩ بحروفه، وينظر: الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه ٩٤.

(٣) ينظر: السبعة ١٨٧، والتيسير ٢٤١، والنشر ٢١١/٢، والإتحاف ٣٨٩/١.

(٤) في البرهان ٣٥٢/٤.

المسألة الحادية عشرة- تَقديمُ التمييزِ على عاملِهِ المُتصرِّف:

حكى ابنُ مالك إجماعَ النحويين على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا مُتصرِّفًا نحو: «ما أحسَنَ زيدًا رجلًا»، ونحو: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ»[(١)]. واختلفُوا في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا مُتصرِّفًا نحو: «طابَ زيدٌ نفسًا»، و«تصبَّبَ زيدٌ عَرَقًا» على قولين[(٢)]:

الأول: منعُ التقديم، وهو مذهبُ سيبويه[(٣)]، والفراء[(٤)]، وأكثر البصريين[(٥)]، ونسبه أبو حيان[(٦)] إلى الفارسي في شرح الأبيات[(٧)].

الثاني: جوازُه وأنه لا يَمتنعُ، وهو مذهبُ الكسائي[(٨)]، ووافقه من البصريين

(١) قاله في شرح التسهيل ٣٨٩/٢، ٣٩٠، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٥/١، وتعقَّبه أبو حيان في التذييل ٢٦٨/٩ فقال: «وكثيرًا ما يتسرَّع هذا الرجلُ إلى الإجماع ويكون في المسألة خلافٌ» ثم ساق المذاهب، وصنع مثل ذلك في منهج السالك ٢٢٧، ومثله في الارتشاف ١٦٣٦/٤، واقتفى أثرَه المراديُّ في شرح التسهيل ٥٩٣، وابنُ عقيل في المساعد ٦٧/٢، والسلسيليُّ في الشفاء ٥٦٠/٢، وناظرُ الجيش في التمهيد ٢٣٩٦/٥-٢٣٩٧، وحكى الإجماع قبل ابن مالك الصيمريُّ في التبصرة ٣١٨/١، وحكاه بعده الشاطبيُّ في المقاصد ٥٥٢/٣.

(٢) هي من مسائل الخلاف بين الفريقين، ينظر: الإنصاف ٢٢١-٢٢٤، والتبيين ٣٩٤-٣٩٨، وائتلاف النصرة ٣٨-٣٩.

(٣) في الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٤) في معاني القرآن ٧٩/١.

(٥) ينظر: الأصول ٢٢٣/١، ٢٢٩/٢، والانتصار ٨٥-٨٧، والجمل للزجاجي ٢٤٢-٢٤٣، وإعراب النحاس ٤٣٥/١، وشرح السيرافي ١٤٠/٤-١٤٣، والإيضاح للفارسي ٢٠٣-٢٠٤، وعلل النحو ٣٩٢-٣٩٣، والخصائص ٣٨٤/٢، والتبصرة ٣١٨/١-٣٢٠، وشرح ابن بَرْهان ١٤١/١-١٤٢، وشرح المقدمة المحسبة ٣١٧/٢-٣١٩، والمقتصد ٦٩٣/٢-٦٩٦، والمفصل ١١٧-١١٨، وأمالي ابن الشجري ٤٨/١-٥٠، والمرتجل ١٥٨-١٥٩، والإنصاف ٢٢١-٢٢٤، وأسرار العربية ١٤١-١٤٢، وشرح ابن خروف ١٠٠٢/٢-١٠٠٣، والتبيين ٣٩٤-٣٩٨، واللباب ٣٠٠/١-٣٠١، وتوجيه اللمع ٢١١-٢١٢، وشرح ابن يعيش ٧٣/٢-٧٤، وحواشي المفصل ٢٣٢-٢٣٣، والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٠/١-٣٢١، وأماليه ٤٠٧-٤٠٨، وشرح المقدمة الكافية ٥٢٩/٢-٥٣٠، وشرح الوافية ٢٢٨-٢٢٩ وشرح ابن عصفور ٢٨٣/٢-٢٨٥، والمقرب ١٦٥/١، وشرح الأبذي ٩٨-١٠٠ (تحقيق معتاد الحربي)، وشرح ابن الناظم ١٣٨-١٣٩، وشرح الرضي ٧١١/٢/١-٧١٣، والملخص ٣٩٧، وشرح ابن القواس ٥٧٨/٢/١-٥٨٠، وشرح ابن الفخار ١٠٣٩/٣-١٠٤٤، والدر المصون ٥٧٥/٣، ومغني اللبيب ٤١٤/٥-٤١٧، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢-٢٩٦، والمساعد ٦٦/٢-٦٧، والمقاصد الشافية ٥٥١/٣-٥٦٠، وشرح المكودي ٣٩٣/١، وائتلاف النصرة ٣٨-٣٩، والتصريح ٦٢٨/١-٦٢٩، والهمع ٧١/٤، والأشباه والنظائر ١٥٠/٤-١٥٢، وشرح الأشموني ١٥٩/٣-١٧٣، وحاشية الصبان ٢٩٨/٢-٣٠٠.

(٦) في التذييل والتكميل ٢٦٢/٩، والارتشاف ١٦٣٥/٤، ومنهج السالك ٢٢٨.

(٧) لم أقف عليه صراحةً فيه، وإن كان ثمة إشارةٌ إلى شيءٍ منه ٢٦٩/١، وأفدتُ الإحالة عليه من حاشية محقق الارتشاف ١٦٣٤/٤.

(٨) ينظر: التسهيل ١١٥، وشرحه ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٦/١، وشرح الرضي ٧١٢/١/١، وشرح ابن الناظم ١٣٨، والتذييل والتكميل ٢٦٢/٩، والارتشاف ١٦٣٤/٤، وتوضيح المقاصد ٧٣٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢، والمساعد ٦٦/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣، والتصريح ٦٢٨/١، وشرح الأشموني ١٦٨/٣.

الجرميُّ[١]، والمازني[٢]، والمُبرد[٣]، وهو اختيارُ ابن مالك[٤]، وصحَّحه أبو حيان[٥]، وقَبِلَه المرادي[٦]. وعرض ابنُ مالك في ألفيَّته لتقديم عامل التمييز، وذكر أنه واجبٌ مُطلقًا، سواء كان مُتصرِّفًا أم غيرَ مُتصرِّفٍ، وحكم على تقدُّم التمييز عليه بالقِلَّة فقال:

وَعَامِلَ التَّمِيزِ قَدِّمْ مُطلَقَا

وَالفِعلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

فوافق فيها مذهبَ سيبويه[٧].

واستدلَّ المُجيزُون بالسماع والقياس؛ فأما السماعُ فقالوا: تقديمُ التمييز على عامله المُتصرِّف جاء كثيرًا في كلام العرب شِعرًا كقول الشاعر:

أَتَهجُرُ لَيلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وأما القياس فهو قياسُ هذه المسألة على سائر الفضَلات المنصوبة بفعلٍ مُتصرِّفٍ[٨]، وتقدُّمها على عاملها جائزٌ، فالتمييزُ مثلُها.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٢/٩، والارتشاف ١٦٣٤/٤، ومنهج السالك ٢٢٨، وتوضيح المقاصد ٧٣٦/٢، والهمع ٧١/٤، وشرح الأشموني ١٦٨/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٦/٣، والأصول ٢٢٣/١، ٢٢٩/٢، والانتصار ٨٦، وإعراب النحاس ٤٣٥/١، وشرح السيرافي ١٤٠/٤، وعلل النحو ٣٩٢-٣٩٣، والخصائص ٣٨٤/٢، والتبصرة ٣١٩/١، وشرح ابن برهان ١٤١/١، والمفصل ١١٧، والمرتجل ١٥٩، والإنصاف ٢٢١، وأسرار العربية ١٤١، وشرح ابن خروف ١٠٠٢/٢، والتخمير ٤٥١/١، واللباب ٣٠٠/١، وتوجيه اللمع ٢١١، وشرح ابن يعيش ٧٤/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٠/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٢٩/٢، وشرح ابن عصفور ٢٨٣/٢، والتسهيل ١١٥، وشرحه ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٦/١، وشرح الأبذي ٩٩ (تحقيق معتاد الحربي)، وشرح ابن الناظم ١٣٨، وشرح الرضي ٧١٢/٢/١، وشرح ابن القواس ٥٧٨/٢/١، والتذييل ٢٦٢/٩، والارتشاف ١٦٣٤/٤، ومنهج السالك ٢٢٨، وشرح ابن الفخار ١٠٣٩/٣، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٢، والمساعد ٦٦/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٤/٣، وشرح المكودي ٣٩٣/١، وائتلاف النصرة ٣٩، والتصريح ٦٢٨/١، والهمع ٧١/٤، والأشباه والنظائر ١٥٠/٤، وشرح الأشموني ١٦٨/٣.

(٣) في المقتضب ٣٦/٣، والانتصار ٨٥-٨٦.

(٤) في التسهيل ١١٥، وشرحه ٣٨٩/٢-٣٩٠، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢-٧٧٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٥/١-٤٧٦.

(٥) في التذييل والتكميل ٨٤/٩، ٢٦٢، والارتشاف ١٦٣٤/٤-١٦٣٥، ومنهج السالك ٢٢٨.

(٦) في شرح التسهيل ٥٩٢، ويُحمَل عليه ما في توضيح المقاصد ٧٣٦/٢-٧٣٧.

(٧) كما وافقهم أيضًا في الفوائد المحوية ٥٣، وسبك المنظوم ١٤١.

(٨) ينظر: الانتصار ٨٦، وشرح السيرافي ١٤٠/٤، والمرتجل ١٥٩، الإنصاف ٢٢١، وأسرار العربية ١٤٢، والتبيين ٣٩٦، واللباب ٣٠٠/١، والإيضاح لابن الحاجب ٣٢١/١، وشرح ابن عصفور ٢٨٣/٢، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٦/١، وشرح الأبذي ٩٩ (تحقيق معتاد)، وشرح ابن الناظم ١٣٨-١٣٩، وشرح ابن القواس ٥٧٩/٢/١، والتذييل ٢٦٢/٩، والارتشاف ١٦٣٥/٤، ومنهج السالك ٢٢٩، وشرح المرادي ٥٩٢، والمساعد ٦٦/٢، وائتلاف النصرة ٣٩، والتصريح ٦٢٨/١، والهمع ٧١/٤، وشرح الأشموني ١٦٨/٣، وحاشية الصبان ٣٠٠/٢.

واستدلَّ المانعون بالآتي[١]:

الأول: أن التمييز منقولٌ عن الفاعل، والفاعلُ لا يتقدم على فعله فكذا ما نُقِل منه.

الثاني: أن العاملَ في التمييز غيرُ متصرفٍ؛ لأن ناصبَه تمامُ الكلام لا الفعل المذكور.

الثالث: أن التمييز مُشبَّهٌ بالنعت في كونه بيانًا لما سبقه، فلما لم يجز تقدُّم النعت لم يجز تقدُّم ما أشبهه.

الرابع: أن الأصل في الحال والتمييز جميعًا منعُ التقديم لضعف العامل، فلا يعمل فيهما العاملُ إلا نكرتَين، لكن لما أشبهت الحالُ الظرفَ جاز تقديمُها كما جاز تقديمُه، وبقي التمييزُ على أصل المنع.

الخامس: أنهم كرهوا الاتِّساع بعد الاتِّساع، وذلك أن التمييز فاعلٌ في الأصل، وقد أُوْهِن بجعله من الفضَلات، فلو قُدِّم لازداد وهنًا إلى وهنه، وهذا إجحافٌ.

السادس: أن تقديمَه يُخرجه عن حقيقة التمييز فيكون في تقديمه إبطالُ أصله؛ إذ حقيقة التمييز أن يُميِّز ما أشكل وهو في المعنى تفسيرٌ، والتفسير لا يكون إلا لمُفسَّر، والمُفسَّر لا بُدَّ أن يكون مُقدَّمًا على التفسير في المعنى، وفي التقديم إخراجٌ له عن ذلك فوجب التأخير.

وأجابوا عما استدلَّ به المُجيزون من أدلةٍ مسموعةٍ بأنه لو كان كثيرًا لسُمِع، لكنه لم يُسمَع إلا نادرًا في الشِّعر، وهو محلُّ الضرورة، فدلَّ على أن العرب أعرضت عنه قصدًا[٢]. وعادوا إلى ما استدلَّ به المُجيزُون من الشِّعر فأعملوا فيه مِبضَع التأويل والتخريج على خلاف ما ساقه المُجيز.

---

(١) ينظر: الأصول ٢/٢٢٩، والانتصار ٨٦، وشرح السيرافي ٤/١٤١، وعلل النحو ٣٦٢-٣٦٣، والخصائص ٢/٣٨٤-٣٨٥، والتبصرة ١/٣١٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٧، والإعراب في علم الإعراب ٣٩٩-٤٠٠، والمقتصد ٢/٦٩٥، والمرتجل ١٥٩، والإنصاف ٢٢٢، وأسرار العربية ١٤١-١٤٢، والتخمير ١/٤٥١، والتبيين ٣٩٥، واللباب ١/٣٠٠، وتوجيه اللمع ٢١١، وشرح ابن يعيش ٢/٧٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/٣٢٠-٣٢١، وشرح المقدمة الكافية ٢/٥٢٩، وشرح الوافية ٢٢٨-٢٢٩، وشرح ابن عصفور ٢/٢٨٤، وشرح الأبذي ٩٩، وشرح الرضي ١/٧١٢/٢-٧١٣، والملخص ٣٩٧، وشرح التسهيل ٢/٣٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥، وشرح ابن الناظم ١٣٩، وشرح الرضي ١/٧١٣/٢، وشرح ابن القواس ١/٥٧٨/٢-٥٧٩، وشرح المرادي ٥٩٠، وتوضيح المقاصد ٢/٧٢٨، والمقاصد الشافية ٣/٥٥٤-٥٥٦، وائتلاف النصرة ٣٨، والتصريح ١/٦٢٨-٦٢٩، والهمع ٤/٦٩، والأشباه والنظائر ٤/١٥٠-١٥١، وشرح الأشموني ٣/١٥٩، وحاشية الصبان ٢/٢٩٨.

(٢) قاله الشاطبي في المقاصد الشافية ٣/٥٥٤.

وذكر ابنُ مالك[١] الوجهَ الخامسَ من أوجه المنع التي ساقها المُنتصِر لمذهب سيبويه، وأجاب عنه بأوجهٍ من الجواب:

الأول: أنه دَفْعُ رواياتٍ برأيٍ، ولا دليلَ عليه، فلا يُلتفَت إليه.

الثاني: أنَّ جَعْلَ التمييز كبعض الفضلات مُحصِّلٌ لضربٍ من المبالغة، ففيه تقويةٌ لا توهُّن، فإذا حُكِم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقويةُ، وتأكَّدت المبالغةُ، فاندفع الإشكالُ.

الثالث: أن أصالةَ فاعليَّة التمييز المذكور كأصالة فاعليَّة الحال في نحو: «جاء راكبًا رجلٌ»، فإن أصله: «جاء راكبٌ»، على الاستغناء بالصفة، و«جاء رجلٌ راكبٌ» على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيءٌ واحد فقُدِّم «راكبٌ»، ونُصِب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمَه على «جاء» مع أنه يُزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحيته للاستغناء به عن الموصوف، فكما تُنُوسي الأصلُ في الحال كذلك تُنُوسي في التمييز.

الرابع: أنه لو صحَّ اعتبارُ الأصالة في عُمدةٍ جُعِلت فضلةً لصحَّ اعتبارُها في فضلةٍ جُعِلت عمدةً، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعِهِ ما كان يجوزُ له قبلَ النيابة، والأمرُ بخلاف ذلك؛ لأن حكمَ النائب فيه حكمُ المنُوب عنه، ولا تُعتَبر حالُه التي انتقل عنها، فكذلك لا تُعتَبر الحالُ التي انتقل عنها التمييزُ المذكور.

الخامس: أن مَنْعَ تقديم التمييز المذكور عند مَن مَنَعَه مُرتَّبٌ على كونه فاعِلًا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو: «امتلأ الكُوزُ ماءً»، ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (القمر: ١٢)، وفي هذا دلالةٌ على ضعف عِلَّة المنع لقصورها عن عُمُوم الصور.

السادس: أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروكٌ في نحو: «أعطيتُ زيدًا درهمًا» فإنَّ زيدًا في الأصل فاعلٌ، وبعد جعله مفعولًا لم يُعتبَر ما كان له من مَنْع التقديم، بل أُجِيز فيه ما يجوزُ فيما لا فاعليَّةَ له في الأصل، فكذا ينبغي أن يُفعَل بالتمييز المذكور. ثم خَتَمَ ابنُ مالكٍ كلامه بقوله: «فثبَتَ بما بيَّنتُه أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا جائزٌ وإن كان سيبويه لم يُجِزه».

---

(١) في شرح التسهيل ٢/٣٩٠.

واعترضه ابنُ الفخَّار[١] في هذه الوجوه التي ذكرها وردَّها واحدًا واحدًا بالآتي:

الأول أنه لم تُرَدَّ قطُّ روايةٌ برأيٍ، وإنما قيل إن ذلك مخصوصٌ بالشِّعر الذي يجوز فيه تقديمُ ما لا يجوز تقديمُه في النثر على تسليم إعرابه تمييزًا.

الثاني جوابُه أن المسألةَ تُشبِّه الأصولَ بالفروع، وإذا شُبِّه أصلٌ بفرعٍ لم يقْوَ الفرعُ أن يُحمَل عليه الأصلُ في جميع وجوهه، وإنما يُحمَل عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيهُ دون ما لا تشبيهَ فيه، وفي تقديم التمييز ازديادُ بُعدٍ عن الأصل، وإنما وقع التشبيهُ بالمفعول في مجرَّد النصب لا في جواز التقديم؛ فوجب الامتناعُ.

الثالث تلفيقٌ بعيدٌ جدًا، وذلك أن ما ذكره من أصالة فاعلية الحال غيرُ صحيحٍ؛ لأن الحال لم تكن قطُّ فاعلةً لا لفظًا ولا أصلًا، إنما أصلُها أن تكون تابعةً لموصوفٍ تكون على حسبه من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ، ولم يكن قطُّ الرفعُ راتبًا لها فتكون كالتمييز[٢].

الرابع أن يقال: لم يتقدَّم التمييزُ اعتبارًا بأصلٍ لا يجوزُ تقديمُه فيه لقُوَّته بأصالةٍ متفقٍ عليها، ولم يتقدم النائبُ لقوة الوجه الذي انتقل إليه على الوجه المُنتقَل عنه، فلم يُعتَبر أصلُه فيُقدَّم لما فيه من اعتبار الوجه المرجوح بعد حصول الوجه الراجح، وذلك تسفُّلٌ بعد تصعُّدٍ، وهو مُجتنَبٌ عندهم، وأيضًا فإن النائب إنما ناب عن الفاعل في وجهٍ لا يصحُّ معَه التقديمُ، وهو شغلُ الفاعل به، فبناؤُه له وجعلُه معَه كالشيء الواحد وامتناعُ حذفه، كما أن الفاعل كذلك فيما ذُكر بخلاف التمييز فإنه لم يُشبَّه بالمفعول إلا في مجرَّد النصب خاصةً من حيث اشتغل الفعلُ بغيره لفظًا فأشبَهَ الفَضَلاتِ فانتصب انتصابَها.

الخامس جوابُه أنه قد صحَّ في غير موضعٍ من العربية حَمْلُ ما ليس فيه سببٌ على ما فيه سببٌ إذا كان الجميع من بابٍ واحدٍ ليجري الجميعُ على أسلوبٍ واحدٍ كامتناع نعت الضمير بغير نعت البيان حملًا على امتناع نعته به، ونظائرُه كثيرةٌ.

السادس جوابُه الفرقُ بين المسألتين، وذلك أن زيدًا هنا لم يكن قطُّ فاعلًا بهذه البنية الناصبة له، وإنما كان فاعلًا في بنيةٍ أخرى وهي «عطى» قبل النقل، وهما

(١) في شرح الجمل ٣/١٠٤٠-١٠٤٤.

(٢) وينظر ما تعقَّبه به أبو حيان في التذييل والتكميل ٩/٢٦٧.

بِنْيتان مختلفتان، وأما التمييزُ فإنه فاعلٌ في الأصل والمعنى بهذه البنية الناصبة له في الحال، وليس مفعولًا صحيحًا كـ «زيدًا» في «أعطيتُ زيدًا درهمًا»[١].

وختم ردَّه بقوله: «ثبَتَ بما تعقَّبتُ بيانَه أن تقديمَه غيرُ جائزٍ وفاقًا لسيبويه»[٢].

الترجيح: الذي يظهرُ في هذه المسألة من خلال سبر أقوال المانع والمُجيز أن العُمدةَ فيها على السماع، وهم مختلفون في وروده؛ فالمانعُ يرى أن التقديم جاء نادرًا وقليلًا، وهو محمولٌ على الشُّذوذ، فلا يكون فيه حجةٌ حينئذٍ، فلذا مَنَعَ المسألة[٣]، والمُجيزُ يرى أن المسموع كثيرٌ يمكنُ في مثله بناءُ القواعد الكلية، وأن الأصل هو الجواز إذ لم يُنقَل نصٌّ عن أحدٍ من العرب يمنع ذلك فوجَبَ القولُ بالجواز[٤]. والذي أطمئِنُّ إليه هو القولُ بالمنع؛ إذ عامةُ الأبيات المُستشهَد بها لا يُعرف قائلُها، ويبقى لنا منها بيتٌ أو بيتان ورد فيهما التقديم، وهي في غاية القِلَّة، لا تكاد تقُوم في وجه عامة ما ورد في العربية من تأخير التمييز، ولا يمكن من خلال هذا العدد القليل بناءُ القواعد الكليَّة للعربية، وعليه فهي تُحفَظ ولا يُقاس عليها، وذكر الشاطبي[٥] أن هذا أصلٌ مُتَّفقٌ عليه عند الأكابر الخليلِ وسيبويه ومَن دونهم، وأن ابن مالك نفسَه قد يعتبره في غير ما موضعٍ. وقال ابنُ الفخَّار[٦]: «تقديمُ التمييز على عامله إذا كان فعلًا لو كان جائزًا عند العرب لكثُر نظمًا ونثرًا كثرةً لا يمكن فيهما تأويلٌ كما كثُر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلًا نظمًا ونثرًا كثرةً لا يمكنُ فيها تأويلٌ، فلما كان الأمرُ على خلاف ذلك دلَّ دِلالَة واضحةً على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلًا، واختصاصُ ذلك بالشِّعر معَ كثرة استعماله دليلٌ على أنه من ضرائره». والله أعلمُ.

المبحث الثاني- الموافقات:

المسألة الأولى- إلغاءُ الفعل في بابِ (أعلَمَ وأَرَى) عن المفعُولَينِ الثاني والثالث:

اختلف النحويُّون في هذه المسألة على أربعة أقوال:

(١) وينظر ما تعقَّبه به أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٦٧/٩-٢٦٨.

(٢) وساق هذه الأوجه جميعها عن ابن الفخَّار تلميذُه الشاطبي في المقاصد الشافية ٥٥٦/٣-٥٥٨.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٢٣، وشرح ابن يعيش ٧٤/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٤/٩-٢٦٥.

(٥) في المقاصد الشافية ٥٥٩/٣.

(٦) في شرح الجمل ١٠٤٠/٣، وساقه عنه تلميذُه الشاطبي في المقاصد الشافية ٥٥٩/٣.

الأول: جوازُ الإلغاء مطلقًا، فيُقال: «زيدٌ قائمٌ أعلمتُك»، و«زيدٌ أعلمتُك قائمٌ»، وهو ظاهرُ كلام الصيمري، وعبد القاهر، وابن الخشَّاب، وابن خَروف، وابن الحاجب، وابن الناظم[١]، واختاره نحويون آخرون[٢]، واستدلُّوا بالسماع بمثل قول الشاعر:

وَأَنتَ أَرَانِي اللّٰهُ أَمنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُستَكْفًى وَأَسمَحُ وَاهِبِ

وقولِ العرب: «البركةُ أعْلَمَنا اللّٰهُ معَ الأكابِر». وبالقياس فيما بين «عَلِمَ» و«أَعلَمَ» من المُناسَبة اللفظيَّة والمعنويَّة؛ فاللفظيَّةُ اتِّحادُ المادة، والمعنويَّةُ اتِّحادُ المعنى الذي دلَّت عليه المادةُ، وكذا اتِّحادُهما في التصرُّف. وهو اختيارُ ابن مالك[٣]، وظاهرُ كلامه في ألفِيَّته، ومشى عليه شُرَّاحها[٤]، وكذا شُرَّاح التسهيل[٥].

الثاني: المنعُ مطلقًا؛ لأنه عَمِلَ في الأول ولا يُلْغى عنه بإجماعٍ، ثم طرأ عليه الإلغاء في الثاني والثالث، فيكون مُعمَلًا مُلغًى في حالةٍ واحدةٍ، وهذا لا نظيرَ له، ولأن الكلام مبنيٌّ عليهما، ولا يجيءُ الإلغاءُ بعدما مضى الكلامُ على الابتداء، وهو مذهبُ ابن السرَّاج، وابن بابشاذ، والعكبري، وابن يعيش، وأبي علي الشلوبين، ونسبه إلى المُحقِّقين، والأُبَّذي، وابن أبي الربيع، وابن القوَّاس، وابن الفخَّار[٦].

الثالث: التفصيلُ بين أن يكون الفعل مبنيًّا للمفعُول فيجوز الإلغاءُ؛ لمساواته في الحكم باب (عَلِمَ ورَأَى) لصيرُورته بالبناء للمفعول ورَفْع نائب الفاعل كصُورته في

(١) ينظر تباعًا: التبصرة ١/١٢٠، والمقتصد ١/٦٢٤، والمرتجل ١٥٦، وشرح ابن خروف ١/٣٦٩، وشرح المقدمة الكافية ٣/٨٩٩، وشرح ابن الناظم ٨١.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٢/٢/١٠٠٨-١٠٠٩، والتذييل والتكميل ٦/١٥٩-١٦٠، والارتشاف ٤/٢١٣٥-٢١٣٦، ومنهج السالك ٩٩-١٠٠، وشرح المرادي ٣٩٦، وتوضيح المقاصد ١/٥٧١، وأوضح المسالك ٢/٨٠، والمساعد ١/٣٨١، وشرح ابن عقيل ٢/٦٥، وشفاء العليل ١/٤٠٨، والمقاصد الشافية ٢/٥١٤-٥١٦، وشرح المكودي ١/٢٦٣-٢٦٤، وتعليق الفرائد ٤/٢١١، والتصريح ١/٣٨٩، والهمع ٢/٢٤٨-٢٤٩، والأشباه والنظائر ٤/٤٤، وشرح الأشموني ٢/١٢٥، وحاشية الصبان ٢/٥٥.

(٣) في التسهيل ٧٤، وشرحه ٢/١٠٣-١٠٤.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ٨١، ومنهج السالك ٩٩-١٠٠، وتوضيح المقاصد ١/٥٧١، وأوضح المسالك ٢/٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/٦٥، والمقاصد الشافية ٢/٥١٤-٥١٥، وشرح المكودي ١/٢٦٣-٢٦٤، وشرح الأشموني ٢/١٢٥.

(٥) ينظر: التذييل ٦/١٥٩-١٦٠، وشرح المرادي ٣٩٦، والمساعد ٢/٣٨١، وتمهيد القواعد ٣/١٥٥٩، وتعليق الفرائد ٤/٢١١، وموصل النبيل ١/٤٢٥-٤٢٦.

(٦) ينظر تباعًا: الأصول ١/١٨٧، ١٨٩، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٣-٣٦٤، واللباب ١/٢٥٩، وشرح ابن يعيش ٧/٦٧-٦٨، وشرح الشلوبين ٢/٧٠٦-٧٠٩، وشرح الأبذي ٧٧٧ (تحقيق الغامدي)، والبسيط ١/٤٥٤-٤٥٥، والملخص ٣٦٢، وشرح ابن القواس ١/٢/٥٢٠، وشرح ابن الفخار ١/٢٣١.

المُتعدِّي لاثنين، أو أن يكون مبنيًا للفاعل فلا يجوز؛ لأنه يكون مُعمَلًا مُلغًى في حالةٍ واحدةٍ فيقع التناقُضُ، وهو قولُ خطَّاب الماردي[١]، والجزولي[٢]، وهو ظاهرُ كلام ابن الورَّاق البغدادي، والخوارزمي، وابن الخبَّاز[٣].

الرابع: جواز الإلغاء في «رأى» وحدَها، وانفرد بذكره الشلوبين[٤].

وروى ابنُ الفخَّار[٥] عن ابن أبي الربيع أنه لا يذكُرُ خلافًا في المسألة[٦]، واستدرك عليه بأن ابن مالكٍ ذكر أن المسألة خلافيةٌ[٧]، وذكر أن الوجهَ الذي استند عليه المُجيز هو الاعتبارُ بأصل المسألة قبل النقل، فقد كان الفعلُ يُلغى عنهما قبل النقل، فكذلك يصحُّ أن يُلْغى عنهما بعده. في حين كان الوجه الذي استند عليه المانع ما يلزمُ عليه من إلغائه وإهماله في حالةٍ واحدةٍ؛ لأنه لَمَّا أُعمِل في بعض الثلاثة كان عَمَلُه في البواقي أولى كما أنه لا يجوز أن يُلغَى عن الثلاثة بإجماعٍ[٨].

الترجيح: على الرغم من الخلاف في هذه المسألة بين ما ذهب إليه ابنُ مالك من جواز الإلغاء مطلقًا، وما نحا نحوَه ابنُ الفخار من المنع مطلقًا، إلا أن ابنَ الفخار وافق ابنَ مالك فيما حكاه من وجود الخلاف في هذه المسألة، وأنَّ ابن أبي الربيع وَهِمَ في نَفْي وجوده، أو لعله لم يبلغه، وأنَّ ما نفاه قد أثبته غيرُه، ومَن حَفِظَ حجةٌ على من لم يحفظ، وكان شيخُ ابن مالكٍ أبو علي الشلوبين سبقه إلى ذكر الخلاف فيها[٩]. وأما الترجيح بين مذهبيهما فالذي أراه رجاحةُ مذهب الجواز المُطلق كما يراه ابنُ مالك؛ لأن السماعَ شاهدٌ له، والقياسَ في الإلغاء مُتَّجهٌ؛ إذ لا فرقَ بين «أعلم وأرى» و«علم ورأى» من حيث المعنى واتحاد البِنية، وأما الاحتجاج بأن الفعل إذا أُلغي يكون

(١) ينظر: الارتشاف ٤/٢١٣٦.

(٢) في المقدمة الجزولية ٨٣.

(٣) ينظر تباعًا: علل النحو ٢٨٩، والتخمير ٣/٢٧٩، وتوجيه اللمع ١٨٤.

(٤) في التوطئة ٢٠٧.

(٥) في شرح الجمل ١/٢٣١.

(٦) نصَّ عليه في الملخص ٣٦٢، واكتفى في البسيط ١/٤٥٤ بمنع المسألة.

(٧) في شرح التسهيل ٢/١٠٣-١٠٤.

(٨) وعوَّل على هذا التوجيه تلميذُه الشاطبي في المقاصد ٢/٥١٦.

(٩) نصَّ عليه في شرح الجزولية الكبير ٢/٧٠٦، ورواه عنه الأبذي في شرح الجزولية ٧٧٦-٧٧٨ (تحقيق الغامدي)، وأبو حيان في التذييل ٦/١٥٧-١٥٩.

مُعمَلًا مُلغًى في حالةٍ واحدةٍ فلا حُجةَ فيه؛ لأن المفعول الأول فاعلٌ في الأصل، والفاعلُ لا يجوز حذفُه والاستغناءُ عنه بحالٍ بخلاف المفعول، والله أعلمُ.

المسألة الثانية- نيابةُ الألفِ واللَّامِ عن الضَّمِير المُضافِ إليه:

من الأوجه الجائزة في معمول الصفة المُشبَّهة قولُهم: «مررتُ بالرجلِ الحسَنِ الوجهُ»، بجرِّ «الحسَن» نعتًا للرجل، ورفعِ «الوجه» به، واختلف النحويون فيه وفق الآتي:

الأول: أن الألف واللام تقُوم مَقامَ الضمير وتأتي بدلًا عنه؛ لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، والأصل: الحسنِ وجهُهُ، ثم حُذِف منه الضمير وعُوِّض بالألف واللام، وهو مذهبُ الكوفيين، ووافقهم ابنُ كيسان[(١)]، وابنُ الطراوة، والسُّهيلي، وابنُ خروف، وابنُ مالك[(٢)]، وأجازه ابنُ الفخَّار[(٣)]. ومثَّل له الفراءُ[(٤)] بقوله تعالى: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (ص: ٥٠)، والمعنى: مفتَّحةً لهم أبوابُها[(٥)]، وأن العربَ تجعل الألف واللام خَلَفًا من الإضافة كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (النازعات: ٣٩)، والمعنى: مأواه[(٦)]، وأنشد:

وَلَكِنْ نَرَى أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُم ... وَأَنْفَنَا بَينَ اللِّحَى وَالحَوَاجِبِ

أي: بين لِحاكُم وحواجبكم. ووافقه ابنُ الأنباري[(٧)] واستشهد بشواهدَ عدة[(٨)]. وحكى الكوفيون[(٩)]: «عبدُ الله أما المالُ فكثيرٌ، وأما الخُلُقُ فحسَنٌ»، على تقدير: أما مالُه فكثيرٌ، وأما خُلُقُهُ فحَسَنٌ.

(١) رواه عنه النحاس في شرح القصائد التسع ١٥٥/١، وينظر: ابن كيسان النحوي ٢٦٣.

(٢) ينظر تباعًا: الإفصاح ٦٣-٦٤، والروض الأُنُف ٨٥/٣-٨٦، وشرح ابن خروف ٥٦١/١-٥٦٣، وشرح التسهيل ٢٦١/١-٢٦٢، ١٠١/٣-١٠٣، وينظر أيضًا: ابن الطراوة النحوي ١٢٢-١٢٣.

(٣) في شرح الجمل ٤٨٣/٢-٤٨٤.

(٤) في معاني القرآن ٤٠٨/٢.

(٥) وكذا قدَّره النحاس في معاني القرآن ١٢٦/٦.

(٦) وهو التقدير الذي رواه النحَّاس في شرح القصائد التسع ١٥٥/١ عن ابن كيسان.

(٧) في شرح القصائد السبع ٧٠-٧١.

(٨) وأنشد ابنُ مالك طائفة منها في شرح التسهيل ١٠١/٣-١٠٢.

(٩) حكاه عنهم الزجاجي في الجمل ٩٧.

الثاني: أن الألف واللام لا تكون خَلَفًا عن الضمير المضاف إليه، ويكون الضميرُ محذوفًا للعلم بموضعه، والتقدير: الحسنِ الوجهُ منه، وهو مذهبُ أكثر البصريين[١]، ونسبه أبو حيان إلى سيبويه.

وأما الفارسيُّ فجوَّز هذا المذهبَ[٢]، ولكنه رجَّح رأيًا آخر وهو أن في «الحسن» ضميرًا عائدًا إلى الرجل، ويكون «الوجه» بدلًا من ذلك الضمير، ثم حار مرةً أخرى[٣]، وردَّ مذهبَ الفريقين معًا البصريين والكوفيين، واقتصر على مذهبه في البدلية، ورُوي أنه صنع مِثلَ ذلك في تذكرته، كما اختار القول بالبدلية ابنُ جني، وابن بَرْهان، والواحدي، وعبد القاهر، والزمخشري، والباقولي، والأُبَّذي، وابن أبي الربيع[٤]، ونُسِب إلى الشلوبين[٥]، وهو اختيار جمع من النحويين[٦].

وذكر ابنُ خروف[٧] أنه لا ينبغي أن يُجعَل بين الفريقين خِلافٌ كما ينقُلُه الزجَّاجي[٨]؛ لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في باب البدل بقوله[٩]: «ضُرِب

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٣٧/٤، وإعراب النحاس ٤٦٨/٣-٤٦٩، ١٤٧/٥، والجمل للزجاجي ٩٧-٩٨، والتبصرة ٢٣٠/١-٢٣١، والإعراب للواحدي ٣٠٨-٣١٣، والبيان للأنباري ٣١٦/٢-٣١٧، ٤٩٣، واللباب ٤٤٥/١، والتبيان ١١٠٣/٢، ١٢٧٠، وشرح ابن يعيش ٨٩/٦-٩٠، والإيضاح لابن الحاجب ٦٢٣/١-٦٢٤، وأماليه ٢٢٢/١-٢٢٣، وشرح ابن عصفور ٥٧١/١-٥٧٢، وشرح الأبذي ٣١٥-٣١٦، ٣٣٧ (تحقيق الأسمري)، وشرح الرضي ٧٥٧/١/٢-٧٥٨، وشرح ابن القواس ٩٩٩/١/٢-١٠٠٠، والتذييل والتكميل ٢٦/١١-٢٨، والارتشاف ٢٣٥٢/٥، ومنهج السالك ٣٦٢-٣٦٣، والبحر المحيط ٢٥٦/١، ٣٨٦/٤، ٣٨٧/٧، ٤١٥/٨، والجنى الداني ١٩٨-١٩٩، والدر المصون ٤٥٢/٥، ٣٨٥/٩-٣٨٦، ٦٨٢/١٠، ومغني اللبيب ٦٢١/٥-٦٢٣، وأوضح المسالك ٢٤٨/٣، ٢٤٩، والمساعد ٢٠٠/١، ٢٢٠/٢-٢٢١، وتمهيد القواعد ٨٣٥/٢-٨٣٩، ٢٧٩٦/٦-٢٧٩٧، والمقاصد الشافية ٤١٤/٤-٤١٧، ٤٢٣، وتعليق الفرائد ٣٦١/٢، والهمع ٩٥/٥، وائتلاف النصرة ١٥٧.

(٢) في البغداديات ١٣٢-١٣٣، ١٤١-١٤٤، والإغفال ٥٢٤/٢-٥٢٩.

(٣) في الإيضاح ١٥٤.

(٤) ينظر تباعًا: الخصائص ٤١٣/٢-٤١٤، وشرح ابن برهان ٢٣٣/١، والتفسير البسيط ٢٢٨/١٩-٢٣١، والإعراب ٣٠٨-٣١٣ (كلاهما للواحدي)، والمقتصد ٥٤٣/١-٥٤٦، والكشاف ٢٧٦/٥، وكشف المشكلات ١١٤٩/٢-١١٥٠، ١٤٢٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٢٣/١-٣٢٧، ٣٣١، ٩١١/٣ (كلاهما للباقولي)، وشرح الأبذي ٣٣٧ (تحقيق الأسمري)، والبسيط ١٠٩٦/٢، ١٠٩٩، والملخص ٣١١.

(٥) رواه عنه ابن عصفور في شرحه ٥٧٠/١، وابن الفخار في شرحه ٤٨١/٢.

(٦) ينظر تباعًا: البيان ٣١٦/٢-٣١٧، واللباب ٤٤٥/١، والتبيان ١١٠٣/٢، وشرح ابن يعيش ٨٩/٦، والإيضاح لابن الحاجب ٦٢٣/١-٦٢٤، وأماليه ٢٢٢/١، وشرح ابن القواس ٩٩٩/١/٢، ومغني اللبيب ٦٢٣/٥.

(٧) في شرح الجمل ٥٦١/١-٥٦٢، ونقله عنه ابنُ مالك في شرح التسهيل٢٦٢/١.

(٨) في الجمل ٩٧-٩٨.

(٩) في الكتاب ١٥٨/١-١٥٩.

زيدٌ الظهرُ والبطنُ»، يريد: ظهرُهُ وبطنُهُ، ولم يقل: الظهرُ منه، ولا البطنُ منه[١]. وأنه لا خلافَ بين الأئمة في أن التقدير كذلك في الآيتين: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ (النازعات: ٣٩)، و ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾(النازعات: ٤١).

وردَّ المانعون ما ذهب إليه الكوفيون ومَن تابعهم من تجويز التعاقُب بين الألف واللام والضمير بأن قولهم بعيدٌ؛ لأن العرب تجمع بينهما، ولو كانت الألف واللام عوضًا منه لم تظهر معَه[٢]، قال طرفةُ[٣]:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيبِ مِنهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

وقال الزجَّاج[٤] تعقيبًا على ما قدَّره الفراء في قوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ (ص: ٥٠): إن المعنى: مفتَّحة لهم الأبوابُ منها، وإن هذا التقديرَ أجودُ في العربية من أن تُجعل الألفُ واللَّامُ بدلًا من الهاء والألف؛ لأن معنى الألف واللام ليس من معنى الهاء والألف في شيءٍ؛ لأن الهاءَ والألفَ اسمٌ، والألف واللام دخَلَتَا للتعريف، ولا يُبدَل حرفٌ جاء لمعنًى من اسمٍ، ولا ينوبُ عنه، هذا مُحالٌ[٥].

وردَّ ابنُ الطراوة[٦] قولَ الفارسي بأنه يلزمه فيه الضميرُ العائدُ على الأول، فما فرَّ منه وقع فيه، ففرَّ من الصفة لأجل الضمير، ووقع في حذف الضمير لَمَّا قال بالبدلية. وردَّه ابنُ خروف[٧] بأنه لا يطَّرد القولُ بالبدلية في نحو: «مررتُ برجلٍ كريمِ الأبِ»، ولا في: «مررتُ بامرأةٍ حسنِ الوجهِ»؛ لأنه لا سبيلَ إلى البدل فيه، وإذا لم يكن سبيلٌ إلى البدل فالبابُ كلُّه ما ذهب إليه الأئمةُ، ولأن البدل يلزمُ فيه الضمير العائد

(١) وهذا القول مُستفادٌ من كلام ابن الطراوة في الإفصاح ٦٣، والزمخشري في الكشاف ٢٧٦/٥.

(٢) ينظر: البسيط ١٠٩٦/٢، والتذييل والتكميل ٢٧/١١، والمقاصد الشافية ٤٢٣/٤-٤٢٤.

(٣) في ديوانه ٤٣.

(٤) في معاني القرآن ٣٣٧/٤.

(٥) وروى النحاسُ عنه في شرح القصائد التسع ١٥٥/١ إنكارَ تقدير الكوفيين، وأنه خطأٌ؛ لأنك لو قلتَ: «مررتُ بالرجل الحسَنِ الوجهُ» لم يعُدّ على الرجل من نعته شيءٌ. وحكم النحاسُ على قولهم بالخطأ؛ لأنه لو كان هذا هكذا لجاز «زيدٌ الأبُ منطلقٌ»، يريد: زيدٌ أبوه منطلقٌ. وساق الخطيب التبريزي في شرح القصائد العشر ٩٨ هذا كلَّه دون عَزوٍ. وكان الفارسيُّ قد ردَّ قولَ شيخه أبي إسحاق في الإغفال ٥٢٧/٢-٥٢٨.

(٦) في الإفصاح ٦٣-٦٤.

(٧) في شرح الجمل ٥٦١/١-٥٦٢.

على المُبدَل منه كما يلزم في الفاعل فيقع فيما فرَّ منه. وردَّه الرضيُّ بقوله[١]: «وهذا غَسْلُ الدَّم بالدمِ؛ لأن بَدَلَ البعض وبَدَلَ الاشتمال لا يخلُوان من ضمير المُبدَل منه في الغالب». وردَّه أبو حيان[٢] بأنه لا يطَّرد ذلك في نحو قولهم: «مررتُ بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ»، فلا يجوز أن يُنوَى في الصفة ضميرُ المرأة، ويكون الوجه بدلًا منه؛ لأنه لو كان كذلك لكانت الصفة مُؤنثةً لتأنيث الضمير، وبنحو قولهم: «مررتُ برجلٍ مضروبٍ الأبُ»، لا يجوز رفعُهُ على البدل؛ لأنه ليس بدلَ شيءٍ من شيءٍ، ولا بدلَ بعضٍ من كلٍّ؛ إذ ليس إياه ولا بعضَه. وكان ابنُ أبي الربيع[٣] اختار مذهبَ الفارسي، وردَّ على ابن الطراوة، وزعم أن حذف الضمير من بدل البعض والاشتمال كثيرٌ مسمُوعٌ، ونصَّ ابنُ عصفور[٤] على أن حذفه قليلٌ في الكلام.

وردَّ ابنُ مالك[٥] على ما احتُجَّ به من اجتماع الألف واللام والضمير في قول طرفة السابق بوجهين: الأول: أن حرف التعريف فيه ليس عوضًا من الضمير بل جيء به لمجرد التعريف فجُمع بينه وبين الضمير، إذ لا محذورَ من ذلك. الثاني: هو التسليمُ بأن الألف واللام للتعويض إلا أنه جُمِع بينه وبين ما عُوِّض منه اضطرارًا.

وأشار ابنُ الفخَّار إلى أن في هذه المسألة ثلاثةَ مذاهب[٦]:

الأول: أن يكون «الوجه» مرفُوعًا على البدلية من ضميرٍ مستترٍ في الصفة، وهو الرابطُ بينها وبين الموصوف، والرابطُ بين البدل والمُبدَل منه محذوفٌ، والتقديرُ: «مررتُ بالرجلِ الحسَنِ الوجهُ منه»، وهو اختيارُ الفارسي، ومَن وافقه.

(١) في شرح الكافية ٧٥٧/١/٢.

(٢) في التذييل والتكميل ٢٧/١١-٢٨، ومنهج السالك ٣٦٢، وأصلُه من احتجاج ابن خروف في شرح الجمل ٥٦١/١-٥٦٢، ونقله عنه ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢٦٣/١، وساقه الشاطبي في المقاصد الشافية ٤٢٤/٤-٤٢٦.

(٣) في البسيط ١٠٩٥/٢-١٠٩٦.

(٤) في شرح الجمل ٥٧٢/١.

(٥) في شرح التسهيل ٢٦٣/١.

(٦) في شرح الجمل ٤٨١/٢-٤٨٤، وأجملها تلميذُه الشاطبي في المقاصد الشافية ٤٢٤/٤-٤٢٦.

الثاني: أن يكون مرفُوعًا على الفاعلية، وحُذِفَ الرابِطُ بين الصفة والموصوف، وهو مذهبُ الزجَّاج[١]، والزجَّاجي[٢]، وقال به ابنُ عصفور[٣]، ورجَّحه على الأول باتفاقهم على الفاعلية في نحو: «مررتُ بالرجلِ الحسَنِ الأبُ»؛ فيجبُ حملُ المُجمَل على المُفسَّر ليكون الباب جاريًا على أسلوبٍ واحدٍ. واعترضه ابنُ الفخَّار بقول امرئ القيس[٤]:

كَبِكْرِ مُقَانَاةِ البَيَاضُ بِصُفْرَةٍ .....

برفع «البياض» في روايةٍ[٥]، وأنْ لا وجهَ لارتفاعه إلا أن يكون بدل اشتمال من ضميرٍ مستترٍ في «المُقاناة»؛ لأن لحاق تاء التأنيث لهذه الصفة نصٌّ على تأنيث المرفوع بها. ثم اعتذر لابن عصفور بأن له أن يقول: لا تصحُّ المُعارَضةُ بقول امرئ القيس؛ لأن الرواية فيه مُضطربةٌ، وإذا اضطربت الرِّوايةُ في أمرٍ مُسنَدٍ تُرِك العملُ به، ورُجِع إلى القياس.

الثالث: أن يكون مرفُوعًا بالصفة؛ لأن الألف واللام يقع بها الربطُ الذي كان يقع بالضمير لأنها مُعاقِبةٌ له، والعربُ تحكم للمُعاقِب بحكم المعاقَب. فإذا قيل: الضميرُ اسمٌ، والألفُ واللامُ حرفٌ، فكيف يسُدُّ الحرف مسَدَّ الاسم معَ اختلاف الجنسين؟ أُجيبَ بواو الحال فإنها حرفٌ قد حصل بها الربطُ الذي يحصل بالضمير. فإن قيل:

---

(١) في معاني القرآن ٣٣٧/٤.

(٢) في الجمل ٩٧.

(٣) في شرح الجمل ٥٧١/١-٥٧٢.

(٤) في ديوانه ١٦ (طبعة أبو الفضل إبراهيم).

(٥) جاء في ديوانه بشرح السُّكَّري ٢٣٢ بتعريف «المقاناة»، ورفع «البياض»، وفي شرح النحاس ٣٠ كذلك، وذكر أنه يُروى بالأوجه الثلاثة: الخفض بإضافة المقاناة إليه، والرفع على ما لم يُسمَّ فاعلُه، والنصب على المفعول لما لم يُسمَّ فاعلُه، وفي شرح الأعلَم ١٦ بتنكير«مقاناة» مضافة إلى«البياض» (طبعة أبو الفضل إبراهيم)، وكذا رواه الزوزنيُّ في شرح المعلقات السبع ٢١. وذكر أن البيت يُروى بنصب البياض وخفضه، وأنهما جيِّدان، فالخفضُ على الإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعول. وفي شرح الحضرمي ٦٢-٦٣ أنه يُروى برفع «البياض» ونصبه وجره؛ فالرفع على البدل من الضمير المستتر في «المقاناة»، وهو مذهبُ الفارسي، وأكثرُ البصريين يُقدِّرونه: «البياضُ منها»، والكوفيون يقولون: الألف واللام عاقَبَتَا الضميرَ وسدَّتا مسَدَّه. والنصب على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، والجر على الإضافة. وروى النحَّاس في شرح القصائد ١٥٥/١-١٥٦ عن ابن كيسان أنه رواه برفع «البياض»، وزعم أن التقدير: المقاناة بياضُهُ، وجعل الألف واللام مقامَ الهاء، وأنه مثلُ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾. وسأل ابنُ الأنباري في شرح القصائد ٧٠-٧١ شيخَه أبا العباس ثعلبًا عن إعراب «البياض»، فأجابه بأنه يجوز فيه ثلاثة الأوجه: الخفض بالإضافة، والنصب على التمييز -ومذهب الكوفيين جواز مجيئه معرفةً-، والرفع بجعل الألف واللام بدلًا من الهاء، ويكون رفعُه بفعل مضمر، والتقدير: المقاناة بياضُها. وينظر: كتاب الشعر ٤٢٦/١، والتبصرة ٢٣١/١، وشرح ابن يعيش ٩٠/٦-٩١، وشرح الأبذي ٣٣٢ (تحقيق الأسمري)، ومنهج السالك ٣٦٢، وتمهيد القواعد ٢٧٩٧/٦، والمقاصد الشافية ٤٢٦/٤-٤٢٧.

الواوُ أصلُها الربطُ بين الشيئين فلا يُستنكَر فيها الوجهُ الذي كان لها بحقِّ الأصل، بخلاف الألف واللام، قيل: والألف واللام أيضًا مُعاقِبةٌ للضمير، وقد ثبت أن العرب تحكم للمُعاقِب بحكم ما عاقَبَه فلا يُستنكَر أن يحصل بها الوجهُ الذي كان يحصل بما عاقَبَه، وأن ابنَ مالكٍ قال ذلك في قول العرب: «ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ».

الترجيح: يتبيَّن في هذه المسألة أن ابن الفخَّار يستنِدُ فيما ذهب إليه من تجويز التعاقُب بين الألف واللام والضمير بما ذهب إليه ابنُ مالك -مُوافقةً لابن خروفٍ- من أن سيبويه جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في باب البدل في قولهم: «ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطنُ»، وأنه يريد: ظهرُهُ وبطنُهُ، ولم يقل: الظهرُ منه، ولا البطنُ منه، وهو الرأي الراجح إن شاء الله لعضده بالسماع الكثير الذي لا يمكن التأويلُ فيه كله، ولكون تقدير الضمير خلاف الظاهر، معَ ما فيه من التكلُّف، والله أعلمُ.

الخاتمة:

بعد هذا التَّطْواف مع ابن الفخار في شرح جمل الزجاجي وموقفه فيه من آراء ابن مالك أعرضُ بعض النتائج التي تمخَّض عنها هذا البحثُ على النحو الآتي:

١. ذَكَرَ ابنُ الفخار ابنَ مالك في ثلاث عشرةَ مسألةً، خالفه في إحدى عشرةَ مسألةً منها، ووافقه في مسألتَين اثنتين.

٢. ظهر لي ترجيحُ ما ذهب إليه ابنُ مالك في سبع مسائلَ هي: نعت الأعم بالأخص، وعطف الاسم الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض، والعامل في الحالين في قولهم: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا»، ووقوع الماضي المُثبت حالًا دون حاجةٍ إلى تقدير «قد»، وتقديم خبر «ليس» عليها، ومجيء الإضافة بمعنى «في»، ودلالة «لا» العاملة عمل «ليس» على العموم.

٣. ظهر لي ترجيحُ ما ذهب إليه ابنُ الفخار في أربع مسائلَ هي: إعراب «حبَّذا»، وحكم المُضاف إلى ياء المتكلم، وترخيم ما سُمِّي به من جمع المعتلِّ اللام، وتقديم التمييز على عامله المُتصرِّف.

٤. كان أكثرُ التعقُّبات التي تعقَّب بها ابنُ الفخار ابنَ مالك مأخوذةً من شرح التسهيل وبنصِّ ابن مالكٍ نفسِه، واستقى بعضَها من شرح عُمدة الحافظ.

٥. تبيَّن من اعتراضات ابن الفخَّار لابن مالك وردوده عليه أن له شخصيته العِلْمية وقدرته الحوارية وخبرته في ميدان المُناقَشة والمُناظَرة،، وأنه ليس ممن يعتقد قولًا مَّا دون أن يحتجَّ له، ويدافع عنه، وهي سمةٌ ظاهرةٌ في غالب ردوده.

٦. ظهر من خلال دراسة المسائل أن بعض آراء ابن مالك التي تصدَّى ابنُ الفخار للاعتراض له فيها لم يكن ابنُ مالك أولَ قائلٍ بها فقد سبقه إليه علماءُ كبار من المدرستين البصرية أو الكوفية، ولكن لعله لَمَّا كان مُحتجًّا لها مُدافِعًا عنها نُسب المذهبُ برُمَّته إليه؛ ولذا ظهر من تخصيص ابن الفخار إياه -في بعض المواضع- أنه قائلٌ بشيءٍ لم يُسبَق إليه، والأمرُ بخلاف هذا.

٧. أن السمة الغالبة على مذهب ابن الفخار أنه بصريُّ الهوى، يُدافِع عن أعلامهم، وينتصر لهم، ولا يخالفُهم في الغالب الأعم، ولكن قد يُتابِع بعضَ الكوفيين، وينصُّ

على تسميته معَ أنه مذهبٌ لبعض البصريين.

٨. كان ابنُ الفخَّار في مجمل تعقُّباته عفيفَ اللسان حافظًا لآداب الخلاف بعيدًا عن التسفيه والتجهيل، وهذا شأنُ العلماء الراسخين.

والحمدُ للّٰه الذي تتمُّ بنعمته الصالحاتُ.

المصادر والمراجع

أولًا- الرسائل الجامعية:

١. الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.

٢. الإعراب في علم الإعراب للواحدي، تحقيق عبد الله بن محمد السُّديس (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.

٣. جمع الجوامع في أصول الفقه لابن السبكي، تحقيق عقيلة حسين (دكتوراه)، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤. حواشي المفصل لأبي علي الشلوبين، تحقيق حماد بن محمد الثمالي (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٥. شرح الجزولية للأبذي:

- من أول باب حروف الخفض حتى نهاية باب حبذا، تحقيق سعيد بن مشبب الأسمري (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، تحقيق معتاد بن معتق الحربي (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.
- من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق حسن بن نفاع الحربي (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

٦. شرح الكتاب للرماني:

- من أول الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى، تحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبة (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٤-١٤١٥هـ.
- من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسَم، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٧. أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، تحقيق حماد بن محمد الثمالي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩-١٤١٠هـ.

٨. الفوائد المحوية في المقاصد النحوية لابن مالك، تحقيق وداد يحيى لال (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.

٩. ابن كيسان النحوي، إعداد محمد بن حمود الدعجاني (ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (فرع اللغة)، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
١٠. منهج التفكير النحوي عند ابن الفخار في شرحه لجمل الزجاجي، إعداد إسماعيل بن عبد الرحمن السحيباني (ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، ١٤٢٦-١٤٢٧هـ.
١١. موصل النبيل إلى نحو التسهيل لخالد الأزهري، تحقيق ثريا عبد السميع إسماعيل (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٨ه/١٩٩٨م.
١٢. نزع الخافض في الدرس النحوي، إعداد حسين بن علوي الحبشي (ماجستير)، كلية التربية (قسم اللغة العربية)، جامعة حضرموت، ١٤٢٥هـ.
١٣. النهاية في شرح الكفاية لابن الخبَّاز، تحقيق عبد الله حاج عمر إبراهيم (ماجستير)، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

ثانيًا- الكتب المطبوعة:

١٤. ائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٥. الإبهاج في شرح المنهاج للتقي السبكي وابنه تاج الدين، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٦. إتحاف فضلاء البشر للبنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٧. الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
١٨. الإحكام في أصول الأحكام للسيف الآمدي، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق.
١٩. اختصار الأخبار لابن القاسم السبتي، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، ١٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٢٠. ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٢١. إرشاد الفحول للشوكاني، تحقيق سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢٢. الأزهية للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٢٣. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. محمد مدكور، ووائل عبد الباري، إصدارات مجلة الوعي الإسلامي، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
٢٤. الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
٢٥. اشتقاق أسماء الله للزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٦. الأصول لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٢٧. الأصول للسرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٢٨. أصول الفقه لابن مفلح، تحقيقد. فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٢٩. إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٣٠. الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مطبوعات مركز جمعة الماجد، أبو ظبي.
٣١. الإفادات والإنشادات للشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٣٢. الإفصاح لابن الطراوة، تحقيقد. عياد الثبيتي،، دار التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣٣. الاقتراح للسيوطي، تحقيق د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
٣٤. أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ه/١٩٨٩م.
٣٥. أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٦. الانتصار لسيبويه لابن ولّاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦ه/١٩٩٦م.

٣٧. الإنصاف في مسائل الخلافلأبي البركات الأنباري، تحقيق د. جودة محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٨. الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٣٩. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
٤٠. البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٤١. البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، تحقيق عمر سليمان الأشقر، مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٨٢م.
٤٢. بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.
٤٣. برنامج المجاري، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار الغربي الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
٤٤. برنامج الوادي آشي، تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٤٥. البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب، الطبعة القطرية، ط١، ١٣٩٩هـ.
٤٦. البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
٤٧. البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
٤٨. بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
٤٩. البيان في إعراب غريب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٥٠. التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٥١. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. فتحي مصطفى علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٥٢. التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٥٣. التبيين عن مذهب النحويين للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٤. التحبير شرح التحرير للمرداوي، تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين وزميليه، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٥٥. التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٥٦. تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٧. التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، (ج٢) ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (ج٤) ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، (ج٥) ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (ج٦) ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (ج٩) ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، (ج١٠) ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، (ج١١) ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، (ج ١٢) ط١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٥٨. تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٥٩. تشنيف المسامع للزركشي، تحقيق د. سيد عبد العزيز ود. عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦٠. تصحيح التصحيف للصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٦١. التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٢. تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦٣. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦٤. التفسير البسيط للواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

٦٥. التقريب والإرشاد (الصغير) للباقلاني ، تحقيق د. عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦٦. التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الحلبي، تحقيق عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٦٧. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦٨. التلخيص في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني، تحقيق د. عبد الله النيبالي وشبير العمري، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٦٩. تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم للعلائي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٠. التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزملائه، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.

٧١. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٧٢. تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٧٣. تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون وزملائه، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٧٤. توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٧٥. التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٧٦. التيسير في القراءات السبع للداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٧٧. جذوة الاقتباس لابن القاضي، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣م.

٧٨. الجمل للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٧٩. الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٨٠. الجنى الداني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة،ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٨١. حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٨٢. حجة القراءات لأبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨٣. الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٨٤. الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٥. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٨٦. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

٨٧. دراسات لأسلوب القرآن للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٨٨. درة الحجال لابن القاضي، تحقيقد. محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩١ه/١٩٧١م.

٨٩. درة الغواص للحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٩٠. الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني، نشر دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٤٩هـ.

٩١. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٩٢. الديباج المذهب لابن فرحون، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

٩٣. ديوان الأخطل بشرح السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٩٤. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

٩٥. ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف بالقاهرة.

٩٦. ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.

٩٧. ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق د. وليد قصاب، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٩٨. الذخيرة للقرافي، تحقيق محمد حجي وزملائه، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٩٩. رفع الحاجب لابن السبكي، تحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٠٠. الروض الأنف للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

١٠١. روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة، تحقيق د. عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٠٢. الزاهر لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٠٣. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٠٤. سبك المنظوم لابن مالك، تحقيق د. عدنان سلمان، وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

١٠٥. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

١٠٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٠٧. سنن الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف، الرياض.

١٠٨. السنن الكبرى للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٠٩. السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١١٠. شجرة النور الزكية، لمحمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

١١١. شذرات الذهب لابن العماد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومصطفى الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١١٢. شرح ألفية ابن مالك للأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢، ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م.

١١٣. شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١١٤. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تصحيح محمد سليم اللبابيدي،مطبعة القديس جورجويوس، بيروت ١٣١٢هـ/١٨٩٤م.

١١٥. شرح ألفية ابن مالك للمكودي، تحقيق د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

١١٦. شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١٧. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١١٨. شرح التسهيل للمرادي، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١٩. شرح تنقيح الفصول للقرافي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٢٠. شرح الجمل لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

١٢١. شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (دون بيانات نشر).

١٢٢. شرح ديوان امرئ القيس:

- للسكري، تحقيق د. أنور أبو سويلم، ود. محمد الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- للنحاس، تحقيق د. عمر الفجاوي، مطبوعات وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٢م.
- للحضرمي، تحقيق د. أنور أبو سويلم، ود. علي الهروط، دار عمار، عمَّان،ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

١٢٣. شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

١٢٤. شرح عمدة الحافظ لابن مالك، تحقيق د. عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٢٥. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

١٢٦. شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.

١٢٧. شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٢٨. شرح القصائد التسع للنحاس، تحقيق أحمد خطاب، مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١٢٩. شرح القصائد السبع لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

١٣٠. شرح الكافية للرضي، تحقيق د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٣١. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢ـه/١٩٨٢م.

١٣٢. شرح الكتاب للسيرافي، (ج٢) تحقيق د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، (ج٣) تحقيق د. فهمي أبو الفضل، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، (ج٤) تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، (ج٦) تحقيق د. محمد عوني عبد الرؤوف، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (ج٨) تحقيق مصطفى سلامة، وأشرف غنام، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، (ج٩) تحقيق شعبان صلاح، وعبد الرحمن محمد عمر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، وكلها في مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

١٣٣. شرح الكوكب المنير لابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٣٤. شرح اللمع لابن بَرْهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٣٥. شرح مختصر الروضة للطوفي، تحقيق د. عبد الله التركي، مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية السعودية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٣٦. شرح المعلقات السبع للزوزني، دار صادر، بيروت.
١٣٧. شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.
١٣٨. شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
١٣٩. شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، تحقيق د. جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٤٠. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
١٤١. شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٤٢. شفاء العليل للسلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٤٣. شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
١٤٤. الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.
١٤٥. صحيح الإمام البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب وزميليه، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٤٠٣هـ.
١٤٦. صحيح الإمام مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
١٤٧. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
١٤٨. ابن الطراوة النحوي، د. عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٤٩. علل النحو للوراق البغدادي، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٥٠. العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي، تحقيق د. أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٥١. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، تحقيق ج براجستراسر، القاهرة، ١٩٣٢م.

١٥٢. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢.

١٥٣. الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

١٥٤. فواتح الرحموت بشرح مُسلَّم الثبوت للكنوي، تحقيق عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٥٥. القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام، تحقيق د. عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٥٦. الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٥٧. الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥٨. كتاب العين للخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، (دون بيانات نشر).

١٥٩. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦٠. كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٦١. الكتيبة الكامنة للسان الدين بن الخطيب، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٦٢. كشف المشكلات للباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح، دمشق، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٦٣. الكشاف للزمخشري، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٦٤. الكوكب الدري للإسنوي، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمار، عَمَّان، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦٥. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٦٦. اللمع لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٦٧. اللمع في أصول الفقه للشيرازي، تحقيق محيي الدين مستو ويوسف بديوي، دار الكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٦٨. لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

١٦٩. مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

١٧٠. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٧١. المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٧٢. المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي، تحقيق د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧٣. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق عبد الستار فراج، إصدار معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٧٤. مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، تحقيق ج. براجتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.

١٧٥. المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

١٧٦. المرقبة العليا للنباهي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٧٧. المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٧٨. المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٧٩. المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٨٠. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

١٨١. المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عَمَّان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٨٢. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٨٣. المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٨٤. المستصفى في أصول الفقه لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٨٥. المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٨٦. المصباح للمطرزي، تحقيق د. عبد الحميد السيط طلب، ط١، مكتبة الشباب، القاهرة.

١٨٧. معاني القرآن للأخفش، تحقيقد. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

١٨٨. معاني القرآن للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٨٩. معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزملائه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٩٠. معاني القرآن للنحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٩١. معترك الأقران للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٩٢. المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٩٣. معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٩٤. مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٩٥. مفاتيح الغيب للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٩٦. المفصل للزمخشري، تحقيق د. خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٩٧. المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٩٨. المقتصد لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.

١٩٩. المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٠٠. المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م.

٢٠١. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٢٠٢. الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢٠٣. المنخول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٠٤. منهج السالك لأبي حيان، تحقيق سيدني جلازر، إصدار الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي، ط١، ١٩٤٧م.

٢٠٥. الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، وليد بن أحمد الحسين وزملائه، مطبوعات دار الحكمة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٠٦. نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٠٧. نفائس الأصول للقرافي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٠٨. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية بمصر.

٢٠٩. نظم الفرائد للمهلبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢١٠. النحو الوافي، لعباس حسن، ط١٥، دار المعارف، القاهرة.

٢١١. نفح الطيب للمقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢١٢. النكت للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مطبوعات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢١٣. نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول للإسنوي، عالم الكتب، بيروت.

٢١٤. نيل الابتهاج للتنبكتي، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٨٩م.

٢١٥. هدية العارفين للبغدادي، وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية في إستانبول سنة ١٩٥١م.

٢١٦. همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢١٧. الواضح للزُّبيدي، تحقيق د. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عَمَّان، ط٢، ٢٠١١م.